الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة جيلالي ليـابس سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
المجلس العلمي

الرقم: 11 / م ع /2017

مستخرج من محضـر اجتمـاع المجلس العلمـي المنعقد بتاريخ 26 أكتوبر 2017

فـي إجتماعه المنعقد بتاريخ 26 اكتوبر 2017 ، وافق المجلس العلمي على المطبوعة بعنوان

«سلسلة محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد »

للأستاذ **لحول علي** و ذلك بعد الدراسة المسبقة للجنة العلمية لقسم علوم الإقتصادية و كذلك تقارير الخبراء الذين قاموا بعملية التقييم و التي تؤكد مطابقة هذه المطبوعة لمقياس مدرس وفقا للبرنامج الرسمي.

عميد الكلية

رئيس المجلس العلمي

وزارة الـــــتعليم العالي و البحث العلمي

جـــــامعة جيلا لي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

سلسلة محاضرات في مقياس:

مدخل للاقتـصاد

من إعداد:

د.لـحول علي

أستاذ محاضر "ب"

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية 2016-2017

إسم المقرر: مدخل للاقتصاد

الدكتور:لحول علي

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أستاذ محاضر"ب"

قسم العلوم الاقتصادية

الهاتف:0774837854

البريد الالكتروني:ali_lahouel84@yahoo.fr

أهداف المقرر:موجه لطلبة السنة الأولى ل.م.د

مقـــــدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

يهدف هذا المقياس إلى:

تعريف الطالب لبعض المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد وبالمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصـــادي الرأسمالي والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي, ومقارنتها بالنظام الإسلامي، تعريف الطالب ببعض مفاهيم السوق و العرض و الطلب، الدورة الاقتصادية، الدخل الوطني ، وتعريف الطالب بالقطاع البنكي بشكل و أيضا بهدف عام ومكونات النظام البنكي الجزائري،بعض مفاهيم حول التنمية.

هذا المقياس إلي تمكين طلبة السنة الأولي *LMD* من معرفة مفاهيم حـــــول علـــم الاقتصاد و إعطاء بعض التمهيدات لمقاييس سوف يتم دراستها في المشوار الدراسي (اقتصاد جزئي،اقتصاد كلي، تاريخ الفكر الاقتصادي..الخ).

و في الأخير نرجو من الله غزوجل أن نكون قد وفقنا في تسهيل دراسة هذا المقياس لطلبة السنة الأولي *LMD*.

و محتوي المقرر هو كالتالي:

الفـــــــــــهرس

أهداف المقرر:موجه لطلبة السنة الأولي ل.م.د	
الفصل الأول: مقدمة في علم الاقتصاد	ص01
المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد	ص02
المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية	ص21
الفصل الثاني: مختلف تيارات الفكر الاقتصادي	ص25
المبحث الأول: التجاريين، الطبيعيين،الكلاسيك	ص26
المبحث الثاني : النظام الرأسمالي،النظام الاشتراكي،النظام الإسلامي	ص28
الفصل الثالث: السوق، السعر و التوازن	ص32
المبحث الأول: الأسواق	ص33
المبحث الثاني : الطلب و العرض و التوازن	ص37
الفصل الرابع: التنظيم الاقتصادي	ص50
المبحث الأول: الدورة الاقتصادية و الأعوان الاقتصاديين	ص51
المبحث الثاني: الدخل الوطني	ص58
الفصل الخامس: النقود و البنوك	ص68
المبحث الأول: النقود (وظائف، تعريف)	ص69
المبحث الثاني: البنوك (مفهوم و مكونات)	ص73
الفصل السادس: التنـمية	ص84
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية	ص85
المبحث الثاني :التنمية المستدامة	ص95
قائمة المراجع	ص102
خاتمة(بعض نماذج امتحانات مقياس مدخل للاقتصاد مصحح)	ص105

الفصل الأول:

مقدمة في علم الاقتصاد

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد.

1-مفهوم علم الاقتصاد:

معنى كلمة الاقتصاد مصطلح استخدمه اليونان و يعود إلى الفيلسوف أرسطو و يعني "إدارة و تدبير المنزل".

أما في الإسلام: لغويا: مشتقة من الفعل اقتصد بمعنى التوفير و اقتصاد في الشيء أي توسط، أو تخير الوسط.

حيث اختلف المفكرون في مفهوم علم الاقتصاد رغم اتفاقهم على ماهيته بشكل عام، فمنهم من عرفه بأنه دراسة الثروة، و منهم من عرفه بأنه دراسة النشاطات الإنسانية المتعلقة بالإنتاج و التبادل و الاستهلاك، و منهم من عرفه بأنه دراسة الندرة.

الاقتصاد هو العلم الذي يدرس ظاهرة الندرة النسبية الموجودة بين حاجات الإنسان المتزايدة و علاقتها بالموارد المحدودة و هو علم كباقي العلوم له حقائقه و قوانينه الثابتة إلا أنه نتيجة تأثره بالأوضاع الاجتماعية و السياسية و تداخل علاقته مع هذه الأوضاع، فقد غلبت عليه صفة الاجتماعية. و هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع و توزيعها للاستهلاك في الحاضر و المستقبل بين أفراد المجتمع، و يشمل هذا التعريف ثلاثة عناصر:

أولا: الاقتصاد علم شأنه شأن العلوم الأخرى يتكامل معها و لا يمكن فصله عنها.

ثانيا: علم اجتماعي يهتم بالسلوك الاقتصادي للفرد كمستهلك أو منتج أو مدخر أو مستثمر.

ثالثا: يكون الإنتاج بغرض الاستهلاك الحاضر و المستقبل.

كما يمكن فهم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة و استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة و التنوع في ظل إطار معين من القيم و التقاليد و التطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة و غير المشتركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه.

و **خلاصة لما سبق**، يمكن فهم علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية تخصيص أو توجيه الموارد النادرة، لإنتاج سلع و خدمات مختلفة لتحقيق أقصى إشباع لرغبات المجتمع المتعددة فهو " علم تسيير الموارد النادرة" لأنه يشرح و يحلل الطرق التي يوجه بها الفرد أو المجتمع وسائل محدودة لإشباع حاجات متعددة و لا نهائية.

إن كل بناء اقتصادي يقوم على شقين رئيسيين، **الأول مادي تقني**، و **الثاني معنوي مذهبي**، فهناك: **أولا :الجانب المادي و التقني** من العملية الإنتاجية، و هو الجانب الذي يتناوله علم الاقتصاد و العلوم الطبيعية الأخرى بالدراسة و هذا الجانب يعرف بالاقتصاد الأساسي أو الأصلي و هو لا يختلف من بلد إلى آخر، مهما اختلف المذهب، و مهما اختلف النظام الاقتصادي المعمول به.

ثانيا: الجانب المعنوي المذهبي و هو الذي يستهدف ضبط السلوك البشري على هذا الاقتصاد الأساسي أو الأصلي، و هذا الجانب ينطوي على تصور عقائدي يحدد الهدف و يعين القيم و يرسم قواعد السلوك التي يلتزم الفرد و الجماعة بإتباعها.

2-تعريف علم الاقتصاد:[1]

لقد تعددت تعريفات علم الاقتصاد عبر الزمن، و على الأخص في مراحل تطوره في العصر الحديث حيث يشير الفكر الاقتصادي إلى التعريفات التالية:

عرف علم الاقتصاد فيما سبق على أنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي تزيد من ثروة الأمم، و هو التعريف الذي أورده آدم سميث(**A.SMITH**) في كتابه "دراسة في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" عام **1776**، و هو يركز على جانب فقط من جوانب علم الاقتصاد الحديث و هو الثروة و كيفية البحث في الوسائل التي تؤدي إلى زيادتها.

غير أن (**J.S.MILL**) كان رأيه مخالف، حيث يعتبر أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يقتضي أثر القوانين الجماعة التي تتولد عن ظروف الأشخاص المعقدة في سبيل إنتاج الثروة.

حتى جاء (**A.MARSHALL**) بتعريف في كتابه مبادئ الاقتصاد عام **1890**، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه " ذلك العلم الذي يقوم بدراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية و حصوله على الدخل و طرق

[1] الأستاذ:بلخريصات رشيد. الاقتصاد الكلي. دروس و تمارين. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سيدي بلعباس.ص1-2006.

استعماله"، و هو بالتالي يتناول ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي للإنسان و المتصل بكيفية حصوله على الدخل و كيفية التصرف فيه.

و يتشابه ذلك مع تعريف الاقتصادي الاشتراكي (**OSKAR lange**) في كتابه الاقتصاد السياسي على أنه:" علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية (السلع) لإشباع الحاجات الإنسانية و توزيعها على المستهلكين". و يلاحظ على هذا التعريف أنه قد انتقل من مجال دراسة الثروة و الإنتاج إلى دراسة الدخل و التوزيع.

كما عرف (**A.C.PIGOU**) علم الاقتصاد في كتابه اقتصاديات الرفاهية في عام **1920** بأنه:" ذلك العلم الذي يدرس و يبحث في كيفية حصول الأفراد على أقصى إشباع ممكن و زيادة مستوى معيشة الأفراد في أي مجتمع"، أي يدرس الرفاهية الاقتصادية (الرفاهية هي ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة بينه و بين مقياس النقود).

يرتكز هذا التعريف كما هو موضح على الجانب الخاص بإشباع الحاجات المتعددة و الكثيرة و المتكررة و المتجددة و اللانهائية عبر الزمن.

التعريف الشائع جاء به (**L.ROBINS**) في كتابه "طبيعة علم الاقتصاد و معناه" عام **1932**، حيث يعتبر التعريف هو من أكثر التعريفات المتداولة لعلم الاقتصاد في الوقت الحاضر، فهو يرى أنه ذلك العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة و المتزايدة بواسطة موارده المحدودة و النادرة.

وكان هناك أيضا تعريف آخر لنكروس(**NICROS**) يقول فيه: " أن الاقتصاد علم اجتماعي يدرس الكيفية التي يحاول بها الأفراد تطبيق الندرة على حاجاتهم، و الطريقة تتفاعل بها هذه المحاولات بعضها مع البعض عن طريق التبادل".

أما الاقتصادي الأمريكي (**Paul SAMUELSON**) فقد عرف الاقتصاد على أنه دراسة كيفية اختيار الأفراد و المجتمع استخدام الموارد لإنتاج السلع المختلفة في أوقات متعاقبة، و من ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي أو المستقبلين و بين مختلف الأفراد أو المجموعات المكونة للمجتمع.

3-نشأة علم الاقتصاد:

كيف نشأ علم الاقتصاد؟ و متى؟ و أين؟

للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نعرف أن الاقتصاد علم يعالج مشكلة تواجه الإنسان، و لعله أوفر حظا من الكثير من العلوم الأخرى، إذ يعالج مشكلة واحدة هي مشكلة الندرة، و هي أساس المشكلة الاقتصادية و التي تتلخص في صعوبة التوفيق بين الموارد المتوفرة و متطلبات بني البشر عند استغلالهم لهذه الموارد، مما يستوجب دقة الاستخدام بشكل يتيح إشباع أكبر قدر ممكن من المتطلبات و هذا هو الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد، و ما تعنيه كلمة "الاقتصاد" أيضا، فرغم ارتباط مفهوم كلمة اقتصاد بمعنى التوفير إلا أنها لغويا مشتقة من الفعل اقتصد أي توسط أو تخير الوسط.

و إذا كان هذا هو هدف علم الاقتصاد فإنه يتضح أنه بمجرد ظهور مشكلة الندرة ظهرت الحاجة إلى علم الاقتصاد و قواعد علم الاقتصاد بشكل عملي، حتى و لو لم يظهر كعلم مستقل.

و في عام **1776**، قدم " **آدم سميث**" كتابه الشهير ثروة الأمم الذي خصصه إلى كيفية تنمية و إدارة ثروة الدولة، و بذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم و هي انفصالها عن بقية الأفكار و النظريات من العلوم ذات الصلة، و كذلك تناولها بشكل موضوعي و علمي، و بذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل.

بقي أن نذكر أن تأخر نشأة علم الاقتصاد إلى هذا التاريخ ليس من قبل الصدف و إنما بسبب ارتباط علم الاقتصاد بالمشكلة الأساسية التي ذكرناها سابقا و هي مشكلة الندرة، ذلك أن كل الموارد كانت تتوفر بشكل يكفي لإخفاء ندرتها حتى جاءت الثورة الصناعية في أوروبا و أصبح الإنتاج يأخذ الشكل التجاري، مما تسبب في ظهور مشكلة الندرة لكثير من الموارد و بالتالي ظهرت الحاجة إلى علم الاقتصاد.

و لعله من المفارقات أن يتزامن ظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل مع وضوح مشكلة الندرة مما وسم علم الاقتصاد بسمة ظلت تلاحقه حتى الآن فسمي بالعلم الكئيب، إذ أن أوائل المفكرين الاقتصاديين وضعوا نظريات أوصلتهم إلى نتائج تتسم بالكآبة فقد رأى "مارشال" أن الموارد الاقتصادية تنمو بنسب حسابية أو بمتوالية عددية أي تتضاعف على شكل (**2**، **4**، **8**، **16**)، أما الرغبات الإنسانية و التي يمثلها تزايد عدد السكان فإنها تنمو

بشكل أسرع و بمتوالية هندسية أي بالتربيع على شكل (**2، 4، 16، 256**) و هكذا نجد أنه من الصعب التوفيق بين هذه و تلك، وهو ما يقود إلى نتائج سلبية.

هكذا نرى أن الإنسان منذ نشأ لم يكف عن التفكير اقتصاديا أي التفكير لحل مشكلة ندرة الموارد و تضخم الرغبات و الحاجات الإنسانية، و توسع في ذلك مراكما الكثير من النظريات و الأفكار و المعتقدات، منها ما جربه و منها ما لم يخرج عن حيز الكتب بل أن منها ما لم يصل حتى إلى مستوى الكتاب، لكنه في العموم يشكل ما نعرفه اليوم بعلم الاقتصاد.

4-مجالات اهتمام علم الاقتصاد:

يختص علم الاقتصاد بدراسة العديد من الأمور منها:

أولا: ما هي السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع؟ أي السلع و الخدمات التي يجب على المجتمع أن ينتجها وفقا لموارده الاقتصادية المتاحة و التي تتميز بالندرة النسبية؟ الأمر الذي يقتضي المفاضلة بين الاستخدامات البديلة من خلال آليات السوق.

ثانيا: بأي طريقة يتم الإنتاج؟ فهناك طرق إنتاجية متعددة مثل:

*طرق إنتاجية كثيفة العمالة.

*طرق إنتاجية كثيفة لرأس المال.

*طرق إنتاجية كثيفة للتكنولوجيا.

ثالثا: كيفية توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع: أي كيفية توزيع الناتج القومي من السلع و الخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، كالعمال، ملاك الأراضي، أصحاب رأس المال، التنظيم.

رابعا: ما مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الاقتصادية؟ أي ما إذا كان الإنتاج يتم و يوزع بكفاءة؟

خامسا: هل موارد المجتمع موظفة توظيفا كاملا؟

سادسا: هل الطاقة الاقتصادية تنمو بصورة طردية مع الزمن أم أنها تظل ثابتة؟

5-النشاط الاقتصادي:

هو نشاط يمارسه الإنسان في سبيل إيجاد و إيصال وائل الإشباع لنفسه و لغيره من أفراد المجتمع، و يعتمد على عمليات مرتبطة الواحدة بالأخرى بعلاقات تبعية متبادلة و هي الإنتاج التوزيع و التبادل و الاستهلاك، هذه العمليات تكون ما يسمى بالنشاط الاقتصادي و تتطلب القيام بنشاط بشري يعتمد على قواعد: مادية، تقنية و كذلك قواعد سياسية، أخلاقية و حتى ثقافية.

إذن ينصب النشاط الاقتصادي على كيفية استخدام المواد الاقتصادية و ما يستلزم ذلك من عمليات في سبيل جعل هذه الموارد كفيلة بإشباع الحاجات الإنسانية في ظل الظروف الاجتماعية و السياسية و الأخلاقية السائدة، لا تقف هذه العمليات عند حدود التحويل أو التعديل و إنما تتعداه إلى مجمل المراحل التي تمكن الإنسان من ضمان استمرارية عملية الإشباع.

5-1- الإنتاج: قد لا تصلح الموارد التي تقدمها الطبيعة كما هي لإشباع الحاجات الإنسانية، إلا إذا أدخل عليها الإنسان بعض التغيرات أو التعديلات و من هنا كان مفهوم الإنتاج بأنه النشاط الذي يمارسه الإنسان في سبيل تحويل موارد الطبيعة غير المؤهلة للإشباع المباشر للحاجة و التي يحولها العمل البشري إلى سلع و خدمات قابلة لإشباع الحاجات الإنسانية، و هذا لا يعني استحداث منافع من هذه الموارد الأمر الذي صرف مفهوم الإنتاج إلى إيجاد المنافع اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية.

إذن يتوسع مفهوم الإنتاج إلى مجموع الأنشطة التي يكون موضوعها شيئا ماديا أو غير مادي هدفه إشباع الحاجة و منه فإن نشاط الإنتاج يتضمن:

- تغييرا و تعديلا لشكل و محتوى المادة و تحويلها إلى سلعة قابلة لإشباع الحاجة.
- استحداث منفعة مكانية من خلال نقل السلع و الخدمات و الموارد.
- استحداث منفعة زمانية للمنافع من خلال حفظ و تخزين السلع.
- استحداث منفعة تبادلية من خلال تبادل السلع و الخدمات و يساهم الإنسان بجهده العضلي و الفكري في استغلال موارد الطبيعة مما يجعلها في علاقة، هذه العلاقة التي يهدف الإنسان من ورائها السيطرة على الموارد الطبيعية، تسمح له استحداث المنافع الكفيلة بإشباع الحاجات الإنسانية و هو ما صرف مفهوم الإنتاج إلى كونه علاقة اجتماعية أساسها إيجاد السلع و الخدمات اللازمة لإشباع الحاجة.

و حيث أن الإنسان لا يستطيع لوحده ممارسة هذا النشاط فإنه يستعين بوسائل مختلفة للوصول إلى هدفه مثل التجربة التي اكتسبها و المعارف العلمية و الفنية التي أنتجها المجتمع، و يحدد بذلك الوسائل التي تمكنه من ممارسة نشاطه، و قد درج الاقتصاديون على تعريف العوامل الإنتاجية بعناصر الإنتاج و التي تنقسم إلى أربعة عناصر هي: الطبيعة، العمل، رأس المال و التنظيم.

5-2- التبادل و التوزيع: تشكل عملية التبادل و التوزيع مرحلة هامة في سلسلة العمليات المجسدة للنشاط الاقتصادي، و تأخذ أهميتهما من كونها تتعلق بسلع الإنتاج و سلع الاستهلاك، حيث أنها تسبق و تلي عملية الإنتاج طالما أنها تنصب على موارد الإنتاج و على السلع الاستهلاك.

5-3- الاستهلاك: هو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسان من أجل الوصول إلى إشباع حاجاته، فهو الغاية النهائية من الإنتاج، ذلك أن طلب السلعة أو الخدمة هو من أجل استخدامها في إشباع الحاجة سواء الآنية أو المستقبلية، لذا فهو العملية التي يتم بموجبها استعمال السلع و الخدمات قصد إشباع الحاجات البشرية إشباعا مباشرا فهو عملية إفناء للسلع و الخدمات المحصل عليها من خلال الإنفاق الاستهلاكي الذي هو عملية إنفاق الدخل المتاح على شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية.

5-4- الادخار: ينفق بعض الأفراد دخلهم في شراء ما يلزمهم من سلع و خدمات استهلاكية، و البعض الآخر لا ينفقون كل الدخل، بل يدخرون جزءا منه و يقدمون ذلك الجزء لمن يستطيع استخدامه في عمليات الإنتاج، و هم بذلك يساعدون على زيادة إنتاج المجتمع، كما أنه في مقابل مساهماتهم بمدخراتهم في عمليات الإنتاج، يحصلون على إيراد، فيزداد دخلهم أيضا، فاستخدام الدخل يتم في ناحيتين رئيسيتين هما: الاستهلاك و الاستثمار.

6-موضوعات علم الاقتصاد:

تتطلب المشكلة الاقتصادية كما رأينا إشباع الحاجات الإنسانية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية. فإذا لم تكن هذه الموارد مستغلة بالكامل، فإن ذلك يعني أن بعضها معطل و من ثم لا يتم حل المشكلة الاقتصادية على النحو الأمثل. و رغم أهمية الموضوع إلا أنه لم يكتسب وزنا كبيرا في إطار الدراسات الاقتصادية إلا بعدما أدت الأزمة العالمية و البطالة التي صاحبتها في الثلاثينات إلى ظهور مؤلف "جون ماينار

كينز" في (النظرية العامة للعمالة و سعر الفائدة و النقود) عام **1936**، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات وموضوعات جديدة تعرف باسم اقتصاديات العمالة و الدخل القومي.

كما يتناول الاقتصاديون مشكلة تحديد ماذا ينتج من السلع و الخدمات، بأي كمية، و هو ما يطلق عليه تخصيص الموارد.

و من ناحية أخرى، يتناول الاقتصاديون نظريات مختلفة هي: نظرية الإنتاج، نظرية القيمة و الأسعار، النظرية النقدية، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية، تاريخ الفكر الاقتصادي...

و أخيرا، فإن الاقتصاد يهتم بنظريات النمو و التنمية، و يطلق على هذه النظريات اصطلاحا الاقتصاد السياسي.

و يمكن أن نحدد بعض فروع العلوم الاقتصادية كما يلي:

6-1- التاريخ الاقتصادي: يهتم بدراسة الوقائع الاقتصادية التي حدثت في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة، و تتمثل أهمية هذا الفرع من العلوم الاقتصادية في أنه لا يمكن فهم الظواهر الاقتصادية لمجتمع معين إلا من خلال معرفة الوقائع الاقتصادية في تاريخ سابق لهذه الفترة في نفس المجتمع.

6-2- الاقتصاد الوصفي: ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر، و في إطار هذا الفرع نفرق بين:

***الإحصاء الاقتصادي**: و هو التعبير الرقمي عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية الملموسة في مجتمع معين.

***الجغرافيا الاقتصادية**: يتمثل هذا الفرع في دراسة العملية الاقتصادية حسب التوزيع المكاني للموارد و النشاطات الاقتصادية.

6-3- الاقتصاد الاجتماعي: يتطرق للنظم الاقتصادية في مجتمعاتها و ما ينبغي أن تكون عليه.

و أخيرا هناك اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي كدراسات نوعية تهتم بفرع معين من النشاط الاقتصادي كالاقتصاد الزراعي و الاقتصاد الصناعي...

7-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

أولا: القانون: إن العلاقة وثيقة بين الاقتصاد و القانون في حياة المجتمعات البرية، فالاقتصاد هو أساس هذه المجتمعات و القانون هو الإطار التنظيمي لها. فلابد من القواعد القانونية لتنظيم المعاملات المدنية و التجارية و الاقتصادية للمحافظة على المصلحة العامة و لمسايرة التقدم الاقتصادي.

ثانيا: الجغرافيا: تلتقي الجغرافيا و الاقتصاد في نقطة هي توطن النشاط الاقتصادي، فتمد الاقتصاد بمعلومات عن مصادر المواد الأولية و التجمعات السكانية. و فضلا عن ذلك، يلتقي الاقتصاد و الجغرافيا فيما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بأشكال الإنتاج و أشكال توطن النشاط الاقتصادي و أشكال استهلاك المنتجات المختلفة على مستوى العالم بأسره.

ثالثا: الإحصاء: يتم اللجوء إلى أسلوب التحليل الإحصائي لاختبار صحة النظريات الاقتصادية عن طريق مقارنة نتائج تنبؤات النظرية بالمشاهدات الواقعية، و ذلك من خلال تجميع قدر كاف من البيانات الإحصائية.

رابعا: علم النفس: إن الإنسان لا يتصرف دائما تصرفا عقلانيا بعيدا عن العاطفة أو المؤثرات المختلفة أو الدوافع الشخصية، و لا شك أن دراسة هذه الدوافع تساعد على التعمق في تفسير النشاط الاقتصادي تفسيرا أقرب إلى الواقع و المنطق. و من هذه الدوافع، المصلحة الشخصية، مبدأ أقل مجهود، الخوف، عدم الثقة، الرضا... كل ذلك يؤثر في اتجاه النشاط الاقتصادي، و يؤدي إلى نتائج اقتصادية غاية في الأهمية.

خامسا: التاريخ: إن تاريخ الأحداث الاقتصادية الماضية ينير السبيل أمام الاقتصادي المعاصر في دراسته للأحداث الحاضرة، و لا بد من مراجعة التاريخ الاقتصادي و الاستفادة من تطورات الوقائع الاقتصادية الماضية قبل تفهم سير الظواهر الاقتصادية المعاصرة. وكما أن الأحداث الاقتصادية الماضية كونت التاريخ الاقتصادي بالنسبة لنا، فإن الأحداث الاقتصادية الجارية ستصبح بدورها تاريخا اقتصاديا بالنسبة للأجيال القادمة.

سادسا: الرياضيات: أشار بعض الاقتصاديون السابقون إلى أهمية الرياضيات بالنسبة للاقتصاد و كيف أنها تعطي الباحث أداة عملية إيجابية للبحث بواسطة الأرقام و الخطوط و المعادلات. و قد أسهم الاقتصادي الانجليزي كينز إسهاما بالغا في إدخال الأساليب الرياضية المتطورة في العلم الاقتصادي المعاصر، و كان أول المؤسسين لما يسمى بالاقتصاد الرياضي. و ازدادت أهمية الأساليب الرياضية بالنسبة للاقتصاد المعاصر مع ظهور الطرق الجديدة في

دراسة القطاعات الاقتصادية الوطنية المعروفة بالنماذج أو الخطط،و التي تعطى بالأرقام صورة شاملة عن التطور الاقتصادي في فترة زمنية معينة.

سابعا: التقنية: من البديهي أن تطور التقنية قد أثر تأثيرا بالغا في تطور المجتمعات البشرية و بشكل خاص في حقل الإنتاج. فالاقتصادي يستعين بما وصلت إليه التقنية الحديثة في بلوغ أهدافه الإنتاجية، مع مراعاة حاجات الأفراد و المجتمع.

8-النظرية الاقتصادية و السياسة الاقتصادية الكلية:[2]

1- النظرية الاقتصادية:

يستخدم علم الاقتصاد بعض المفاهيم و العلاقات و الفرضيات في سبيل الوصول إلى الحل الأمثل للمشكلة أو توضيح التعامل مع هذه المشكلة، من بين هذه المفاهيم استخدام النظرية الاقتصادية. و تعرف النظرية بشكل عام على أنها تبسيط مقصود لعلاقات ما بهدف فهم الآليات التي تعمل من خلالها هذه العلاقات.

يمكننا أن نعرف النظرية الاقتصادية حسب (**H.CULUMAN**) أنها تأخذ شكلين مختلفين هما:

- عبارة عن قوانين تعبر عن علاقة دالة أو نسبية الترابط بين الظواهر.
- عبارة عن ميكانيزمات اقتصادية تعتبر عن التسلسل الزمني للظواهر الاقتصادية مرتبطة ببعضها البعض.

إذا كان هدف علم الاقتصاد و بالتحديد النظرية الاقتصادية هو الكشف عن القوانين الاقتصادية التي تؤدي إلى استخدام الموارد المتاحة بحيث تحقق أقصى ما يمكن من إشباع و رفاهية للأفراد أو المجتمع. فإن هدف التحليل الاقتصادي هو وضع الأدوات التي تمكننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية.

ينطوي علم الاقتصاد و النظرية الاقتصادية في الوقت الحالي على نوعين من التحليل الاقتصادي الجزئي و الاقتصادي الكلي و بالتالي يوجد قسمين للنظرية الاقتصادية هما:النظرية الاقتصادية الجزئية و النظرية الاقتصادية الكلية.

[2] الأستاذ:بلخريصات رشيد. الاقتصاد الكلي. دروس و تمارين. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سيدي بلعباس.ص3-2006.

أ- **النظرية الاقتصادية الجزئية(Micro économique)**: إن التحليل الاقتصادي الجزئي (تعني كلمة **Mikros**الشيء الصغير)، يتمثل هدفه في دراسة سلوك الوحدات الفردية (المستهلك – المنتج)، و العوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية التي تتخذها تلك الوحدات في مجال تخصيص مواردها و إشباع حاجاتها. من جهة أن النظرية الاقتصادية الجزئية مبنية على مبادئ النظرية النيوكلاسيكية (الكلاسيك الجدد) التي تعتمد على مبدأ التوازن العام، فهي تحاول ان تدرس سلوك المستهلك و سلوك المنتج و علاقتهما في السوق.

ب- النظرية الاقتصادية الكلية(Macro économique): إن التحليل الاقتصادي الكلي (تعني كلمة **MAKROS**الشيء الكبير)، يهتم بكيفية قياس و تحديد و تفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الوطني.... إلخ، في اقتصاد ما، كما يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة مستوى التوظيف (العمالة أو الشغل)، و المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات.

يمكننا أن نقول بأن التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بتحديد طبيعة الترابط ما بين المتغيرات الاقتصادية، و تحديد طبيعة هذا الترابط يمكن في الكشف عن الميكانيزمات الاقتصادية التي تفسر الظواهر الاقتصادية.

الشكل 01: **تفسير الظواهر الاقتصادية**

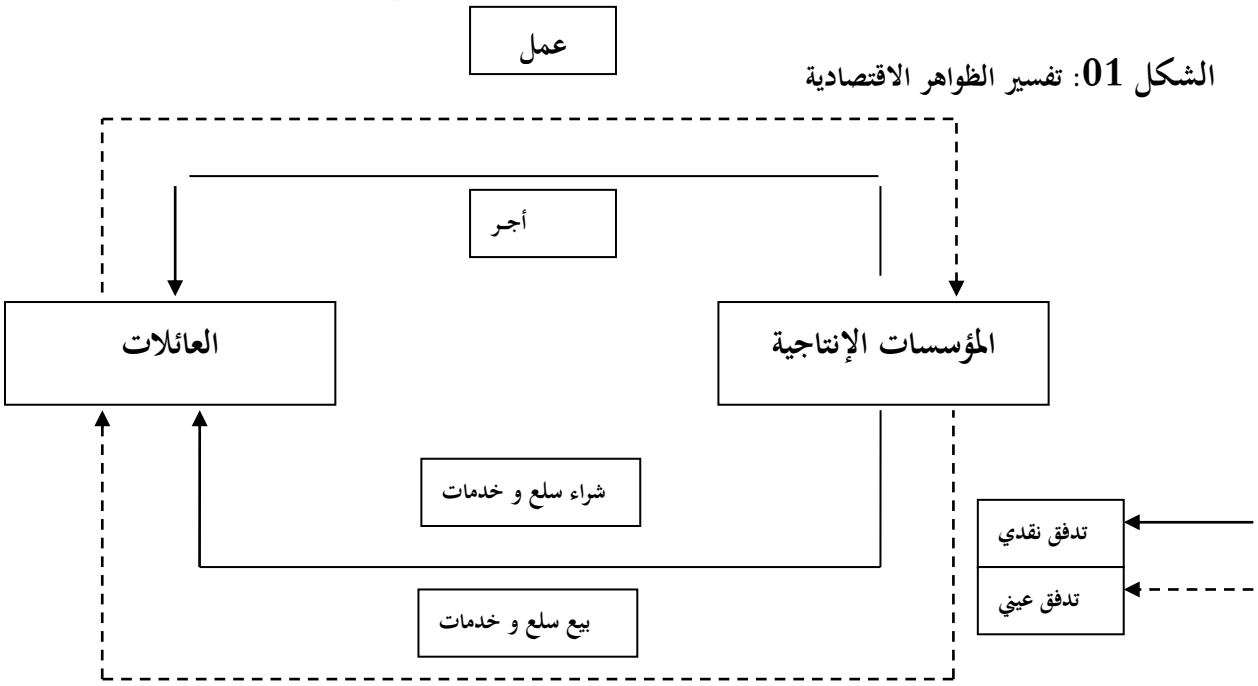

ج – تحليل الاقتصاد الجزئي:

يقوم بتحليل وحدات اقتصادية فردية و جزئية في المجتمع مثل سلوك المستهلك، طلب و عرض، توازن المستهلك،سوق، تكاليف الإنتاج، أي يهتم بالوحدة الصغيرة للمنشأة حيث يبحث المستهلك على تعظيم منفعته و رغباته بأقل سعر.

د– تحليل الاقتصاد الكلي:

يركز على دراسة اقتصاد الدولة و قطاعات مختلفة قطاع المستهلكين، قطاع الحكومة، قطاع المنتجين، صادرات، واردات، و يركز الاقتصاد الكلي على الظواهر الاقتصادية مثل التضخم، البطالة، التنمية، الاستثمار،النمو.

ويمكن إيضاح الفروقات الأساسية بين هذين النوعين من التحليل من خلال الجدول01 التالي:

الجدول :01 الفرق بين التحليل الجزئي و الكلي

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
1- يركز التحليل الجزئي على تحليل النشاط الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية أي كانت هذه الوحدة " **Unité**" مستهلك أو منتج أو سوق أو دخل فردي.	1- يركز التحليل الكلي على تحليل النشاط الاقتصادي الوطني بكل مكوناته و قطاعاته و متغيراته فبحث في الإنتاج الكلي، الاستهلاك الكلي، الدخل الوطني،...إلخ.
2- يحاول التحليل الجزئي، دراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية.	2- يحاول التحليل الكلي دراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني.
3- يدرس اتجاه المتغيرات الاقتصادية و آثارها على مستوى الوحدة كأن يدرس أثر سعر سلعة معينة على الطلب الفردي لهذه السلعة.	3- يدرس اتجاه المتغيرات الاقتصادية و آثارها على مستوى الاقتصاد الوطني كأن يدرس أثر تغير المستوى العام للأسعار على الاستهلاك الكلي.
4- يبحث في تحديد السعر التوازني و الكمية التوازنية في سوق سلعة معينة و تخصيص الموارد على مستوى الفروع و المشروع.	4- يبحث في تحديد المستوى العام للأسعار و الدخل التوازني، و التوظيف الكامل في الاقتصاد الوطني.

5- يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية التي تقع على الوحدة الاقتصادية فمثلا خسارة منتج معين لا يؤدي إلى خسارة المنتجين.	5- يوضح أن أثر الظاهرة الاقتصادية أو المشكلة الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد الوطني كله مثلا مشكلة البطالة أو التضخم.
6- أن مواضيع التحليل الجزئي تشمل على مواضيع النظرية الاقتصادية الجزئية و أهمها: نظرية توازن المستهلك، و نظرية توازن المنتج، و نظرية الطلب و العرض، و نظرية القيمة أو الثمن، و نظرية الإنتاج و التكاليف على مستوى المشروع الاقتصادي بالإضافة إلى مواضيع معينة مثل المنفعة و علاقاتها بالطلب و التحليلات الخاصة بأسواق السلع و الخدمات و غيرها من المواضيع.	6- أن مواضيع التحليل الكلي تشمل على مواضيع النظرية الاقتصادية الكلية و من أهمها: النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، و دورة هذا النشاط و الدخل الوطني و قياسه، و المتغيرات الاقتصادية المكونة له كالاستهلاك الكلي، و الاستثمار الكلي، و الادخار الكلي و النقود و البنوك و التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية و البطالة، التضخم و السياسة النقدية و المالية، و تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التوظيف أو العمالة، المستوى العام للأسعار و غيرها.

2- السياسة الاقتصادية الكلية:

السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة، و تحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.

و يضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها:" مجموعة الأهداف و الأدوات الاقتصادية و العلاقة المتبادلة بينها"، و بالتالي مفهوم السياسة الاقتصادية هي عبارة عن:

أهداف + أدوات+ زمن

- ✓ **ما هي العلاقة بين النظرية الاقتصادية الكلية و السياسة الاقتصادية الكلية؟**

إن النظرية الاقتصادية الكلية تبين العلاقة أو الترابط بين مكونات الاقتصاد الوطني و بالتالي تفسر أسباب ظاهرة معينة أو نتائج ظاهرة أخرى، و لذلك فهي تضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية الوسائل التي تمكنهم من التنبؤ بنتائج السياسات الاقتصادية التي هم بصدد وضعها و اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلالها.

✓ **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:**[3]

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد و محاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، و لا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، هذه الأخيرة ليست ممكنة إلا إذا تم وضع أهداف محددة لها. و يمكن تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى مختلف المجتمعات الاقتصادية إلى تحقيقها إلى ما يلي:

1- **النمو الاقتصادي(Croissance économique)**: يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و هو لا يتحقق إلا إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع و الخدمات، و كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد مستوى المعيشي للأفراد.

2- **الاستخدام الكامل(Plein emploi)**: في بعض المراجع يطلق عليه التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة، و يمكن التعبير عنه أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى ألا يبقى بعض الموارد معطلا، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد و الإمكانيات المتاحة، و ينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.

و المقصود به توفير فرص العمل لكل فرد قادر و راغب في العمل و إذا حدث ذلك فإنه بلا شك سيرتفع المستوى المعيشي للأفراد.

3- **استقرار الأسعار(Stabilité des Prix)**: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي، و هذا الارتفاع في الأسعار يؤثر أيضا وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخول الضعيفة، و لتجنب ذلك لابد من السهر على ضمان استقرار الأسعار و بالتالي الاستقرار الاقتصادي.

4- **عدالة توزيع الدخول(Equité dans la distribution des revenus)**: و هو هدف لابد يؤخذ في الاعتبار، عند وضع أي سياسة اقتصادية كلية في أي نظام اقتصادي، و المقصود بها توزيع الناتج الوطني بشكل عادل عن طريق مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم أيضا يجب ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

[3] الأستاذ:بلخريصات رشيد. الاقتصاد الكلي. دروس و تمارين. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سيدي بلعباس.ص7-2006.

5- **التوازن في ميزان المدفوعات(Equilibre de la balance des paiements)**:

يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات و الواردات و تدفقات رؤوس الأموال، و يتبلور هدف السياسة الاقتصادية الكلية في الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات و العائد منها و تحقيق هيكل معين من الواردات و تخفيض تكلفتها و ذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية و تخفيض قيمة العملة.

9- أهمية التحليل الاقتصادي الكلي:

يعد التحليل الاقتصادي الكلي من الدراسات الأساسية في التحليل الاقتصادي حيث يمكننا من تحليل و تفسير العديد من المشاكل الاقتصادية التي تمتد آثارها لتشمل أغلب أفراد المجتمع مثل مشكلة البطالة و التضخم، إذ يصاحبها العديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية مثل انخفاض مستوى معيشة الأفراد و سوء استخدام الموارد الاقتصادية. كما يساعد التحليل الاقتصادي الكلي في وضع السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على مستوى أداء النشاط الاقتصادي و تقييم أو اختبار مدى نجاح أو فشل تلك السياسات في تحقيق الأهداف المرغوبة.

إذا رجعنا إلى تاريخ الفكر الاقتصادي نلاحظ أن بعض المفكرين الاقتصاديين استطاعوا أن يقدموا نظرة شاملة حول عمل الاقتصاد ككل، و من بينهم المفكر الاقتصادي (**F.QUESNEY**) حيث استطاع أن يبين في جدوله الاقتصادي (**Tableau économique**)سنة 1766 تداول الثروة ما بين الفئات الثلاثة للمجتمع. كذلك في القرن **18** و **19** استطاع (... **D.RICARDO, A.SMITH**) إعطاء بعض النماذج الاقتصادية تشرح العلاقات الموجودة ما بين القطاعات الاقتصادية. كما استطاع (**K.MARX**) أن يدرس قوانين عمل الرأسمالية. و لكن الفضل الكبير فيما يخص التحليل الاقتصادي الكلي يرجع إلى الاقتصادي الانجليزي (**J.M.KEYNES**) حيث قدم أدوات تحليلية جديدة في الدراسات الاقتصادية الكلية و حلولا لبعض القضايا الاقتصادية و الاجتماعية لتلك الفترة.

(النظرية العامة في الشغل، النقود، و الفائدة سنة **1936**).

يمكن إرجاع تطور الاقتصاد الكلي إلى سببين رئيسيين هما:

- دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

- تطور الأدوات التحليلية للاقتصاد الكلي خاصة منها الأدوات الرياضية.

9-1منهجية التحليل الكلي:

إن التحليل الاقتصادي يعتمد على النماذج الاقتصادية، يعرف النموذج الاقتصادي على أنه تبسيط الوقائع الاقتصادية، و حسب (**R.BARRE**) هو " تصور لتبسيط الواقع الاقتصادي و الاجتماعي".

كما يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من المعادلات الرياضية التي تفسر سلوك الوحدات الاقتصادية و تحديد العلاقات الموجودة ما بين المتغيرات الاقتصادية.

و تكمل فائدة النماذج في تبيان الأثر المتبادل، تسلسل، التبعية المتبادلة(التداخل و الترابط) ما بين الظواهر.

1- المتغيرات الخارجية(المستقلة):

هذه المتغيرات تتحدد خارج النموذج، إذ تعتبر كمعطيات سابقة مثل الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي،..إلخ.

2- المتغيرات الداخلية (التابعة):

هي التي تتحدد من طرف النموذج نفسه عكس ما هو الحال بالنسبة للمتغيرات المستقلة، و المتغير التابع هو ذلك المتغير الذي يتأثر في حركته و تغيراته متغيرات أخرى.

فمثلا: لنعتبر العلاقات التالية:

(علاقة توازن الدخل) $\mathbf{Y=C+I_0}$

(دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير) $\mathbf{C=C_0+by_d}$

(دالة الإنتاج من نوع) $\mathbf{Y=AL^aK^B}$

الاستثمار$\mathbf{I_0}$ متغير خارجي لأنه لا يستجيب إلى تغيرات الدخل في هذا النموذج بل يتعلق مثلا بمعدل الفائدة، التطور التكنولوجي،...إلخ.

C_0يرمز إلى الاستهلاك المستقل أي مستقل عن الدخل أي هناك مستوى معين للاستهلاك لا يمكن التنازل عنه:

$$Y_d=0 \longrightarrow C=C_0>0$$

3- العلاقات السلوكية و التعريفية:

النموذج الاقتصادي كما عرفناه في السابق هو تبسيط للواقع الاقتصادي لهذا بفضل بناء النموذج في شكل معادلات رياضية تحتوي على متغيرات داخلية و خارجية، ترتبط هذه المتغيرات بعضها البعض حسب عدة أنواع من العلاقات منها:

أ-العلاقات السلوكية:

و هي العلاقات التي تبين تأثير بعض المتغيرات على سلوك أو قرارات الوحدات الاقتصادية، أي هي تعبر عن سلوك المتعاملين الاقتصاديين أمام بعض الحالات أو الوضعيات.

هناك العديد من الأمثلة الاقتصادية التي يمكن الاستعانة بها مثل نموذج توازن سوق أحد السلع و الذي يتكون من ثلاثة علاقات هي:

دالة الطلب: $$1 \ldots\ldots\ldots X^d=F(Px)$$

دالة العرض: $$2 \ldots\ldots\ldots X^o=F(Px)$$

شرط التوازن: الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة.

$$3 \ldots\ldots\ldots\ldots X^o=X^d$$

المعادلة الأولى تفسر سلوك الطلب على أنه يرتبط عكسيا بالسعر على افتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة على الطلب، بينما المعادلة الثانية تفسر سلوك العرض على أنه يرتبط طرديا بالسعر على افتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة على العرض. أما المعادلة الأخيرة فهي تمثل شرط التوازن و لا تقدم تفسير لسلوك المتغيرات.

النموذج السابق ينتمي إلى النظرية الاقتصادية الجزئية نظرا لأنه يفسر سلوك سوق أحد السلع، و لكننا نستطيع استخدام نموذج التوازن الكينزي كمثال لتفسير سلوك الوحدات الكلية و الذي يتكون من المعادلات التالية:

تفسير سلوك الاستهلاك:$C=F(Y)$ 1

تفسير سلوك الاستثمار:$I=F(Y)$ 2

شرط التوازن: الطلب الكلي= العرض الكلي.

$$Y=C+I$$

المعادلة الأولى تفسر سلوك الاستهلاك الكلي على أنه يرتبط طرديا بالدخل، و المعادلة الثانية تفسر سلوك الاستثمار الكلي على أنه يتأثر عكسيا بسعر الفائدة، أما المعادلة الثالثة فتقدم شرط التوازن الذي يتحقق عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أو الدخل.

هناك علاقات سلوكية أخرى من شأنها إظهار القيود التقنية أو العلاقات التقنية، كالعلاقة بين الكمية المنتجة و عناصر الإنتاج.$Y=F(L, K)$

كما أن هناك علاقات أخرى تمكن من إظهار القيود المؤسسية **Contraintes institutionnelles**، وهي العلاقات التي تأخذ بعين الاعتبار النصوص التشريعية و التنظيمية، مثل العلاقة الموجودة ما بين نسبة الضريبة للسلعة المنتجة:$T=F(Q)$

الضريبة على دخل العائلات:$T=F(Y)$

ب-العلاقات التعريفية:

إن المعادلات التعريفية هي المعادلات التي تعرف متغيرا باستعمال المتغيرات الأخرى، مثل العلاقة التي تربط بين الدخل و استعماله للاستهلاكC و الادخارS.

$$Y=C+S$$

معادلة تعريفية للطلب الكلي:$D=C+I$

هذه المعادلة لا تمثل شرط التوازن و لا تفسر سلوك الوحدات الاقتصادية، و إنما تقدم تعريف لمفهوم الطلب الكلي على أنه مجموع كل من الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي.

ج-علاقات التوازن:

و هي العلاقات التي تعبر عن شروط التوازن، فمثلا في التحليل الكلي، فإن التوازن يمثل الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي و العرض الكلي في توازن:

$$Y=C+I$$

كل هذه المعادلات و العلاقات تعرف بالمعادلات الهيكلية (**Equations structurelles**) لأنها تعطي نظرة حول الهيكل الأساسي للنظام السائد أي التي تشكل بنية النموذج.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية

مقدمة:

لكل فرد في المجموعة البشرية حاجات لابد عليه من أن يشبعها (الغذاء، اللباس، المسكن...) لكي يستطيع أن يعيش، لا يقتصر الإنسان في معيشته على الاكتفاء بتوفير الحاجات السابقة، و لكنه يحتاج إلى التنقل من مكان إلى آخر، و إلى العلاج من المرض و إلى تنشيط الجسم و إلى تثقيف النفس.

و نجد أن الأفراد في أي طبقة من الطبقات يتنافسون فيما بينهم للتشبه بالطبقة التي تعلوهم، و هكذا نجد كثيرا من السلع يطلبها الأفراد لا لأنها لازمة لمعيشتهم و إنما للتقليد. كما أن حاجات الأفراد قابلة للنمو و التزايد، فكلما أشبع الفرد حاجة ظهرت له حاجات يريد إشباعها، و هكذا نجد أنه ليس هناك حد لنمو هذه الحاجات.

إن الزيادة الكبيرة في حاجات الناس، جعلت الوسائل المسخرة لإشباعها غير كافية، و يرجع السبب إلى ندرة عوامل الإنتاج الموجودة لدينا، و أهم هذه العوامل هي: الأرض، العمل، رأس المال و التنظيم.

و هكذا نجد أنه كلما كانت هناك ندرة كبيرة في عوامل الإنتاج، قل عرض المنتجات التي تنتجها من تلك العوامل بالنسبة للطلب عليها و ارتفعت أسعارها. و كلما قلت ندرة تلك العوامل، زاد الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه من استخدامها و انخفضت أسعار المنتجات التي تنتجها تلك العوامل، و في هذه الحالة يستطيع الإنسان أن يشبع حاجاته بدرجة أكبر، فندرة عوامل الإنتاج تنشأ نتيجة كثرة الحاجات الإنسانية التي تستطيع تلك العوامل إشباعها، و الندرة من خصائص المشكلة الاقتصادية التي سنتعرض لها فيما يلي:

1-نشأة المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية و تزايدها بصورة مستمرة في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية المتاحة، و التي تستخدم لإشباع تلك الحاجات، و تتصف المشكلة الاقتصادية بالعمومية حيث تواجهها كل المجتمعات الإنسانية بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي و درجة التقدم الاقتصادي، غير أن حدتها تختلف من دولة إلى أخرى.

إن احتياجات الإنسان كثيرة و متنوعة و متنامية باستمرار دون توقف، في حين أن الوسائل المتاحة لإشباع هذه الحاجات غير كافية أو غير موزعة بانتظام، و بالتالي على الإنسان أن يختار هدفا معينا، فلابد أن يضحي بأهداف أخرى، إذن كل اختيار ينتج عنه تضحية ببعض الرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية، هذه التضحية عبارة عن تكلفة الفرصة الضائعة. فعندما أشتري حذاء، فإنني أتخلى عن الإشباع الذي يمكن أن أحصل عليه نتيجة شراء سلعة أخرى.

2- عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتمثل أهم عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

أولا: تعدد الحاجات الإنسانية، التي تتصف بالتنوع و الكثرة و التطور و النمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان.

ثانيا: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، فهي نادرة نسبيا و العرض المتاح منها محدود بالمقارنة مع الطلب على السلع و الخدمات، و هذا يتطلب المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها للمجتمع و ترتيب أولويتها و تحديد السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها أولا.

الشكل 02: عناصر المشكلة الاقتصادية

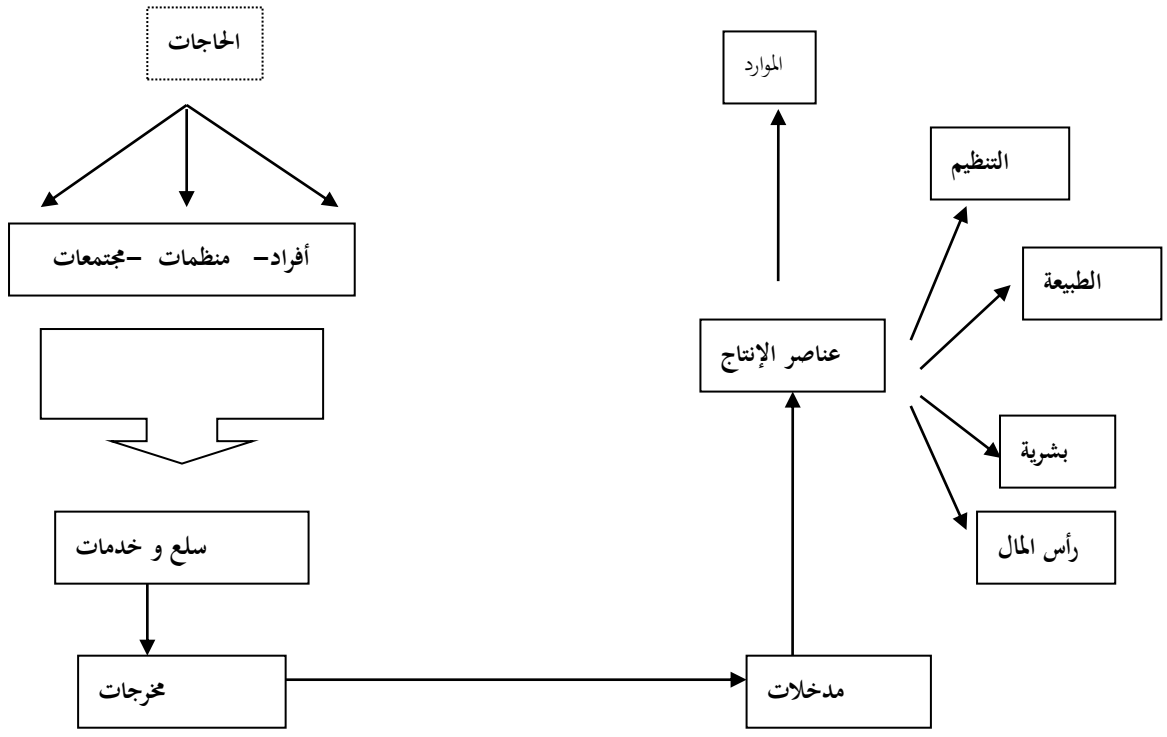

و من هنا تظهر ضرورة وجود علم يدرس هذه المشكلة و يحاول إيجاد الحلول المناسبة لها.

يعد علم الاقتصاد من أهم العلوم الإنسانية التي تساهم في الارتقاء بالأمم و نهضتها، لذلك نجد بأن الكتابات في هذا العلم و نظرياته كثيرة. يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد و المجتمعات كالإنتاج و الاستهلاك و الادخار و تبادل السلع و الخدمات، و بالتالي فهو يتصل بكل جوانب الحياة ويتميز بالعمومية و الإحاطة و ينتمي علم الاقتصاد إلى العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع و علم النفس و علم السياسة.

3-تعريف المشكلة الاقتصادية:

تقوم المشكلة على الموارد الطبيعية المحدودة التي تقابلها حاجات و رغبات الإنسان الغير محدودة و لا متناهية (عناصر المشكلة الاقتصادية).

4- أركان المشكلة الاقتصادية:

*ماذا ننتج؟ السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها لإشباع الحاجات.

*كيف ننتج؟ الطرق المثلى للإنتاج و ما هي الموارد المستخدمة و بأي مقدار.

*لمن ننتج؟ كيف يتم توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع.

*كم ننتج؟ تحديد الكميات المنتجة من السلع و الخدمات.

5- استخلاص تعريف المشكلة من تعاريف علم الاقتصاد

من خلال التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد نستخلص أنها تتحدث عن الثروة،الدخل، الإشباع، و إدارة الموارد.

و بالتالي فإنه يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه:" ذلك العلم الذي في يبحث النشاط الإنساني عند التعامل مع **المشكلة الاقتصادية**، التي تعني أن الموارد محدودة و نادرة نسبيا تجاه الحاجات المتعددة و اللانهائية، و من ثم يدرس الاستخدام الأمثل للحصول على أقصى إشباع ممكن للحاجات الأفراد في أي مجتمع".

و يوضح الشكل التالي المشكلة الاقتصادية بأركانها و فروعها:

الشكل 03: أركان المشكلة الاقتصادية

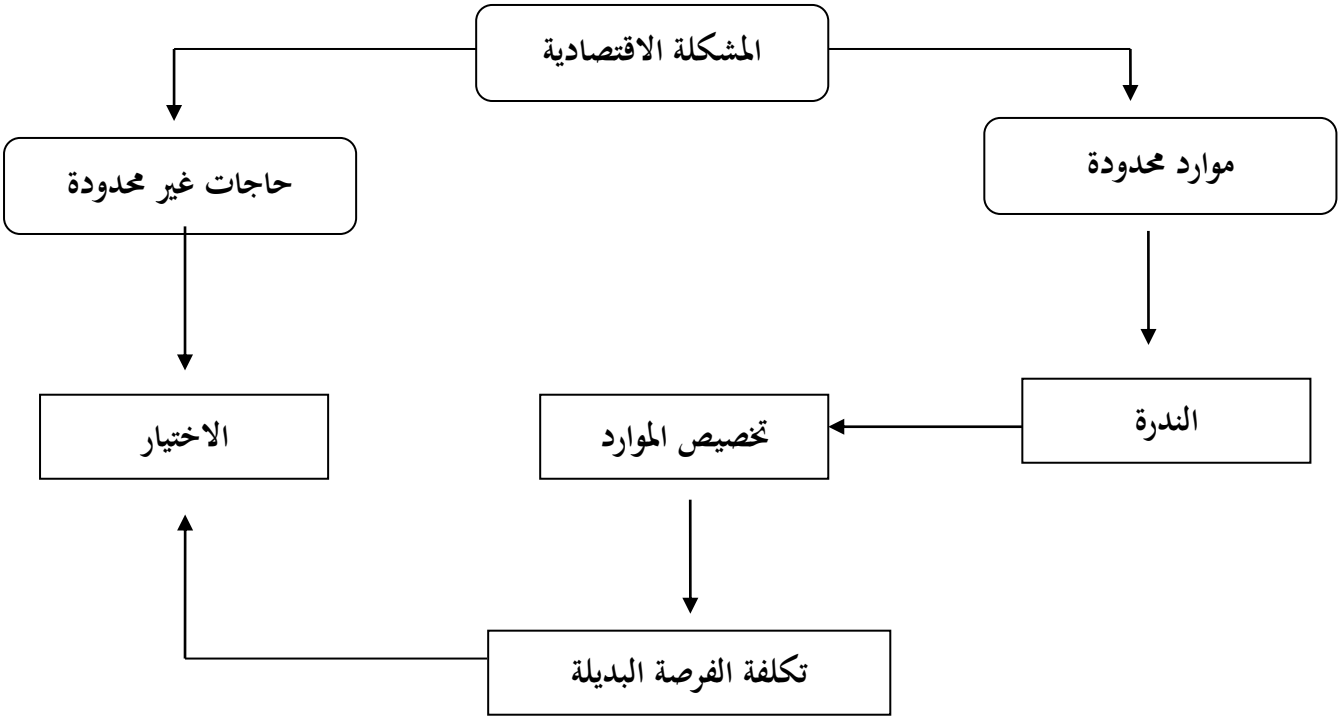

الفصل الثاني:

مختلف تيارات الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: التجاريين، الطبيعيين،الكلاسيك

1-النظام الاقتصادي:

يعرف النظام عموما بأنه مجموعة من الأشياء متصلة بعضها البعض، بحيث تتكون منها وحدة مركبة، أما النظام الاقتصادي فهو مجموعة من العناصر القانونية و الاجتماعية كنظام الاقتصاد المغلق و الاقتصاد التقليدي و النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي و غيرها. و بعبارة أخرى فالنظام يتكون من أجزاء متعددة تتأثر و تؤثر في بعضها البعض. و يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات و القواعد و الأسس التي تحكم التفاعل و التأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة و الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و معرفية و تقدم تقني من جهة أخرى.

2- الأنظمة الاقتصادية التي شهدها القرن العشرين: إن النظرة المتشائمة للتطور الاقتصادي لم تلازم الفكر الاقتصادي دائما، فظهرت نظريات و أفكار كثيرة رأت إمكانية التطوير في الموارد المتاحة و حتى إدارتها و استغلالها و تحسين نظرة الأفراد للبيئة و مواردها، مما ساهم في فتح آفاق تفاؤلية أمام الفكر الاقتصادي فيما بعد، و هو شطر التفكير الاقتصادي إلى فرعين أساسيين من حيث أساس التفكير في حل المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بالايدولوجيا و هما :

التفكير الاقتصادي الليبرالي أو الرأسمالي أو ما يسمى بالحر، و الذي يعتمد على ترك الأفراد و شأنهم في كل الأمور الاقتصادية يديرونها بشكل يكفل لهم مصالحهم حتى تتحقق مصلحة المجتمع ككل، و ذلك اعتمادا على أن مصلحة المجتمع هي مجموع مصالح الأفراد، و يقتصر دور الدولة على حفظ النظام و الأمن و ضمان حرية الحركة للجميع.

و الفرع الآخر المناقض له التفكير الماركسي أو الشيوعي، و يعتمد على سيطرة الدولة على كافة وسائل الإنتاج لضمان توفر المصلحة العامة بالشكل الذي تراه الدولة، و ليس الأفراد في هذا النظام إلا أن يقدموا الجهد و يؤجر عليه حسبما ترى و تحدد الدولة، كما سنرى لاحقا.

و تجدر الإشارة أنه لابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي و مفهوم التنظيم الاقتصادي من خلال تعريف التالي: فالنظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات و المؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في

الزمان و المكان أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي و الفعاليات الاقتصادية المختلفة، و تختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر.

3- مختلف تيارات الفكر الاقتصادي:

لقد مر علم الاقتصاد بمراحل يمكن تلخيصها كالتالي:

أ- مدرسة التجاريين:

و من أهم أفكارهم:

1. احتلت التجارة المركز الأول في التفكير الاقتصادي.
2. الاهتمام بقطاع الصناعة و ليس الزراعة.
3. مركز الدولة و قوتها يتحدد بمقدار ما تملكه من معادن.
4. السياسة الاقتصادية تأتي بقوة الدولة و عظمتها بينما رفاهية الفرد لم تكن من أهدافها.

ب- مدرسة الطبيعيين:

نشأت في منتصف القرن الثامن عشر في الفترة **1756-1778** و من أهم أفكارهم:

1. الظواهر الاقتصادية يسيطر عليها النظام الطبيعي.
2. الاهتمام بالنشاط الزراعي.
3. يعتبرون الأرض هي المصدر الأساسي للإنتاج.
4. يعتبرون أن الأنشطة التجارية و الصناعية غير منتجة مقارنة بالنشاط الزراعي.
5. الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة.

و من أهم روادها:

فرانسو كيزني: **1694-1778** ولد بفرنسا و عمل طبيبا و أصدر سنة **1758** الجدول الاقتصادي.

جون لوك: **1632-1704** صاغ نظرية الطبيعة الحرة "الملكية الفردية حق من حقوق الطبيعة و الغريزة تنشأ مع نشأة الإنسان فليس لأحد أن يعارض هذه الغريزة".

ت- مدرسة الكلاسيكيين (التقليديين):

من أهم روادها:

- آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.
- دافيد ريكاردو: **1772-1823** قام بشرح توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي و صاحب نظرية "تناقص الغلة".
- روبرت مالتوس: **1766** انجليزي الأصل صاحب النظرية المشهورة "عدد السكان يزيد وفق متتالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متتالية حسابية كما سيؤدي حتما إلى نقص الغذاء و السكن".
- جون ستيوارت ميل: **1806-1873** نشر كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي **1836**.
- كينز: **1883-1946** صاحب نظرية البطالة و التشغيل حيث نشر نظرية في كتابه "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود" **1936**.

حيث يرجع إليه الفضل في التشغيل الكامل للقوة العاملة في المجتمع الرأسمالي.

- الحرية الاقتصادية.
- قوة الدولة تكمن في القوة العاملة و الإنتاج و ليس ما تملكه من ذهب و فضة.

المبحث الثاني : النظام الرأسمالي،النظام الاشتراكي،النظام الإسلامي

1- ظروف نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي:

نشأت عند سقوط الدولة الرومانية فأصبح النظام السائد هو النظام الإقطاعي أساس المجتمع الأوروبي و استغلت طبقة الأغنياء الطبقة الدنيا من الفقراء و قد ارتبط النظام الإقطاعي بالكنيسة و قد حرص الإقطاعيين على الدنيا و ما فيها من مفاتن و في نفس الوقت حث الناس على الزهد و التمتع في الدنيا باعتبارها الوسيلة الأبدية في الحياة و لقد أدرك الناس تناقص رجال الدين و مخالفة أقوالهم لأفعالهم و أدى هذا إلى فصل الدين عن الدولة فجاءت الرأسمالية كرد فعل لما عاناه المجتمع الأوروبي من مشاكل اجتماعية و اقتصادية و التحرر من النظام الإقطاعي و بروز النظام الرأسمالي.

2- و من أبرز مراحل التطور الرأسمالية هي كالتالي:

1- المدرسة التجارية: امتدت منذ أواخر القرون الوسطى إلى منتصف القرن **18** و من أبرز سماتها قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه من معادن نفيسة و التي تحصل عليها من التجارة.

2- المدرسة الطبيعية: امتدت من **1756** إلى **1778** و قد اتصلت بالحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

3- المدرسة الكلاسيكية: امتدت من العقد 1 و منتصف العقد 2 من القرن **19** و قد اتسمت بأن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه من أيدي عاملة و إنتاج و ليس من المعادن النفيسة.

3- مختلف الأنظمة الاقتصادية:

أ- النظام الرأسمالي:

يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية و الملكية الفردية و ذلك التغيب النسبي لرقابة الأسعار و الإنتاج و انحصر دور الدولة في الأمن و الدفاع و القضاء و بعد الأزمة الاقتصادية العالمية **1929** و ما عاناه الاقتصاد الرأسمالي من كساد كبير اتضح النقص في هذا النظام.

قواعد النظام الرأسمالي:(من بين الدول الولايات المتحدة الأمريكية)

- محدودية تدخل الدولة.
- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و تسيير المؤسسات من طرف الخواص.
- حرية الاختيار و العمل.
- الدور الكبير للمنافسة. (من بين رواده: آدم سميث، ريكاردو، كينز).

ب- النظام الاشتراكي: القرن 19.

يسمى بالفكر الماركسي نسبة لكارل ماركس في كتابه رأس المال و من بين سماته أن أغلب النشاط الإنتاجي تسيره الدولة و منه تحل الملكية العامة لوسائل الإنتاج و تتقلص حرية الفرد.فالدولة هي التي تحدد السلع اللازمة للمجتمع و تحدد كميات وطرق إنتاجها و استهلاكها و تفترض حالة التوازن بين الطلب و العرض من خلال أسعار مقررة و الأجور المحددة بفعل الجهاز المركزي للتخطيط.

ج- النظام المختلط:

ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين و هو يمزج بين النظام الرأسمالي و الاشتراكي فهو يوازن بين القطاع الخاص و العام و يمزج بينهما و يقدم حلول للمشكل الاقتصادي عن طريق نظام الأسعار و آخر عن طريق الجهاز المركزي للتخطيط.

- ملكية وسائل الإنتاج للدولة و الفرد.
- ضمان مصالح المنتج و المستهلك معا.

د- النظام الاقتصادي الإسلامي :

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يتم بمعزل عم عقيدة الإسلام و الشريعة و هو كامل و شامل و هو لا يهتم فقط بتحقيق الغاية المادية على غرار الأنظمة الأخرى و هو يهتم بأمور الدنيا و الآخرة و هو يهتم باعمار الأرض و تهيئتها لحياة الإنسان.

على غرار العالم المسيحي الذي كانت أفكاره الاقتصادية مختلطة بالدين و التاريخ و الفلسفة حيث كانت قرارات الملوك و الحكام بصبغة دينية في أوروبا في العصور الوسطى و عند اتساع نطاق الأسواق و التجارة أصبح الفكر المسيحي لا يساير هذا التطور مما أدى إلى انفصال قواعد الدين و قواعد السلوك الاقتصادي.

من بين قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي:

- تحريم الربا.و تحريم الاحتكار.
- النظام المالي متكامل و مركزه الزكاة.
- نظام ملكية متعددة يشمل ملكية الدولة الجماعية و ملكية الخاص.
- نظام السوق يعمل بضوابط إسلامية (الثمن العادل، و السوق التعاونية الإسلامية).
- أهمية دافع الربح و ذلك بضوابط إسلامية الربح البسيط.

4- تصنيف الأنظمة الاقتصادية في جدول للتفرقة بينها وفق معايير علمية:

الجدول 02: تصنيف الأنظمة الاقتصادية

معيار تصنيف الأنظمة	النظام الاشتراكي	النظام الرأسمالي	النظام الإسلامي
السعر	انعدام الدور الفعال للسعر	الدور الفعال للسعر	الثمن العادل
من حيث المقصد	تحقيق أقصى إشباع مادي و تكوين الثروات دون الإشباع الروحي	تحقيق أقصى إشباع مادي و تكوين الثروات دون الإشباع الروحي	تحقيق الإشباع الروحي و المادي للإنسان
من حيث المنهج	الفصل بين الدين و حلبة الحياة فلا دخل للعقيدة و الأخلاق بالاقتصاد	الفصل بين الدين و حلبة الحياة فلا دخل للعقيدة و الأخلاق بالاقتصاد	منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال و الطيبات و الأمانة و الصدق و الطهارة...
المكية	ملكية عامة	ملكية خاصة	الملكية الخاصة و العامة
حركية السوق	سوق مخطط من حيث العرض و الأسعار	حرية السوق(اقتصاد الطلب) سوق بدون ضوابط أو حدود	سوق حرة خالية من الغش و الاحتكار و الاستغلال
من حيث التشريع	استنباط و استقرار البشر	استنباط و استقرار البشر	أسس مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية و القرآن و السنة و الاجتهاد
من حيث المقومات	الفائدة و نظام الضرائب المباشر و غير مباشر	الفائدة و نظام الضرائب المباشر و غير المباشر	زكاة المال و تحريم الربا و التكافل الاجتماعي
من حيث الأساليب و الوسائل	إدارة الدولة للموارد الاقتصادية و عمليات الإنتاج	منافسة حرة و حرية الإنتاج	مشروعية الغاية و مشروعية الأساليب و الوسائل

الفصل الثالث:

السوق، السعر و التوازن.

المبحث الأول: الأسواق.

1- السوق:

يعتبر السوق المكان الذي يجتمع فيه كل من البائع، أو المنتج الذي يقوم بإنتاج السلعة، حيث يقوم بعرض سلعته في السوق، و الطرف الآخر في السوق و الذي يمثله المشتري أو المستهلك، حيث يقوم بطلب و شراء السلعة أو الخدمة. و يتم في السوق عملية التبادل بين المستهلك و المنتج، يحصل خلالها المستهلك على السلعة بينما يحصل المنتج على ثمن هذه السلعة. إذا، عندما يريد المستهلك الحصول على سلعة معينة فإنه سيقرر الذهاب إلى المكان الذي تباع فيه هذه السلعة (سوق السلعة). فمثلا، يوجد لدينا سوق للملابس، سوق للسيارات، سوق الأجهزة الكهربائية و هكذا.

يجب ملاحظة أن مفهوم السوق لا يرتبط بمكان معين، ففي كثير من الأحيان نسمع عن أسواق لا يتوفر فيها وجود مكان مادي محدد كأسواق النفط، أسواق الذهب العالمية، أسواق العملات العالمية و هكذا . و في نفس الوقت، فإن كثير من هذه الأسواق لا يتطلب أن يتقابل فيها كل من البائع (المنتج) و المشتري (المستهلك) بشكل مباشر لإتمام عملية بيع و شراء السلعة (كشراء سلعة معينة عن طريق الانترنت).

لا **ينطبق تعريف السوق** علي جميع الأسواق المعروفة في العصر الحديث.

تعريف السوق الحديث: ليس بالضرورة أن يكون حيزا جغرافيا فالسوق يتكون من مجموعة عناصر هي مجموعة من المشترين سواءا أشخاص طبيعين أو منشاة وسيطة من الوسطاء الصناعيين و الحكومة، هم هدف كل المجهودات التسويقية للمنشأة أو هو مجموعة طلب المستهلكين المحتملين لسلعة معينة أو خدمة.

أمثلة: السوق الالكترونية المعروفة بشبكة الانترنت،سوق الذهب،سوق المحروقات،بورصة،سوق التشغيل

نظرية السوق:

هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون أو هو مكان تبادل السلع و الخدمات بين البائعين و المشترين و يخضع لضوابط و قوانين معينة.

2- وظائف السوق:

- يقوم بتحديد السلع و الخدمات.
- يقوم بتنظيم عملية الإنتاج.
- توزيع سلع المنتج.

3- أنواع الأسواق حسب الموقع الجغرافي:

1- أسواق محلية: تضم سلع معينة لا تستهلك إلا في نطاق محدود و كذلك ارتفاع تكاليف النقل يساعد على بقاء السلع في نطاق محلي (سلع سريعة التلف).

2- أسواق إقليمية: تضم دول متعددة لها عادات و تقاليد و مناخ واحد موجود في إقليم واحد (سلع بطيئة التلف، إقليمية دولية).

3- أسواق دولية: إنتاج سلع تصلح للاستهلاك على المستوى العالمي.

4- العوامل التي تحدد نطاق السوق:

1. طبيعة السلع (سريعة التلف، محلية) (سلع بطيئة التلف، إقليمية دولية).
2. المواصلات (وفرة و سهولة المواصلات، سلع إقليمية دولية) (عدم توفر المواصلات، محلية).
3. العادات و التقاليد.
4. العوائق الجمركية.
5. التقدم التكنولوجي (كلما زاد التقدم، تتجه السلع إلى إقليمية و الدولية).

5- أشكال السوق

1- سوق المنافسة الكاملة:

يجب توفر الشروط التالية:

1. وجود عدد كبير من البائعين و المشترين:

إن تخفيض سعر سلعة من طرف أحد المنتجين لن يؤثر على باقي المنتجين و ذلك لأنه واحد من آلاف المنتجين فهو لا يستطيع التحكم في الأسعار وحده و منه سوق المنافسة الكاملة تتلقى السعر السائد في السوق و تتحدد الكميات المعروضة عن طريق السعر السائد.

2. تجانس وحدات السلع المنتجة:

وحدات السلع بنفس النوعية و نفس الخصائص و نفس الشكل و اللون و طريقة التغليف و لذلك إذا حاول أحد المنتجين رفع السعر فإنه سيخسر نصيبه في السوق.

3. حرية الدخول و الخروج من و إلى السوق بالنسبة لأي بائع أو مشتري:

لا توجد قيود قانونية أو اقتصادية تمنع أي بائع من دخول أو خروج سوق السلعة.

4. العلم التام أو المعرفة التامة بأحوال السوق بالنسبة لكل بائع أو مشتري:

توفر المعلومات الكافية عن السوق بحيث لا يقدم المشترون على دفع سعر أعلى من سعر السوق، و لا يقبل البائعون سعرا أقل من السعر الذي يحدده سوق المنافسة الكاملة.

ملاحظة:

الشروط الثلاثة الأولى تشكل سوق المنافسة الصافية و عند إضافة الشرط الرابع تصبح سوق المنافسة الكاملة.

2- سوق الاحتكار:

يعرف الاحتكار التام بوجود بائع واحد للسلعة حيث لا تتوفر له بدائل قريبة، و عدم دخول منافسين جدد إلى السوق و حجم المبيعات يعتمد فقط على السعر الذي يحدده هو،أما أسعار و تصرفات المنتجون الآخرون لا يتأثر بها و هذا يعني مرونة الطلب التقاطعية على سلعة المحتكر و السلع الأخرى تساوي الصفر .

شروط سوق الاحتكار:

1. وجود منتج واحد للسلعة المنتجة.
2. عدم وجود صناعات أخرى تنتج سلع بديلة.

3. وجود موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد السوق.

3- سوق المنافسة الاحتكارية:

يجمع صفات تنافسية احتكارية في نفس الوقت، و شروطه هي:

1. وجود عدد كبير من البائعين أو المنتجين للسلعة.
2. اختلاف السلع المنتجة من حيث الشكل و اللون و النوعية و هي تؤدي نفس الوظيفة أو المنفعة للمستهلك أي أن السلع تعتبر بدائل قريبة لبعضها البعض.
3. حرية الدخول إلى السوق و الخروج منه بالنسبة لأي بائع أو مشتري.
4. القدرة على ترويج المبيعات.

6- الاختلافات بين أشكال السوق:

الجدول 03 : أشكال السوق

أشكال السوق	عدد المنتجين	نوع السلع المنتجة	سعر البيع	قدرة المنتج على التحكم في السعر	شروط دخول السوق
المنافسة الكاملة	كبير جدا	متجانسة تماما	ثابت دائما	منعدمة	سهلة
المنافسة الاحتكارية	كبير	متشابهة	يتغير عكسيا مع الكمية المباعة	موجودة بدرجة قليلة	سهلة
الاحتكار	واحد	مختلفة و ليس لها بدائل قريبة	يتغير عكسيا مع الكمية المباعة	موجودة بدرجة كبيرة جدا	مغلق

المبحث الثاني : الطلب و العرض و التوازن

أولا: الطلب The Demande

و يمثل الطرف الأول في السوق، حيث يقوم المستهلك بطلب و شراء السلع و الخدمات المختلفة.
و يقوم المستهلك بوضع جدول طلب خاص به يوضح الكميات التي سيقوم المستهلك بشرائها مقابل كل سعر محتمل لهذه السلعة و يسمى هذا بجدول الطلب.

جدول الطلب: جدول يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب و يستطيع المستهلك شرائها خلال فترة زمنية معينة.

تعتبر الرغبة و الاستطاعة من محددات الطلب **الفعال Effective Demand**.فالرغبة في شراء السلعة مع عدم قدرة المستهلك على الحصول عليها لن يؤدي إلى شرائها. ومن جانب آخر، فإن قدرة المستهلك على شراء السلعة مع عدم الرغبة في الحصول عليها يؤدي إلى وجود طلب فعال على السلعة. و أخيرا، يجب تحديد الفترة الزمنية التي يتم من خلالها دراسة طلب المستهلك على السلعة، حيث يمكن للمستهلك أن يقوم بتغيير طلبه على السلعة مع مرور الزمن.

قانون الطلب:

بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة و الكمية المطلوبة منها هي علاقة عكسية. و المقصود ب "بقاء العوامل الأخرى على حالها" هو ثبات العوامل المحددة للطلب.

منحنى الطلب الفردي(Individual Demand Curve):

هو منحنى يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة و الكمية المطلوبة منها بيانيا، كما نص عليها قانون الطلب. و يمثل المحور السيني الكميات المطلوبة بينما يمثل المحور الصادي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة.

منحنى طلب السوق(Market Demand Curve):

إن منحنى الطلب السابق هو منحنى الطلب الخاص بمستهلك واحد فقط على سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة. فقد يكون هذا المنحنى منحنى الطلب الخاص بك على سلعة معينة كالتفاح مثلا. و يمكننا الحصول على منحنى طلب السوق (أي منحنيات الطلب الخاصة لجميع المستهلكين على التفاح) عن طريق تجميع أفقي لمنحنيات الطلب الفردية.

الشكل 04:منحني الطلب

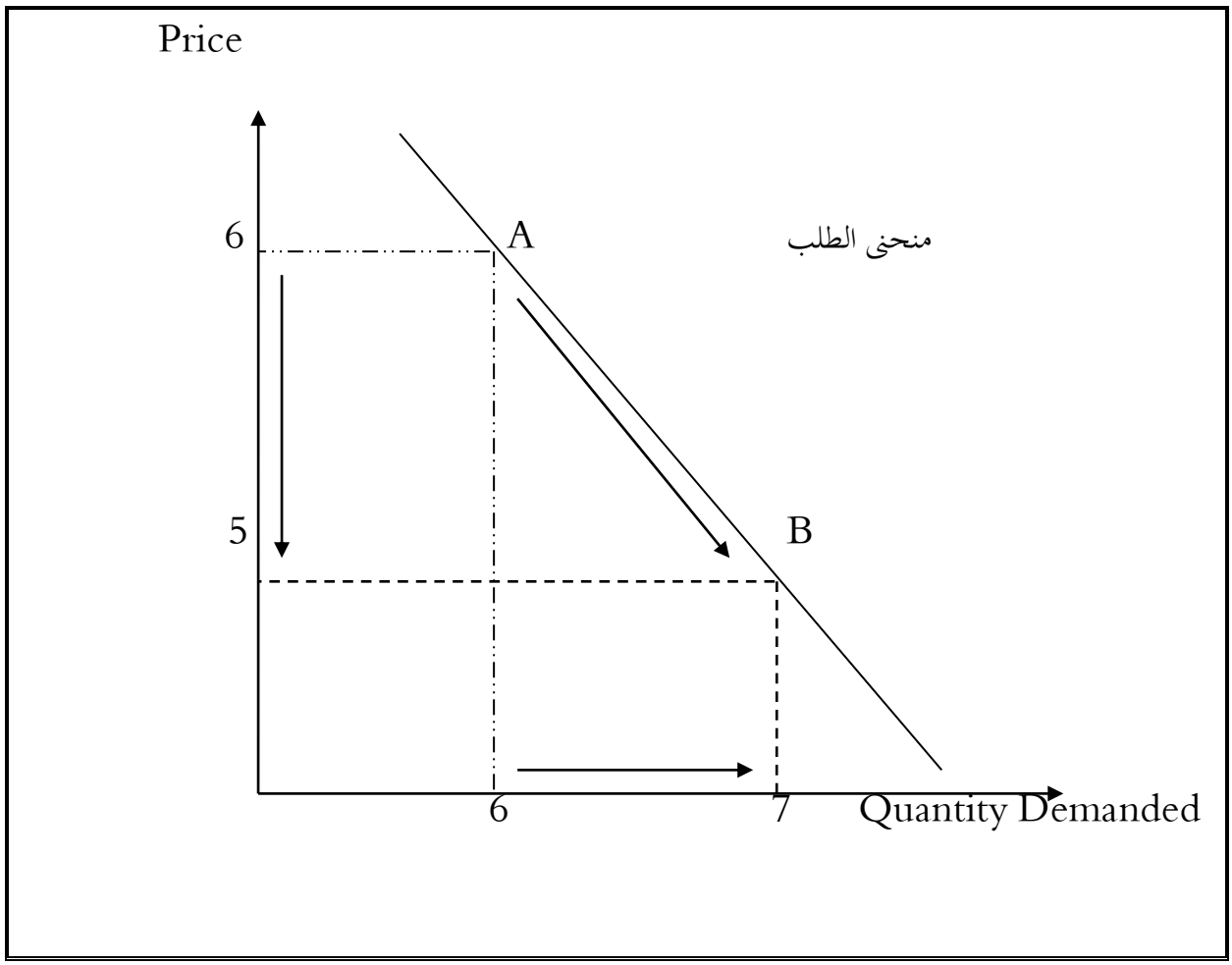

محددات الطلب(Determinants of Demand):

العوامل الأخرى و التي تم ذكرها في نص قانون الطلب، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى الطلب و من ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير موقع منحنى الطلب الكامل إلى موقع آخر و ذلك حسب نوع التغير، و هذه العوامل هي:

1- ذوق المستهلك:

إن تغير ذوق المستهلك سيعمل على تغير الطلب على السلعة، فإذا كان هذا التغير في صالح السلعة (أي أن المستهلك أصبح يفضل السلعة الآن و يرغب في الحصول عليها) سيرتفع الطلب على السلعة، و من ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى و إلى اليمين، أما إذا لم يعد المستهلك راغبا في السلعة، أي تحول أذواق المستهلكين عن السلعة، سينخفض الطلب على السلعة و بالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل و إلى اليسار.

2-عدد المشترين:

كلما ارتفع عدد مستهلكي السلعة كلما ارتفع الطلب على السلعة، و من ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى و إلى اليمين، و كلما انخفض عدد مستهلكي السلعة كلما انخفض الطلب على السلعة و بالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل و إلى اليسار.

3-توقعات المستهلكين:

إذا توقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفاذها من الأسواق، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر، و بالتالي سيرتفع الطلب على السلعة و ينتقل منحنى الطلب للأعلى و إلى اليمين. أما إذا توقع المستهلك انخفاض سعر السلعة في المستقبل، فإنه سوف يقلل طلبه على السلعة حاليا من أجل الحصول عليها في المستقبل بسعر أقل، و هذا سيعمل على انخفاض الطلب على السلعة و بالتالي انتقال منحنى الطلب للأسفل و إلى اليسار.

4-أسعار السلع الأخرى:

إن تغير أسعار السلع الأخرى قد يعمل على التأثير على الطلب على سلعة ما. و هذا يعتمد بالطبع على نوع السلع الأخرى. و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع كما يلي:

أ- السلع البديلة(**Substitutes**):

و هي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك، الشاي و القهوة مثلا، فارتفاع سعر القهوة سيعمل على زيادة الطلب على الشاي (حيث يمكن إحلال الشاي محل القهوة في الاستهلاك)، و بالتالي

انتقال منحنى الطلب على الشاي للأعلى. أما انخفاض سعر القهوة سيعمل على انخفاض الطلب على الشاي، و من ثم انتقال منحنى الطلب على الشاي إلى الأسفل.

ب- السلع المكملة(**Compliments**):

و هي السلع التي لا يمكن استهلاك الواحدة منها إلا باستهلاك الأخرى، كالشاي و السكر، الكاميرا و الفيلم و هكذا. و يؤدي ارتفاع سعر الشاي مثلا إلى انخفاض الطلب على السكر، و بالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأسفل. أما انخفاض سعرالشاي فسيعمل على ارتفاع الطلب على السكر، و من ثم انتقال منحنى الطلب على السكر إلى الأعلى.

ت- السلع المستقلة(**Independent**):

و هي السلع التي لا يرتبط استهلاك الواحدة منها بالأخرى كالتفاح و الشاي مثلا.

5-دخل المستهلك:

يعتبر دخل المستهلك من العوامل الرئيسية المحددة لطلب المستهلك على السلعة و ذلك حسب نوع السلعة، و يمكن التمييز بين نوعين من السلع:

أ- السلع العادية(**Normal Goods**):

و هي السلع التي يرتفع الطلب عليها عند ارتفاع دخل المستهلك و بالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأعلى، و من هذه السلع نجد الملابس الفاخرة أو تناول وجبات الطعام في المطاعم الراقية مثلا.

ب- السلع الرديئة(**Inferior Goods**):

و هي السلع التي ينخفض الطلب عليها عند ارتفاع دخل المستهلك و بالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأسفل. و من هذه السلع نجد مثلا الفلافل و السلع المقلدة.

خلاصة حول الطلب:

علاقة عكسية بين سعر السلعة و الكمية المطلوبة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (الرغبة في شراء سلعة، القدرة على الشراء، فترة زمنية معينة).

تفسير العلاقة العكسية بين السعر و الكمية المطلوبة:

- انخفاض السعر يؤدي إلى جذب مشترين و منه تزداد الكمية المطلوبة.
- و ارتفاع السعر يؤدي للمستهلك إلى البحث عن سلع بديلة.

خلاصة حول محددات الطلب:

- عدد المستهلكين: كلما زاد عددهم تزداد الكمية المطلوبة.
- دخل المستهلك: كلما ارتفع الدخل تزداد الكمية المطلوبة.
- السلع العادية: تزداد الكمية المطلوبة عند ارتفاع الدخل.
- السلع الرديئة: تنخفض الكمية المطلوبة منها عند زيادة الدخل و تزيد الكمية عندما ينخفض الدخل.
- السلع البديلة: هي سلع البديلة مثل القهوة و الشاي.
- السلع المكملة: هي سلع تستخدم مع السلع أخرى مثل: سكر مع قهوة.
- السلع المستقلة: تكون مستقلة عن سلع أخرى.

ثانيا: العرض Supply

يمثل العرض الجانب الآخر من السوق، حيث يقوم المنتج بإنتاج و بيع السلع و الخدمات المختلفة. فعند كل سعر محتمل للسلعة التي ينوي المنتج عرضها، نجد هناك كمية مهينة سيقوم المنتج بعرضها و بيعها و هذا ما يسمى بجدول العرض.

جدول العرض: و هو عبارة عن جدول يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب و يستطيع المنتج إنتاجها و بيعها خلال فترة زمنية معينة.

قانون العرض (Law of Supply):

ينص قانون العرض على أنه و بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة و الكمية المعروضة منها هي علاقة طردية.

منحنى العرض الفردي(Individual Supply Curve):

هو منحنى يبين العلاقة الطردية بين سعر السلعة و الكمية المعروضة منها بيانيا، كما نص عليها قانون العرض. و يمثل المحور السيني الكميات المعروضة بينما يمثل المحور الصادي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة.

الشكل 05:منحني العرض

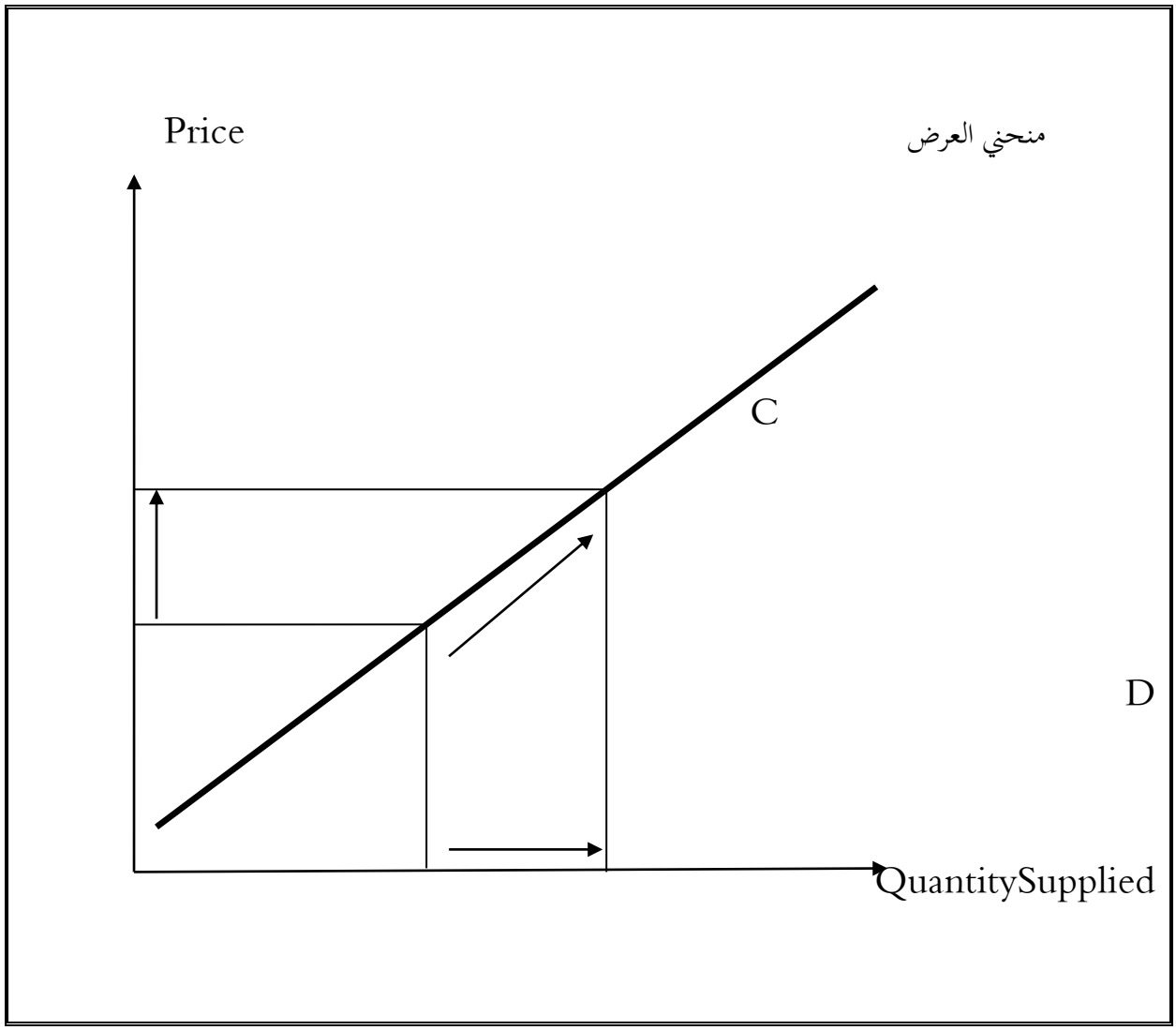

منحنى عرض السوق(Market Supply Curve):

منحنى العرض السابق هو منحنى العرض الخاص بمنتج واحد فقط لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة.

و يمكن الحصول على منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات العرض الفردية.

محددات العرض(Determinants of Supply):

العوامل الأخرى و التي تم ذكرها في قانون العرض، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى العرض، و من ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير منحنى العرض بالكامل إلى موقع آخر و ذلك حسب نوع التغير. و هذه العوامل هي:

1-أسعار عناصر الإنتاج:

يعمل ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة على رفع تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، و بالتالي سيقوم المنتج بإنتاج كميات أقل منها مما يدفع العرض للانخفاض، و من ثم انتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى و إلى اليسار، مما يعني أن الكميات المعروضة أقل من السابق عند كل مستوى سعري. من جانب آخر، فإن انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يعني انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلعة، و هذا يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر منها، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض للأسفل و إلى اليمين، مما يعني كميات معروضة أكبر عند كل مستوى سعري للسلعة.

2-عدد المنتجين:

كلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع العرض من هذه السلعة، و من ثم انتقال منحنى العرض للأسفل و إلى اليمين. و كلما انخفض عدد منتجي السلعة، كلما انخفض العرض منها، و بالتالي ينتقل منحنى العرض للأعلى و إلى اليسار.

3-التكنولوجيا المستخدمة:

إن تطور مستوى التكنولوجيا المستخدم في عملية إنتاج السلعة يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج، و من ثم ارتفاع العرض منها، و بالتالي انتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل و إلى اليمين. أما انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم أو تراجعه يعمل على زيادة تكلفة الإنتاج، أي انخفاض عرض السلعة و انتقال منحنى العرض للأعلى و إلى اليسار.

4-الضرائب و المعونات الحكومية:

عند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة، و بالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض عرض السلعة، و انتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى و إلى اليسار. أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة الإنتاج، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة، و انتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل و إلى اليمين.

خلاصة حول العرض:

العرض هو الكمية المعروضة في السوق من السلع التي تم إنتاجها.

هناك علاقة طردية بين سعر السلعة و الكمية المعروضة مع بقاء العوامل الأخرى من رغبة في شراء و القدرة الشرائية و الفترة الزمنية...ثابتة.

أي إذا ارتفعت الأسعار زادت الكمية المعروضة المنتجة من طرف المؤسسة.

إن العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة يولد زيادة أرباح بالنسبة للمؤسسة.

خلاصة حول محددات العرض:

1. عدد البائعين و المنتجين.
2. أسعار عناصر الإنتاج: تؤثر على أسعار السلع المنتجة فكلما ارتفعت عناصر الإنتاج ترتفع تكلفة الإنتاج للسلع و هذا بالتالي يؤثر على الربح و العرض.
3. مستوى الإعانات: المقدمة من طرف الدولة لمساعدة المنتجين لزيادة الإنتاج و هذه الإعانات تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج و بذلك انخفاض سعر البيع و يؤدي إلى زيادة العرض للسلعة.
4. مستوى الضرائب: ارتفاع الضرائب يؤدي إلى زيادة تكاليف .
5. المستوى الفني للإنتاج: و ذلك عند استخدام آلات جديدة و تقنيات جديدة يؤدي إلى إنتاج وحدات أكثر و بأقل تكلفة و يزيد من عرض السلع.

ثالثا توازن السوق:

العرض هو رغبة البائعين و الطلب هو رغبة المستهلكين و تبادل هاتين الرغبتين يكون بتحديد سعر الشراء و البيع و الذي يسمى بثمن التوازن و كمية التوازن.

المثال الأول : الشكل 06:منحني توازن العرض و الطلب

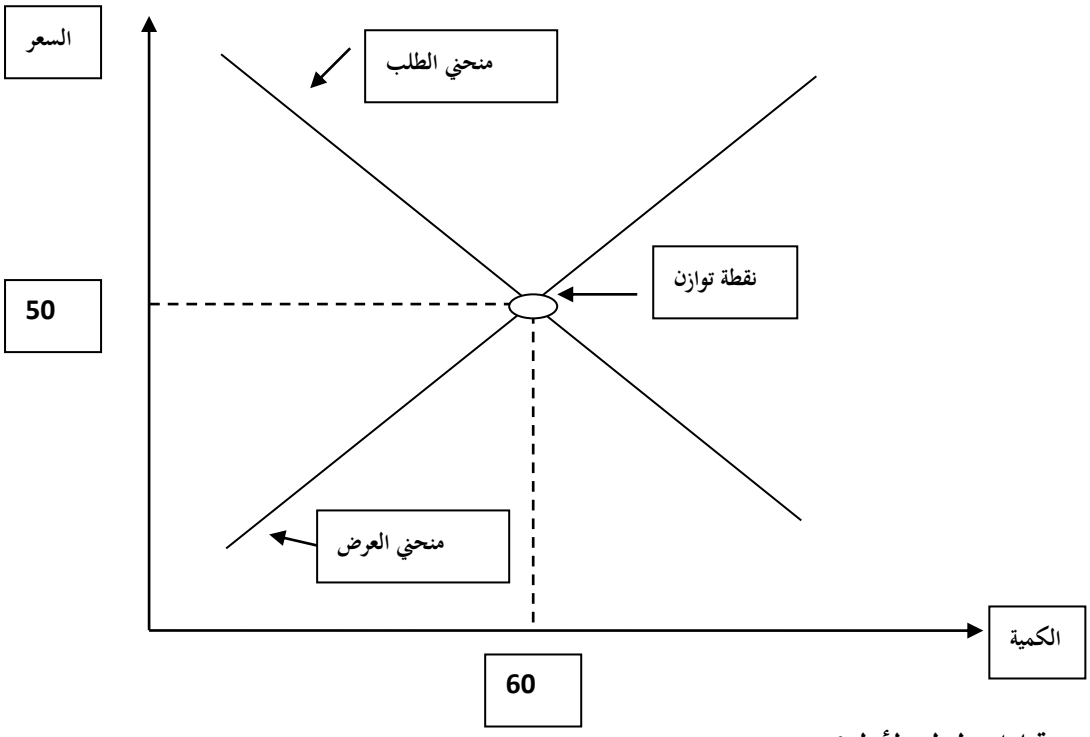

تحليل المثال الأول:

عند إنتاج 60 وحدة من سلعة معينة تتوافق مع سعر 50 و ن حتى يتمكن المستهلك من شراء هذه السلعة و منه يكون فائض في الإنتاج السلعة فوق 60 وحدة إنتاجية و يؤدي هذا إلى تخفيض سعر السلعة لكي يكون في متناول المستهلك مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة.

إن الانخفاض في سعر السلعة يؤدي إلى تخفيض الكمية المعروضة و ذلك لنقص الأرباح و زيادة التكاليف.

- إذا كانت الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة يكون هناك عجز.

- إذا كانت الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة يكون فائض.
- توازن في السوق يكون الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة.

المثال الثاني : الشكل 07:منحني توازن العرض و الطلب

توازن السوق تفاعل العرض و الطلب

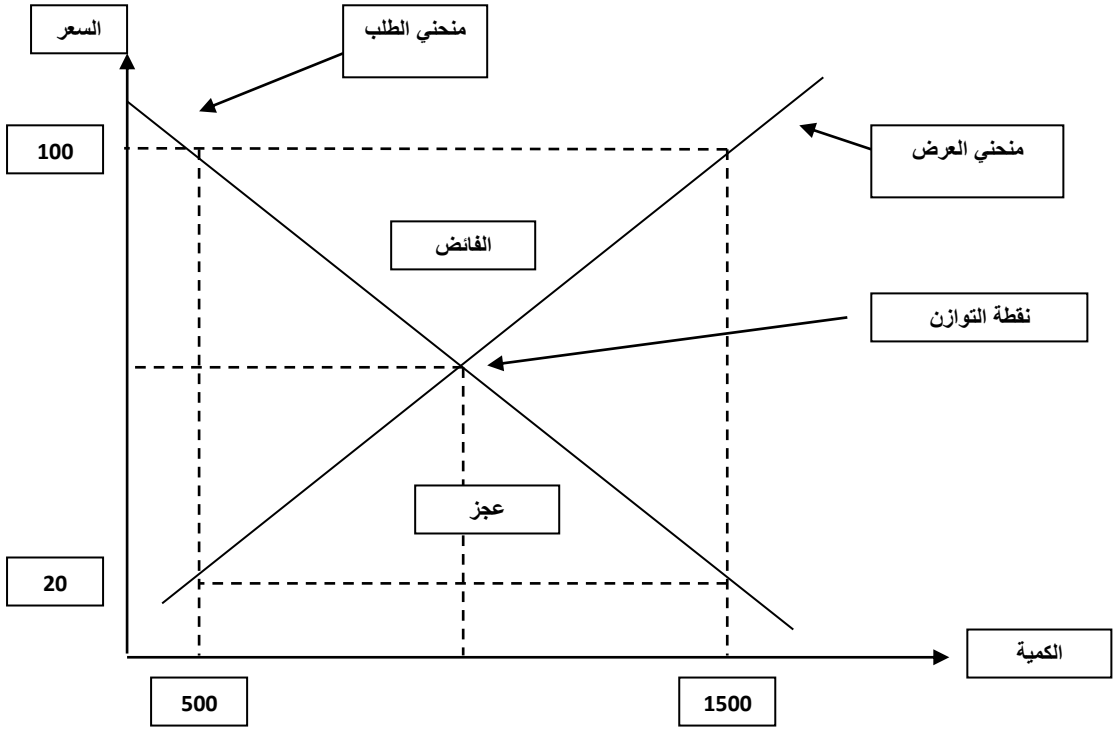

منحنى توازن السوق

تحليل المثال الثاني:

تحليل المنحنى:

يبين المنحنى الكميات المطلوبة من سلعة و الكميات المعروضة عند الأسعار المختلفة.

فعند السعر **100** دج يستطيع المنتجون إنتاج **1500** وحدة إلا أن هذا السعر من وجهة نظر المشترين مرتفعا و بالتالي تصبح الكمية المطلوبة فقط **500** وحدة، أي هناك **فائض** في الإنتاج مقدر ب **1000** وحدة.

و لكي يتخلص المنتجون من هذا الفائض فإن عليهم إغراء المستهلكين أو المشترين من خلال تخفيض السعر و بالتالي فإن وجود فائض يعتبر مؤشرا يدفع نحو تخفيض سعر السلعة و الذي يؤدي إلى:

1. زيادة الكمية المطلوبة بسبب التخفيض في السعر.
2. نقص الكمية المعروضة بسبب تخفيض السعر و نقص الأرباح و زيادة تكاليف الإنتاج أما إذا انخفضت الأسعار إلى **20 دج** للوحدة فإن هذا السعر لا يناسب المنتجين لكونه منخفضا و لكنه مغري من وجهة نظر المشترين و بالتالي تزيد الكمية المطلوبة إلى **1700** وحدة فيكون **عجز** مقدر ب **200** وحدة،بينما يقلل المنتجون حجم الإنتاج بسب انخفاض سعر السلعة و انخفاض حجم الإنتاج و ارتفاع تكلفة إنتاج الوحدة، و هكذا يستمر التفاعل بين العرض و الطلب إلى أن يحدث توافق بين رغبات المشترين و رغبات المنتجين و عندئذ يتحدد السعر التوازني و الكمية التوازنية و يختفي الفائض و العجز من السلعة و يستقر السوق.

الخلاصة: إذا كانت الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة يكون هناك عجز و إذا كانت الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة هناك فائض و تساوي الكمية المطلوبة مع المعروضة يكون هناك توازن في السوق.

المثال الثالث حول التوازن: تفاعل الطلب و العرض

بعد أن تعرفنا على كل من الطلب و العرض، نقوم الآن بدمج الطرفين، و ذلك من أجل التوصل إلى ما يسمى بتوازن السوق. و يوضح الجدول رقم (4) الكميات المطلوبة و الكميات المعروضة من نفس السلعة، و الأسعار المقابلة لكل من هذه الكميات، ولذلك خلال فترة زمنية محددة.

جدول (4): الكميات المطلوبة و الكميات المعروضة و الأسعار المقابلة لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة.

P سعر دج	Q_d طلب	Q_s العرض	الفرق
4	9	5	عجز الطلب =4
5=سعر التوازن	7	7	$Q_d=Q_s$ توازن
4	6	10	فائض عرض =4

تحليل المثال الثالث حول التوازن:

تحليل الجدول04:

إن وضع التوازن هو الوضع الذي يتحقق فيه شرط التوازن، وهو تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة أو: $Q_d=Q_s$

و بالتحقق من الجدول**04**، نلاحظ أن شرط التوازن يتحقق عندما يكون سعر السوق مساويا ل(**5**) دج. ففي هذه الحالة، فإن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة عند (**7**) وحدات. و لكن لنفترض أن سعر السوق يساوي (**4**) دج، و بالتالي فإن الكمية المطلوبة (**9**) وحدة. أكبر من الكمية المعروضة (**5**) وحدة، أي أن هناك فائضا في الكمية المطلوبة يعادل (**4**) وحدات. مما هو جدير بالذكر فإن فائض الطلب سيدفع السعر إلى الارتفاع. و كلما ارتفع السعر، كلما قلت الكمية المطلوبة، و في نفس الوقت، ارتفعت الكمية المعروضة (تذكر قانون الطلب و قانون العرض)، يدفع هذا الفائض السعر إلى الارتفاع إلى أن يتلاشى هذا الفائض. و نلاحظ أنه عند سعر (**5**) دج، لا يوجد هنالك طلب حيث تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة.

و ينطبق نفس التحليل عند وجود فائض عرض. فإذا كان سعر السوق مساويا (**6**) دج، فإن الكمية المعروضة (**10**) وحدة، أكبر من الكمية المطلوبة (**6**) وحدة، أي أن هناك فائضا في الكمية المعروضة بمقدار (**4**) وحدة، أن وجود فائض العرض سيدفع السعر للانخفاض، وذلك من أجل تشجيع المستهلكين على طلب كميات أكبر من السلعة. فكلما انخفض السعر، كلما قلت الكمية المعروضة، و في نفس الوقت،

ارتفعت الكمية المطلوبة (تذكر قانون الطلب و قانون العرض)،و بالتالي يتقلص فائض العرض الموجود في السوق إلى أن يتلاشى هذا الفائض. و نلاحظ أنه عند السعر(**5**) دج لا يوجد هنالك فائض عرض، حيث أن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة.

و يمكن تعريف السعر الذي تتساوى فيه كل من الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة بالسعر التوازني، حيث يتميز هذا السعر بعدم وجود فائض طلب أو فائض عرض.

المثال الثالث شكل (8): توازن السوق

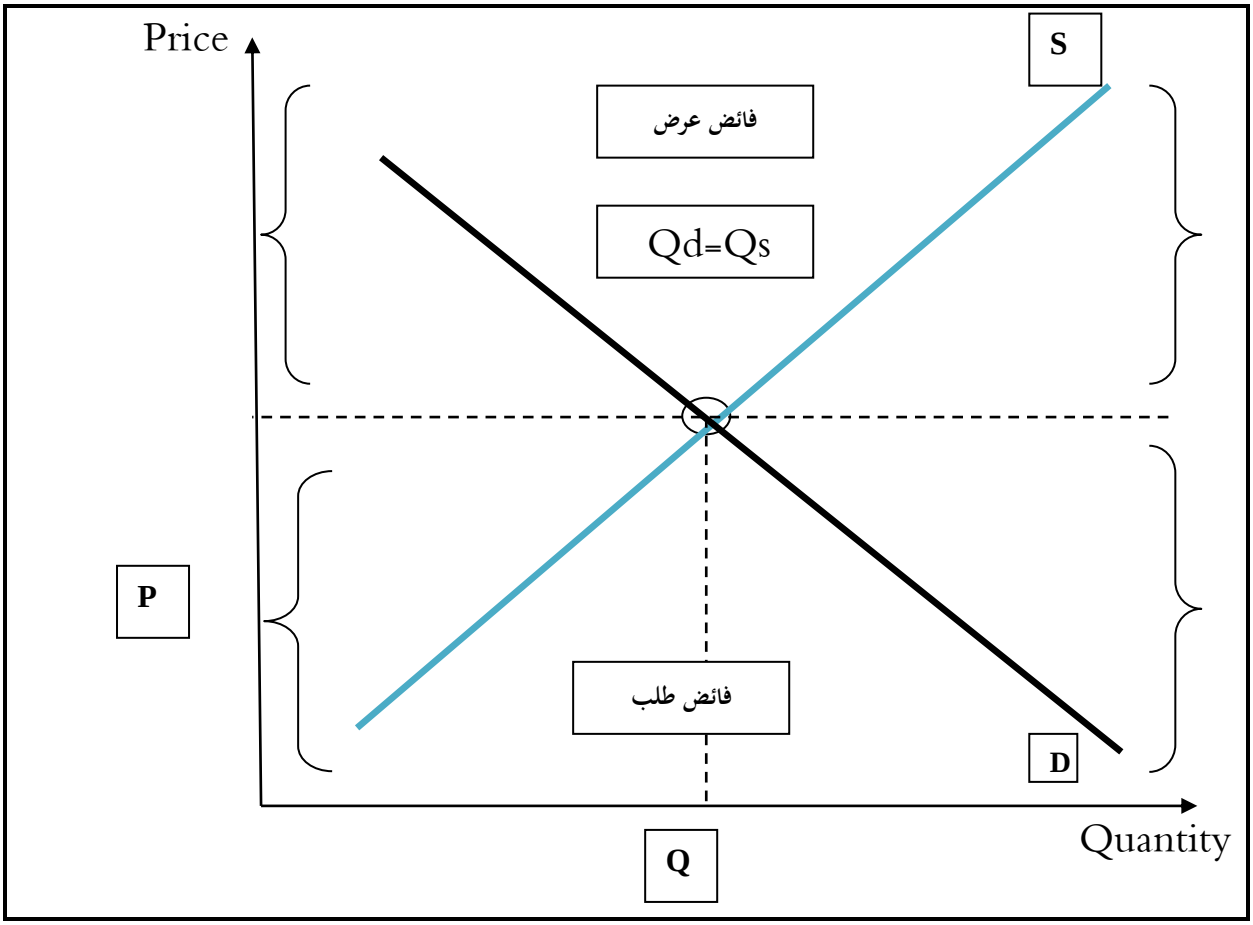

التغير في وضع التوازن:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغير وضع التوازن في السوق، حيث تعمل التغيرات التي تحدث في العوامل المحددة للطلب، و التغيرات التي تحدث في العرض، إلى التوازن القائم.

و يمكن تصنيف التغيرات التي تطرأ على توازن السوق إلى:

1-اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات الطلب.

2-اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات العرض.

3-اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات من الطلب و العرض معا.

الفصل الرابع:

التنظيم الاقتصادي.

المبحث الأول: الدورة الاقتصادية و الأعوان الاقتصاديين.

الشكل 09: الدورة الاقتصادية

****مخطط الدورة الاقتصادية****

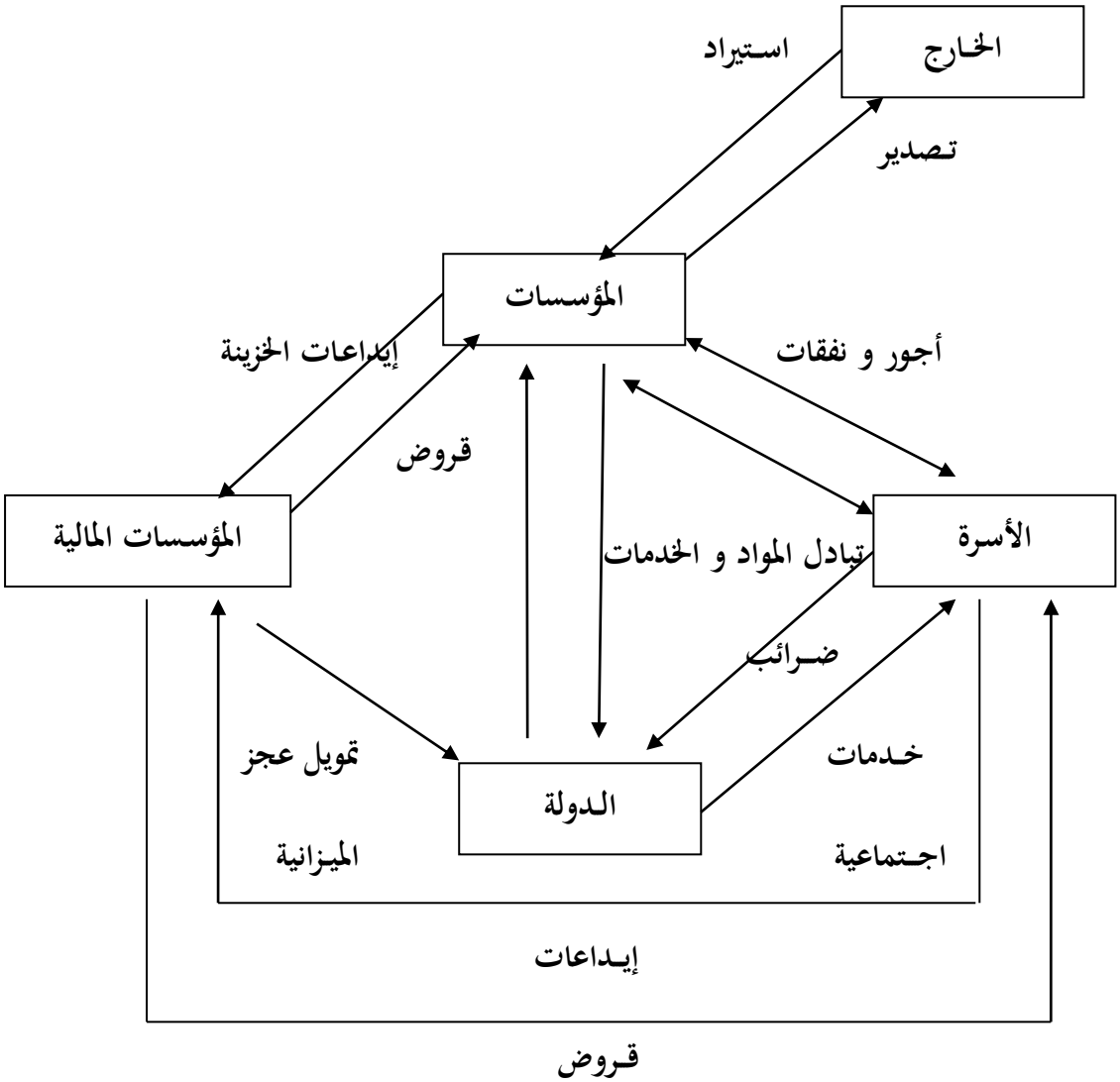

1- تعريف الدورة الاقتصادية: إن عملية إنتاج و بيع و شراء و استهلاك تعطي صورة عن تنقل التدفقات داخل الاقتصاد و هذا التحرك الدائم للتدفقات يسمى بالدورة الاقتصادية.

*هي التدفقات الموجودة بين المتعاملين الاقتصاديين (الأسر، المؤسسات، المؤسسات المالية، الدولة، الخارج) هذه الأخيرة التي تنشط داخل الاقتصاد من خلال عملية التبادل و تسمى بالدورة الاقتصادية.

*الدورة في الاقتصاد الرأسمالي: هي المسيرة التي تقود الاقتصاد من أزمة إلى أزمة أو هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة و تنتهي مع بداية أزمة أخرى مرورا بمراحل أساسية الانتعاش ثم الرواج، أزمة ثم الكساد.

*هي التقلبات المنتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي أو هي تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج و العمالة و الأسعار.

1-1-تفسير كينز للدورة الاقتصادية:

هي قوى تدفع مستوى التشغيل و الإنتاج في اتجاه الصعود و الذي هو مرحلة الانتعاش و الرواج الاقتصادي و السير العادي للنشاط الاقتصادي إلى أن تفقد تدريجيا و في نقطة معينة تسمى نقطة الأزمة حيث تحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس و هو الاتجاه الهابط إلى أن تصل إلى مرحلة الكساد و هذه الأخيرة تفقد أيضا تدريجيا لتأتي قوى أخرى تدفع مستوى التشغيل و الإنتاج القومي في الاتجاه الصاعد و إن لهذه التقلبات درجة من الانتظام من حيث الزمن و الديمومة و الحركات التصاعدية و التنازلية و إن تعويض الاتجاه الهابط للاتجاه الصاعد كثيرا ما يكون فجائيا.

و منه فإن ما يميز الدورات الاقتصادية هو تعاقب الاتجاهات الهابطة و الصاعدة مع اختلاف كل اتجاه من حيث المعدل و التأثير.

1-2-مراحل الدورة الاقتصادية:

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مستوياتها:

1-مرحلة الانتعاش: هي مرحلة التوسع أو الاستعادة و فيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي فيزداد ببطء و ينخفض سعر الفائدة و يتضاءل المخزون السلعي و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من المخزون أو هي توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات و الإيداعات.

2- مرحلة الرواج: هي مرحلة القمة و ذروة النشاط الاقتصادي و تتميز بارتفاع في الأسعار و تزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع و تزايد حجم الدخل و مستوى التوظيف و يبدأ ظهور نقص في العمال و بعض المواد الخام الأساسية حيث تصبح الطاقة مستغلة بالكامل.

3-مرحلة الأزمة: تسمى بمرحلة الركود الاقتصادي و تتميز بهبوط الأسعار و ينتشر الذعر التجاري و تطلب البنوك قروضها من العملاء و ترتفع أسعار الفائدة و ينخفض حجم الإنتاج و الدخل و تتزايد البطالة كما يتزايد المخزون السلعي و هي تتسم بانخفاض التسهيلات المصرفية و ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك و ضعف التسويات و الإيداعات المصرفية.

4-مرحلة الكساد: هي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي و هي سيئة بدرجة كافية و تتسم بانخفاض الأسعار و انتشار البطالة و كساد تجاري و في النشاط الاقتصادي.

1-3-تدفقات الدورة الاقتصادية:

مفهوم التدفقات:

تتمثل التدفقات في التحركات التي تحدثها المواد المتمثلة في السلع و الخدمات و العملة حيث تنتقل من متعامل اقتصادي إلى متعامل اقتصادي و أي خلل في هذه التدفقات يحدث ما يعرف في النشاط الاقتصادي بالأزمة الاقتصادية و هذه الأخيرة تؤدي إلى اكتمال الدورة الاقتصادية من مستوى الصعود إلى مستوى الهبوط.

أنواع التدفقات:

1-التدفقات الحقيقية: نفرق بين التدفقات الحقيقية التي تخص بتبادل المواد و الخدمات لهذا حين القيام بعمليات الإنتاج و الاستهلاك فإن المؤسسات و الأسر تتبادل المواد و الخدمات فالأجور تمثل مقابل لعمل المأجورين الذين يعملون داخل المؤسسات.

2-التدفقات المالية و النقدية: تتمثل في مبادلات العملة أو النقد بين المتعاملين الاقتصاديين و هي تشمل المداخيل و النفقات التي تقوم بها الأسر و المؤسسات.

1-4-أسباب حدوث الدورة الاقتصادية:

تحدث الدورة باكتمال دور الهبوط مع دور الصعود و ذلك أثناء حدوث الأزمة أي في المرحلة الثالثة عندما تحصل تقلبات و تحولات و انتقالات للمتغيرات الاقتصادية الكلية و ذلك في التدفقات الحقيقية و المالية و إن خطورة و شدة الأزمة تتحدد في مرحلة الأزمة و الكساد و ما نتج عن هذه الأخيرة و الآثار الناتجة عن ذلك كما حدث في أزمة **1929-1933** حيث تعرضت بورصة نيويورك للأوراق المالية من تدهور في أسعار الأسهم حيث

أدى هذا لإفلاس أكثر من **10000** بنك في الولايات المتحدة أي حوالي **40% من** إجمالي عدد البنوك حيث امتدت الأزمة المالية و النقدية إلى الدول الأوروبية رافقتها أزمة تقلبات حادة في الأسعار.

و قد يكون أثر الأزمة ضعيف كما حدث في أزمة السيولة سنة **1970** حيث انخفض الدولار مقابل عملات النمسا و سويسرا بنسبة **6%** و **8%** بتاريخ **15-08-1971** و كان ذلك نتيجة تعويم عملة النمسا و سويسرا "هو نظام أسعار الصرف، تتحدد فيه قيمة العملة بناءا على قوة العرض و الطلب في سوق العملات" حيث اتفقت الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار ب **8** و كما هو معروف في أيامنا هذا بالأزمة المالية العالمية و ذلك أزمة الرهن العقاري و ذلك في أمريكا بتاريخ **15-09-2008**.

1-5-أنواع الدورات الاقتصادية:

1-قصيرة الأجل: تتراوح ما بين **10 إلى 15 سنة**.

2-متوسطة الأجل: تتراوح ما بين **25 إلى 30 سنة**.

3-طويلة الأجل: تتراوح ما بين **60 إلى 70 سنة**.

1-6-قياس و ترقب الدورة الاقتصادية:

يوجد عدة مؤشرات تراقب تطورها بصورة مستمرة و من أهم المؤشرات:

-مجموع المداخيل المدفوعة.

-إنتاج السلع الاستهلاكية.

-العمالة في مختلف القطاعات.

-أسعار الجملة.

-مجمل الإنتاج الزراعي و الصناعي.

-أسعار الأسهم في السوق المالية.

-مجمل الاستيرادات.

-أنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة.

-مجمل رخص البناء.

1-7-مبادئ الدورة الاقتصادية:

1-قياس أو حساب الإنتاج.

2-الناتج المحلي الإجمالي.

3-الناتج أو الدخل الوطني الإجمالي.

4-الدخل الوطني.

1-8-عناصر الدورة الاقتصادية:

-الإنتاج.

-التوزيع.

-التبادل.

-الاستهلاك.

1-9-أهم المتعاملين:

المؤسسات، المؤسسات البنكية، الأسر، الإدارة (الدولة)، الخارج.

2- الأعوان الاقتصاديون:

2-1-تعريف العون الاقتصادي:

إن مجموع الأفراد الذين يقومون بالاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، و التبادل مع الخارج يصنفون إلى فئات متشابهة و متجانسة من حيث السلوك الاقتصادي، إذن فالمتعامل الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمهام اقتصادية تتولد عنها تدفقات اقتصادية.

2-2-تصنيف الأعوان الاقتصاديين:

يصنف المتعاملون الاقتصاديون إلى:

- **المؤسسات (الشركات أو المشروعات) قطاع الأعمال**: يمكن تعريف المؤسسة بأنها جهاز يتكون من كل الأنشطة التي تختص بإنتاج و توزيع السلع بغرض تحقيق الربح، هذا يعني أنه لا يمكن تصور وجود مؤسسة تسعى لخلق و تقديم منافع فقط لأن هذا يخرجها مباشرة من نطاق المؤسسات الاقتصادية كالمعاهد التربوية، الثقافية، الإدارات العمومية، لأن هذه الأخيرة لا تسعى لتحقيق الربح.

-**العائلات (الأسر)**: تتكون من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو أفراد و يتشابهون في نشاطهم الاقتصادي باعتباره ينصب على استهلاك السلع و الخدمات. و يتميز هذا العون الاقتصادي بأنه يحصل على دخل يستعمله للاستهلاك و الادخار و بالتالي فالعائلات تقدم العمل (الجهد العضلي و الفكري) مقابل دخل يسمح لها بالاستهلاك و أيضا بالادخار في المؤسسات المالية.

- **المؤسسات المالية**: هي تلك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في إنجاز عمليات مالية منها البنك المركزي، صناديق الادخار، شركات التأمين، و تتمثل وظيفة هذه المؤسسات في توفير الأموال التي يحتاجها الأعوان الاقتصاديون و ذلك بتحصيل المدخرات و ضخها في الدائرة الاقتصادية، إذن فهي تلعب دور الوسيط بين مالكي رؤوس الأموال و مستعمليها.

– الخارج: يتناول كل العمليات الاقتصادية التي يجريها البلد مع الدول الأخرى و للخارج أهمية اقتصادية بالنسبة للوطن فمنه نقوم باستيراد السلع التي لا ننتجها محليا،/ و نصدر له السلع التي تزيد عن حاجتنا.

– الإدارات: هي كل الهيئات التي تقدم خدمات و غالبا ما تكون مجانية، إذ أن المستفيدين لا يقدمون مقابل بصفة آلية و مباشرة.

هذه العناصر الخمسة ترتبط مع بعضها البعض بتدفقات مالية و عينية و ارتباطها يشكل مضمون النشاط الاقتصادي و يعرف هذا التكامل بالدورة الاقتصادية.

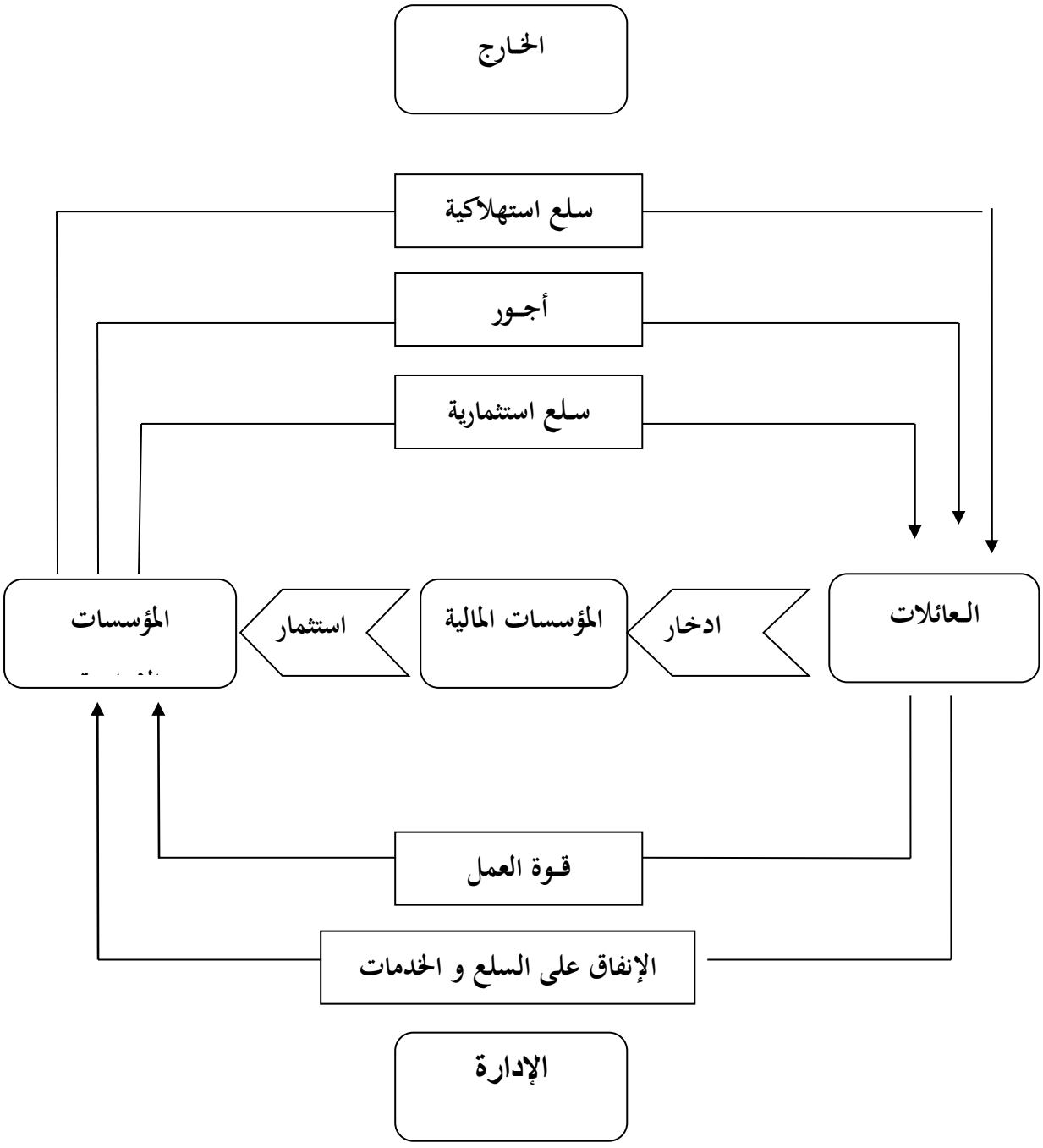

الشكل 10 :تـكامل الدورة الاقتصادية

المبحث الثاني: الدخل الوطني

1- الدخل القومي (الوطني)

مراحل تطور حساب الدخل القومي:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام بكيفية حساب الدخل القومي و لقد مر حساب الدخل القومي بخمسة مراحل تاريخية نظرا لتطور الاهتمام بالتنمية و النمو الاقتصادي و رفاهية الفرد و المجتمع و تشغيل اليد العاملة.

المرحلة الأولى: من أهم روادها باولي **Bawley**و ستامب **Stamp**و كينز **Keynes**و هيكس**Hicks**، و قد اهتموا بتوضيح فكرة الدخل القومي و أهميته من الناحية الاقتصادية و الإحصائية.

المرحلة الثانية: و فيها انتشرت التقديرات السنوية للدخل القومي و الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم في سنة **1957** وجدت الدول نفسها تقوم بإحصاءات الدخل القومي و اعتبرته جزءا لا يتجزأ من عمل الدولة السنوي.

المرحلة الثالثة: لم يعد القياس و التقدير في هذه المرحلة هو العمل الأساسي و إنما الدلالات و المؤشرات و النتائج لبناء السياسات.

المرحلة الرابعة: أصبحت التحليلات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تركز على مؤشرات الدخل القومي و أصبحت جزءا لا يتجزأ من سياسة الدولة و ظهرت الحسابات القومية و الاجتماعية و أصبحت من المؤشرات الهامة في التحليل الاقتصادي هي رسم سياسات المالية و النقدية للأمد القصير و الطويل.

المرحلة الخامسة: و يتم فيها إدخال المقارنة و دراسة التضخم و الركود و القياس الاقتصادي بالأسعار الثابتة و المقارنات السنوية و الدولية و احتساب معدلات النمو الاقتصادي القومي و نمو القطاعات الإنتاجية و الخدماتية ووضع خطط اقتصادية مستقبلية و الموازنات العامة و استحدثت المنظمات الدولية الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي الدولي و استخدام طرق جديدة للتخلص من آثار أسعار الصرف و تقلبات الأسعار على الدول. و لذلك أصبحت الحسابات القومية المعبر الحقيقي لكافة الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.

2- الدخل القومي:

هو صافي قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد القومي في الدولة خلال سنة و صافي القيم تعني القيمة المضافة لكل عملية إنتاجية و قد أخذت في الحسبان لتجنب ازدواجية الحساب.

هو مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عناصر الإنتاج المستخدمة في كافة الأنشطة الاقتصادية على شكل أجور و رواتب و ريع و فوائد و أرباح خلال سنة.

هو مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد و الجماعات على استهلاك السلع و الخدمات و على الاستثمار خلال سنة.

استخدمت الفترة الزمنية السنة و ذلك لأن اقتصاد البلد ليس مغلق و يتعامل مع العالم الخارجي فلابد من إضافة صافي العمليات من الداخل و الخارج من سلع و خدمات و تحويلات العاملين و هذه الأخيرة يعبر عنها بالنقود.

3- طرق احتساب الدخل القومي:

1-طريقة الإنتاج:

هو جمع صافي قيمة ما تنتجه القطاعات المكونة لهذا المجتمع.

مثال: قطاع الزراعة و الحبوب، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات.

2-طريقة الدخول:

من نفس عينة المجتمع و اقتصادها غير مغلق نستطيع إيجاد إجمالي الدخل من خلال ما تصرفت به القطاعات الإنتاجية.

تمرين موجود في كتاب بمكتبة الكلية **تحت رقم-1.2/32 صفحة253**،فيه الطرق الثلاث لحساب الدخل القومي.

3-طريقة الإنفاق:

إذا أخذنا عينة المجتمع و المتمثلة في قطاعات الإنتاجية و إنفاق كل قطاع فإننا نجد أن إجمالي الإنفاق القومي يعادل إجمالي الدخل القومي و الناتج القومي الإجمالي.

4- الدخل القومي يساوي مجموع قيمة الإنتاج:

يقسم النشاط الاقتصادي للدولة إلى قطاعات إنتاجية للسلع و الخدمات و إجمالي إنتاجها يشمل سلع و خدمات وسيطة بين تلك القطاعات المختلفة و لمنع ازدواجية الحساب نحصل على صافي قيمة إنتاج كل قطاع ثم نقوم باستبعاد كلفة السلع و الخدمات الوسيطة و اهتلاكات رأس المال لتفادي الاحتساب المزدوج و صافي إنتاج كل قطاع يمثل مساهمته في الناتج القومي و يطلق عليه اسم القيمة المضافة.

العلاقة بين الطرق الثلاث لاحتساب الدخل القومي:

الشكل 11 :طرق احتساب الدخل القومي

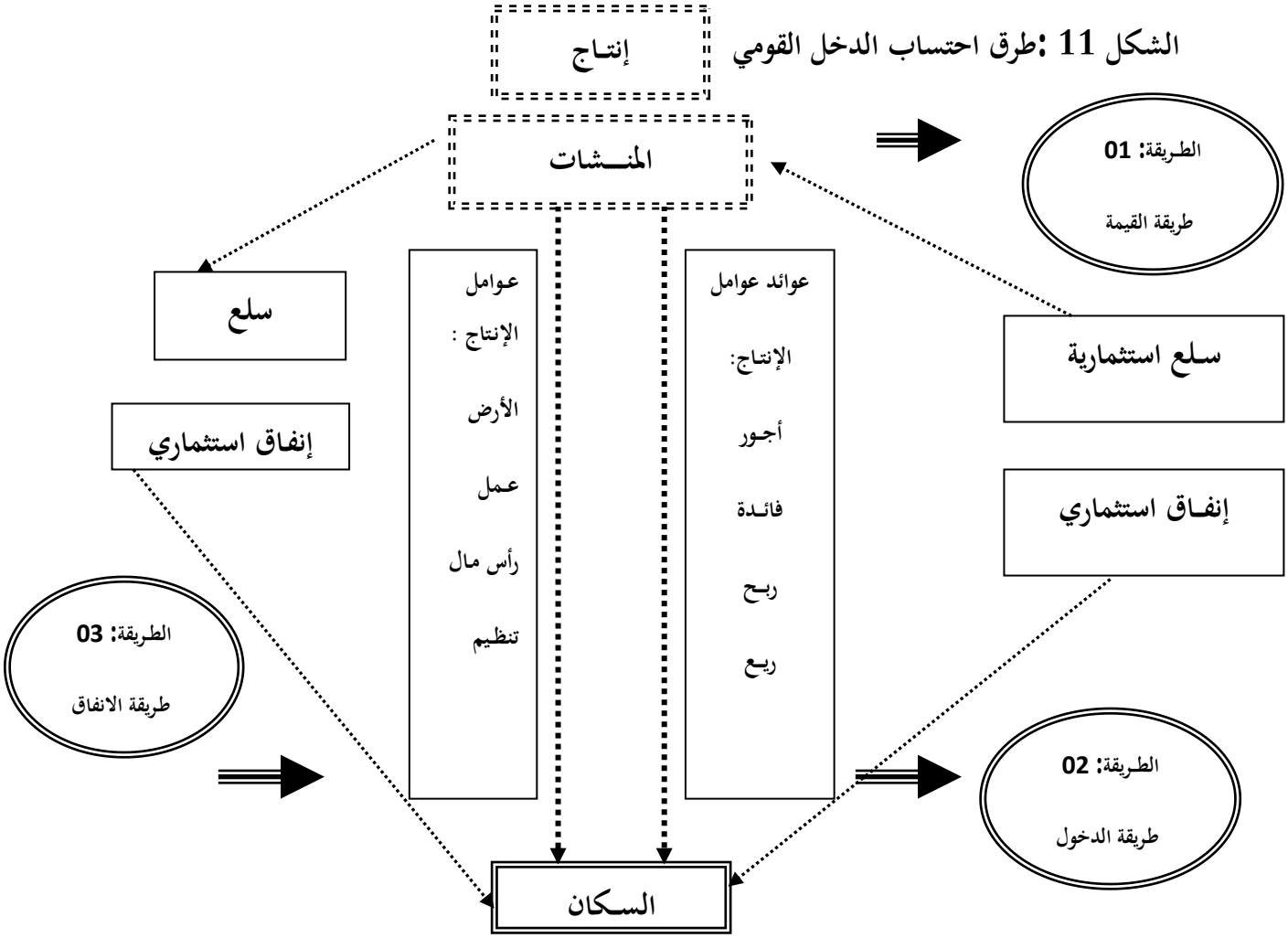

المنتجات الوسيطة: هي التي تستخدم في صنع منتجات جديدة مثل سلع نصف مصنعة و مواد أولية و محروقات و المنتجات الوسيطة تهتلك بكاملها مباشرة أثناء استخدامها في العملية الإنتاجية.

5- المشكلات النظرية و العملية التي تواجه حساب الدخل الوطني:

1-حدود الإنتاج: ففي البلدان النامية الزراعية يشكل الاستهلاك الذاتي نسبة غير قليلة كما توجد بعض الخدمات يصعب معاملتها و احتسابها في الدخل الوطني.

2-لا تأخذ حسابات الدخل الوطني الأنشطة الأخرى التي تتم خارج السوق: الاقتصاد الخفي من عمالة مهاجرة غير مسجلة و اقتصاد ممنوعات.

3-الدخل الوطني لا يستطيع قياس الآثار الضارة على البيئة من خلال المشروعات المنفذة و المنتجة.

4-حساب الدخل الوطني لا يأخذ بالحسبان التطورات الطارئة و الغير محسوبة مثل الزلازل و الفيضانات و الآفات الزراعية.

5-من الصعوبات التي تواجهها في حساب الدخل القومي و الناتج الوطني هو التغير في نوعية الإنتاج و التغير في ضرائب المبيعات حيث أن زيادة ضرائب المبيعات على السلع و الخدمات سوف ترفع من قيمة الدخل الوطني النقدي دون أن يكون هناك ارتفاع حقيقي لأي دون تغير طبيعي أو زيادة حقيقية في كمية السلع و الخدمات المنتجة.

6-طرق اختلاف حساب الدخل القومي و الناتج الوطني بين الدول يعني اختلاف القيمة الحقيقية مثل روسيا تدخل كل السلع الاستهلاكية في حساب الدخل الوطني و لا تدخل الخدمات المتمثلة في خدمات الصحة و النقل و التعليم .

6- الناتج الوطني، الدخل الوطني و الإنفاق الوطني:

يهتم الاقتصاد الكلي بكيفية تحديد المستوى الكلي في الاقتصاد الوطني، المستوى العام للأسعار، مستوى التوظيف، معدلات الفائدة و متغيرات أخرى تجميعية مثل: ميزان المدفوعات و أسعار الصرف.

و لفهم هذه المسائل يجب دراسة ما يسمى بالحسابات الوطنية للدخل حيث توضح كيفية قياس المتغيرات الكلية الأساسية مثل الناتج و الدخل و الإنفاق، مما يمكن من التعرف على كيفية أداء الاقتصاد الوطني في إنتاج السلع و الخدمات، فضلا عن تتبع التغيرات في النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات الدخل و الناتج و الإنفاق.

و لا تقتصر أهمية الحسابات الوطنية للدخل عند هذا الحد فقط، بل تتعداه إلى توضيح الإطار النظري الذي يبين العلاقات التي تربط بين المتغيرات التجميعية الرئيسية الثلاث: الدخل، الناتج، الإنفاق.

1-الناتج الوطني الإجمالي:

يقيس (ن و إ) لبلد ما قيمة كل السلع و الخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) باستخدام خدمات عناصر الإنتاج الوطنية في هذا البلد، إذن فهو:

أولا: يشمل كل السلع و الخدمات النهائية فقط و ليس السلع و الخدمات الوسيطة، فعلى سبيل المثال فإن القمح و الدقيق المستخدم في صناعة الخبز تعتبر سلع وسيطة، فلا يجب احتسابها، و إنما نكتفي فقط بحساب السلعة النهائية و هي الخبز و الهدف من استبعاد السلع الوسيطة هو تفادي الازدواج المحاسبي، و يمكن في الواقع العملي تجنب هذه المشكلة باستخدام طريقة القيمة المضافة حيث يتم احتساب القيمة التي يتم إضافتها فقط إلى السلعة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. و تعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين القيمة الإجمالية للإنتاج و مستلزمات الإنتاج الوسيطة المستخدمة.

فإذا اتبعت هذه الطريقة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، فإن القيمة المضافة تعطي القيمة الصافية للإنتاج في كل مرحلة، و تعطي تقديرا للناتج القومي على مستوى كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

ثانيا: يتكون الناتج الوطني الإجمالي، من قيمة السلع و الخدمات النهائية التي تم إنتاجها في الفترة الجارية فقط، أي أنه لا يشتمل على المعاملات في السلع أو الإنتاج الموجود فعلا و الذي تم إنتاجه في فترات سابقة.

ثالثا: يتم حساب القيمة النقدية للناتج الوطني الإجمالي على أساس تقييم السلع و الخدمات المنتجة باستخدام أسعارها السوقية، و نلاحظ هنا أنه لا توجد مشكلة بالنسبة لتقييم السلع و الخدمات التي لها أسعار، و لكن تظهر المشكلة عند تقييم بعض أنواع الخدمات التي ليس لها أسعار سوقية مثل الخدمات الحكومية (التعليم، الدفاع،...) مثل هذه الخدمات العامة يمكن تقدير قيمتها على أساس قيمة المنفق عليها.

إذن يتضح من تعريف الناتج الوطني الإجمالي، أنه يقدر قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة التقدير باستخدام الأسعار الجارية التي سادت في نفس الفترة، مثل هذا التقدير يعطي ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية.

7-الناتج المحلي الإجمالي: من تعريف الناتج الوطني الإجمالي، يلاحظ أنه يشتمل على ما تم إنتاجه من سلع و خدمات باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين، سواء تم في داخل البلد أو خارجها. أما الناتج المحلي الإجمالي فيشمل كل ما تم إنتاجه محليا سواء باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

و يتضح من هذا التعريف أن الناتج القومي ينقص عن الناتج المحلي بمقدار ما أنتجه الأجانب في الداخل، كما أن الناتج القومي يزيد على الناتج المحلي بمقدار ما يضيفه المواطنون نتيجة لقيامهم بالإنتاج خارج البلد.

8-الناتج الوطني الصافي: نعلم أن المؤسسات تقوم بتخصيص مبالغ تسمى بالمخصصات مقابل اهتلاك الأصول الرأسمالية، لأن جزءا منها يدخل ضمن قيمة السلع النهائية التي تقوم بإنتاجها.

و يعرف الاهتلاك الرأسمالي على المستوى الوطني بأنه قيمة ما يجب أن يخصص من الناتج الوطني الإجمالي للمحافظة على الطاقة الإنتاجية في المجتمع ثابتة.

و يرغب الاقتصاديون في معرفة ذلك الجزء من الناتج الوطني الإجمالي الزائد عن القدر اللازم للإحلال محل الآلات و التجهيزات و المباني المستخدمة في الإنتاج الجاري للسلع و الخدمات، مثل هذا الجزء هو الناتج الوطني الصافي أي أن :

الناتج الوطني الصافي= الناتج الوطني الإجمالي – قيمة الاهتلاك الرأسمالي.

و على الرغم من أن الناتج الوطني الصافي هو مقياس أكثر دقة لمعدل النشاط الاقتصادي في المجتمع الذي يمكن تحقيقه على مدى فترات طويلة من الزمن، إلا أن تقديرات الناتج الوطني الإجمالي هي التي تستخدم في الغالب، و ذلك بسبب عدم دقة تقديرات الاهتلاك الرأسمالي.

9-الدخل الوطني:

يعرف الدخل الوطني لبلد ما، بأنه ذلك التيار من المدفوعات أو العوائد الكلية، الذي يتدفق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، و الذي يستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج الوطنية، و ذلك مقابل مساهمتها في الأنشطة الإنتاجية، سواء في داخل البلد أو خارجها.

9-1-الدخل الوطني: هو تيار يتدفق من المدفوعات أو العوائد خلال سنة، أي يجب أن لا يشتمل في سنة معينة على عوائد تم الحصول عليها في سنوات أخرى سابقة، و تقسم خدمات عناصر الإنتاج تقليديا إلي خدمات العمل، رأس المال، الأراضي و المباني و التنظيم و تحصل على عوائد في صورة أجور و مرتبات، فوائد، ريع و إيجارات و أرباح على الترتيب، و تمثل كل منها نصيب عامل الإنتاج الذي ساهم في إنتاج الدخل الوطني، أي أن :

الدخل الوطني= الأجور و المرتبات+ الفوائد+ الريع و الإيجارات+ الأرباح.

الريع: هو الجزء يدفعه المستأجر إلى مالك من غلة أرض نظير استغلال قواها الطبيعية غير القابلة للهلاك.

و يلاحظ هنا أن ما يعتبر دخلا يجب أن يكون مقابل تقديم خدمات إنتاجية و له ما يقابله من الناتج الوطني، و على ذلك فالمعاشات أو الإعانات الاجتماعية الحكومية أو الهبات و الهدايا، لا تعد دخولا و إنما تحويلات لا يقابلها سلع و خدمات، و بالمثل المبالغ و الإيرادات التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض أو بيع جزء من الثروة لا تعتبر دخلا و لا تدخل في حسابات الدخل الوطني.

لا يشتمل الدخل الوطني على عوائد الأجانب في الداخل نتيجة استخدام ما يمتلكونه من خدمات عناصر الإنتاج في الأنشطة الإنتاجية في داخل البلد، بينما يشتمل على العوائد التي تستحق للمواطنين في الخارج و التي تتمثل في تحويلات المواطنين إلى بلدهم نتيجة استخدام خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في الخارج.

9-2-الدخل المحلي: هو مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج من المواطنين أو الأجانب خلال فترة سنة، نتيجة استخدامها في الأنشطة الإنتاجية داخل الحدود الجغرافية للبلد.

الدخل الوطني= الدخل المحلي+ لعوائد المستحقة للمواطنين في الخارج- العوائد المستحقة للأجانب في الداخل.

- ✓ يعد الدخل الوطني أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم لتتبع تطور النشاط الإنتاجي في الدولة، فتطوره في فترة زمنية يعكس حالة نمو أو ركود الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة الزمنية، فمعدل الزيادة السنوية في الدخل الوطني يعد أحد معايير التنمية الاقتصادية.
- ✓ يعد مستوى الدخل الوطني الحقيقي و شكل توزيعه بين السكان من العوامل الهامة المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع فلو زاد الدخل القومي خلال فترة زمنية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان يزيد متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تزيد الرفاهية الاقتصادية و المالية للأفراد.
- ✓ ترجع أهمية دراسة الدخل القومي إلى أهميتهما في تتبع تطور النشاط الإنتاجي و مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة هذا بالإضافة إلى أن إحصاءات الدخل القومي و مكوناته ضرورية لتصميم الخطة الاقتصادية.

10-الإنفاق الوطني:

هو ما تم إنفاقه للحصول على السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة) يتكون الإنفاق الوطني من أربع مكونات هي:

10-1الإنفاق الاستهلاكي الشخصي: و يشمل تقريبا كل مشتريات الأفراد من السلع و الخدمات الاستهلاكية، ما عدا مشتريات المنازل و المباني و التجهيزات الجديدة حيث تدخل ضمن الاستثمار، كما يشمل السلع الاستهلاكية المعمرة، هذا النوع من الإنفاق الشخصي هو إنفاق نهائي لغرض الاستهلاك و ليس للاستخدام في أغراض إنتاجية.

10-2الإنفاق الاستثماري المحلي الإجمالي: الاستثمار عبارة عن رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع، و على هذا فإنه يشمل السلع الرأسمالية مثل السلع الإنتاجية المعمرة، كما يشمل المباني و التجهيزات الجديدة سواء كانت خاصة بوحدات إنتاجية أو وحدات استهلاكية و يلاحظ أن هذا الاستثمار محلي، بمعنى أن قسط الاهتلاك الرأسمالي لا يستقطع من إجمالي الاستثمار.

و جدير بالذكر أن الإنفاق الاستثماري الإجمالي يشمل أيضا صافي التغير في مخزون الوحدات الإنتاجية من المواد الأولية و الخامات و المنتجات غير تامة الصنع، و تامة الصنع حيث يمثل المخزون زيادة في أصول الوحدة الإنتاجية تزيد من رصيد رأس المال القائم.

و لكن يجب أن نتأكد من استبعاد مخزون أول المدة، لأنه قد تم إنتاجه في فترات سابقة و لا يخص الفترة الجارية.

أي أن صافي التغير في المخزون= مخزون آخر المدة- مخزون أول المدة.

10-3المشتريات الحكومية للسلع و الخدمات: جرى العرف على اعتبار غالبية مشتريات الحكومية من السلع و الخدمات بمثابة مشتريات استهلاكية و تمثل إنفاق استهلاكي حكومي (عام) و من أمثلة المشتريات الحكومية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية، شراء مواد غذائية للمستشفيات و السجون و الجنود، أو الإنفاق على الطرق أو الدفاع ، أو الإنفاق على الخدمات الصحية و التعليمية.

و على الرغم من أن بعض مشتريات الحكومة، قد تكون ذات طبيعة استثمارية، مثل الإنفاق على المباني الحكومية و السكنية الجديدة و شراء أدوات إطفاء الحريق، إلا أنه و لصعوبة التفرقة بين ما يعتبر استهلاكا و استثمارا يعتبر الإنفاق الحكومي إنفاقا استهلاكيا.

و لكن يجب ملاحظة أن هناك بعض المدفوعات التحويلية التي تقوم بها الحكومة، و لا تحصل مقابلها على سلع و خدمات، مثل المدفوعات إلى أصحاب المعاشات، إعانات البطالة، مثل هذه المدفوعات التحويلية لا يقابلها ناتج قومي و بالتالي تستبعد حساب الإنفاق القومي.

10-4صافي الصادرات (الصادرات- الواردات): تمثل الصادرات من السلع و الخدمات الوطنية إنفاقا بواسطة الأجانب على المنتجات المحلية، و بالتالي تؤدي إلى زيادة تيار الدخل و إنفاق، و تدخل حصيلة الصادرات كأحد مكونات الإنفاق القومي لأنها تمثل لأنها تمثل الطلب الأجنبي على ما تم إنتاجه محليا.

و من الناحية الأخرى نجد أن الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية، تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية، و بالتالي تؤدي إلى تسرب جزء من الدخل و الإنفاق إلى الخارج و من ثم تستبعد الواردات عند حساب الإنفاق الوطني، و يلاحظ أن الواردات قد تكون جزء من مشتريات الأفراد أو الحكومة أو الاستثمار المحلي أو ربما استخدام جزء منها في إنتاج السلع التي تم تصديرها إلى الخارج، و بالتالي يجب أن تستبعد الواردات من الصادرات لنحصل على ما يسمى بصافي الصادرات، و هذا هو الجزء الذي يدخل في حساب الإنفاق و قد تكون صافي الصادرات موجبة إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، أو سالبة إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات.

11-العلاقة بين الدخل الوطني، الناتج الوطني، و الإنفاق الوطني:

يمكن القول بأن الدخل الوطني يتطابق مع الناتج الوطني و مع الإنفاق الوطني، و هذه المفاهيم الثلاثة و إن كانت تبدو مختلفة إلا أنها صور مختلفة لنفس الشيء.

فالناتج الوطني ينظر إلى مصدر الإنتاج و يركز على قيمة الإنتاج من سلع و خدمات، بينما الدخل الوطني ينظر إلى ناحية استلام الدخل مقابل تقديم خدمات عوامل الإنتاج، و يركز على أنصبة كل من عوامل الإنتاج من الدخل، أما الإنفاق الوطني فيهتم بكيفية إنفاق الدخل القومي.

إذن فالناتج الوطني يتطابق مع الدخل الوطني: فالوحدات الإنتاجية تقوم بتوزيع قيمة ما أنتجه من سلع و خدمات نهائية (قيمة الناتج الوطني) على أصحاب خدمات عوامل الإنتاج مقابل استخدامها في العملية الإنتاجية، و ذلك في صورة أجور و مرتبات، إيجارات و ريع، فوائد و أرباح و نعلم أن مجموع هذه العوائد هو الدخل الوطني أي أن :

الناتج الوطني = الدخل الوطني.

أما بالنسبة للإنفاق الوطني، فلابد و أن يتطابق أيضا مع الدخل الوطني و الناتج الوطني، فالإنفاق الوطني ما هو إلا إنفاق للدخل الوطني كما أن الإنفاق الوطني لابد و أن يتساوى مع قيمة السلع و الخدمات التي تم إنتاجها (الناتج الوطني).

*من خلال ما تقدم نجد أن حسابات الدخل الوطني و الإنفاق تمكن من تحديد أو قياس الأداء الاقتصادي لأي مجتمع، و لكن كما ذكرنا توجد بعض العمليات الاقتصادية المختلفة التي تتم في النشاط الاقتصادي للمجتمع و مدى دقتها خلال فترة التقدير.

*بالرغم من اختلاف حسابات الدخل القومي و الإنفاق من مجتمع لآخر، إلا أنها تحتوي على الكثير من التفاصيل الدقيقة عن أنواع الاستثمارات، و أنواع السلع الاستهلاكية و مصادر و استخدامات الموارد الحكومية، و عناصر المدفوعات الدولية و المعاملات فيها، و كذلك الإنتاج النهائي لكل قطاع أو صناعة في المجتمع... و من ثم فإن هذه الحسابات تمكن من دراسة و تفسير أداء النشاط الاقتصادي في المجتمع.

الفصل الخامس:

النقود و البنوك.

المبحث الأول: النقود (وظائف،تعريف).

1- وظائف النقود: للنقود وظائف تقليدية و اقتصادية.

***الوظائف التقليدية:** هناك أربعة وظائف[4]

- النقود كمقياس للقيمة: هي محاولة تقسيم السلع و الخدمات دون النظر إلى علاقتها التبادلية مع السلع الأخرى و يوجد قياس سلعي و هو قياس سلعة بالنسبة للسلع الأخرى و لقد كانت لهذه الطريقة عيوب و صعوبات.

أما القياس النقدي فهذا الذي يهمنا و يعني عدد الوحدات اللازمة للحصول على سلعة أو خدمة، حيث تعتبر النقود وحدات قياس مشتركة لجميع السلع و الخدمات و مميزات هذه الطريقة بالنسبة لغيرها تتمثل في:

-توحيد أدوات القياس في أداة واحدة هي النقود، و من ثم تبسيط المعاملات.

-ترجمة التغيرات في قيم السلع و كذلك التقلبات الذاتية للقوة الشرائية للنقود المستعملة.

-حل المشاكل التي يمكن أن تعترض التحليل الاقتصادي الكلي نتيجة عناصر الإنتاج العمل، المواد الأولية، الآلات...إلخ غير المتماثلة بخصائص.

- النقود كوسيط للتبادل: و هي الوظيفة التي ارتبطت تاريخيا بإنهاء نظام المقايضة، و نجاحها يتوقف على خاصية العمومية أو الإقبال العام، و النقود تخلق التوازن في المعاملات عاجلا أو آجلا، و هي تتداول من يد إلى أخرى.

مترجمة بذلك وحدة قياس تبادل هذه القيمة.

- النقود كأداة للدفع: تمثل النقود قوة شرائية في ذاتها مقبولة من الجميع، أي كقوة برائية، فعملية الإقراض تتم عن طريق تقديم كمية من النقود و عملية التسديد تتم بالنقود كذلك. أي تبرئة الذمة، كما أن النقود في الواقع أداة لتسديد كافة الالتزامات غير الناشئة من معاملات الإقراض كدفع الضرائب، دفع المرتبات و تسديد قيمة الصفقات التجارية...إلخ.

- النقود كمخزن للقيمة: ترتبط هذه الوظيفة أساسا بخاصية الثبات و الدوام، و هي مكملة للوظائف السابقة، و معنى مخزن للقيمة أن النقود بما تمثله من قوة شرائية، يمكن أن تكتنز في لحظة أو فترة معينة أي أن يحتفظ بها سائلة لتنفق في فترة تالية و بذلك تربط قيمة السلع بفكرة الزمن، و النقود بفكرة المضاربة،

و تلعب النقود في وقتنا الحاضر دورا هاما في تحقيق الادخار و تراكم رؤوس الأموال، إلا أن أهمية هذه الوظيفة تقل عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم.

2-الوظائف الاقتصادية للنقود:

و تتمثل هذه الوظائف في دور النقود على الصعيد الفردي و المحلي و العالمي

القدرة على الخيار بالنسبة للأفراد تعتبر اختياريا لصاحبها، بين الادخار و الإنفاق، و بين الشراء لهذه السلعة أو تلك و الحصول على هذه الخدمة أو تلك، أي تحقق الخيار في الزمان و المكان للذين يراهما مناسبين، فيتخذ قرارات لأولويات الإشباع و مع هذا فإن لأمر نسبي و محكوم بظروف السوق و النظام الاقتصادي.

اختيار توزيع المواد بالنسبة للدولة و المشاريع فالإنفاق النقدي لا يحدد كمية النقود إنما يحدد أين تذهب هذه النقود إلى الأجور أو الفوائد أو الاستهلاك، إلى الادخار أو الإنفاق الاستثماري أو إلى قطاع الزراعة أم الصناعة أم الخدمات، و على هذا الأساس فإن إعداد موازنات الحكومة و المشاريع يتم في صورة نقدية موزعة بين المداخيل أو الإيرادات و المصاريف و الإنفاق.

الدور الإقليمي و الدولي للنقود دورها المتجاوز بنطاقها المكاني و يبدو في ذلك إطار العلاقات الإقليمية لأجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم المتجاوزة، فهي تساعد على زيادة التعاون و المبادلة و هذا ما يفسر كيف أن مجموعة إقليمية معينة تسعى إلى ربط معدلات ثابتة بين عملاتها بغرض تحقيق الاستقرار التبادلي.

3- بعض التعاريف المختلفة للعملة:[5]

إن وضع تعريف دقيق و مضبط لعملة ليس الأمر السهل، نظرا لتشابك مختلف العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و التطور الذي تعرفه البشرية دائما، لكن يمكن إعطاء بعض التعاريف:

يقول المؤرخ فرانس سيمان الذي نشر كتابه حول تاريخ النقود عام **1934** فيقول أن النقود ظاهرة اقتصادية، فالعملة عقيدة اجتماعية أو بلفظ آخر وهم اجتماعي لأنها سلعة و ليست كالسلع الأخرى و لو ظهرت على شكل ذهب.

و يقول سيمان أيضا أن في قديم الزمان كان للعملة اسم اله و لا غرابة في هذا التقديس للعملة اعتبارا لسلوك الأفراد في عصرنا الحديث.

يقول جان مارشال في كتابه **Monnie et Credit** أن العملة هي القوة الشرائية التي توزع على الأفراد أو هي آلة لتسيير المجتمع.

[5] أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص 7،ص8.

تعريف **Lapidiave**هي وسيلة نظام و قدرة شرائية تسمح لصاحبها الحصول على السلع و الخدمات أو تسديد الديون.

- ✓ العملة رمز من رموز السيادة الوطنية.[6]

و يتلخص مفهوم العملة في **أربعة** محاور:[7]

- **العملة شيء** مادي كان معدنا أو ورقا إلى غير ذلك، و يتمتع بالقبول العام، و يحمل صيغة السلعة و له قيمة ذاتية مثل السلع الأخرى.
- **العملة كإشارة** و رمز يدل على قيمة الأشياء و ليكون لهذا الرمز بقدرة على القياس و مقارنة الأشياء لابد من قبوله من طرف الأفراد.
- **العملة كوحدة** حساب أو معد و التي يقابلها أي شيء مادي و إنما هي كتابة مجردة

و نستخلص إلى تعريف أخير:

- **العملة** مهما كانت أشكالها المادية، هي ذلك **الرمز الاجتماعي** للثروة الذي ينظم تقسيم الثروة بين الأفراد و لذا تكون العملة دليلا عن علاقات اجتماعية بين أفراد و تصور سيكولوجيا لهذه العلاقات.

4- مميزات و خصائص العملة عن السلع الأخرى:[8]

- و تتميز العملة عن السلع الأخرى بطابع خاص هو السيولة، أي قابلة للتقسيم و الإدماج.
- العملة هي القدرة الشرائية التي توزع على الإفراد، آلة لتسيير المجتمع، كما قال جان مارشال في كتابه **Monnie et Credit**
- علاقة اجتماعية بين الأفراد تلخص علاقات القوة الموجودة في المجتمع.
- تعتبر شيء مقبول من طرف الأفراد للتعامل به.

- و يمكن تلخيص خصائص النقود في خمسة عناصر:[9]

---

[6] أنظر الميثاق الوطني، ص **187**، **1976**.

[7] أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص **9**،ص**10**.

[8] أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص **9**،ص**10**.

[9] سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،لبنان، **1996**،ص **40**،ص**41**.

1- **صفة القبول العام:** أي أن المجتمع على استعداد لقبول السلع المختارة كوسيلة لسداد الديون و سداد قيمة سلعة أخرى.

فتتميز بصفة العمومية التي تمنحها خاصية الإلزام، فالعملة النقود تبعا للنظرية الاسمية ليست لها قيمة في حد ذاتها، إنما تستمد هذه القيمة من سلطة الإجبار، فالدولة هي التي تخلق قيمة النقود و هي التي تخلع عنها هذه القدرة.

2- **صفة الدوام و الثبات:** بافتراض شخص اقترض من شخص آخر مبلغ من المال، ثم حل وقت التسديد في فترة لاحقة، ليجد قيمة النقود قد ارتفعت أو انخفضت، عندئذ يجد نفسه ملزما بدفع قوة شرائية حقيقية أكثر أو أقل مما اقترضه، و نفس الوضع ينطبق على المقرض، يعني أن خاصية الدوام و الثبات ضرورية لكي تلعب النقود وظيفتها كمخزن للقيمة أو كوسيلة لتسديد الديون، و تصبح النقود طبقا لمفهوم فيكسل **K.Vicksell** و بعده كينز **Keynes** عنصر أمان و مطلوبة لذاتها.

3- **صفة الندرة:** حيث كان اختيار الفضة و الذهب كأشكال أولي للنقود ثم تطبيق القاعدة التي يتم بها فرض قيود على الإصدار النقدي الورقي، إذ اشترط في بعض الحالات ضرورة تغطية كمية النقود المصدرة بنسبة معينة من الذهب أو العملات الأجنبية الصعبة.

4- **صفة القابلية للتجزئة:** تكون النقود قابلة للانقسام أو التجزئة إلى وحدات ملائمة تسهل المعاملات الصغيرة و يتبع هذا التقسيم التكافؤ أو المساواة بين قيمة مجموع الأجزاء المنقسمة ووحدة النقد الكلية.

5- **صفة التوحيد:** و التصنيف للوحدات النقدية و سهولة التعرف لقابلية التخزين، صعوبة التلف، و عدم احتواءها لمواد ضارة.....**إلخ**.

المبحث الثاني: البنوك (مفهوم و مكونات).

مفاهيم حول البنك:

1- نشأة البنوك و تعريفها:

نشأة البنوك:[10]

في القديم كان رجال الصاغة يقبلون أموال الناس للحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادات تحمل قيم اسمية و مع تزايد المعاملات المالية أصبح الصاغة يسوون المعاملات بين الأشخاص في حضورهم، و بزيادة الثقة في الصاغة و الأوراق تداولت هذه الأوراق بين الناس دون الرجوع للصاغة مكان الإيداع الذي تحول إلى مؤسسة تسمح للمودعين سحب أموال أكبر مما بحوزتهم (السحب على المكشوف).

و قد تم التفكير في تأسيس بنوك حكومية في القرن السادس عشر، فتم إنشاء أول بنك عام **1587** بالبندقية، ثم بأمستردام عام **1609** و كان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر. و باستمرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع تحولت هذه الأخيرة من شهادات اسمية لشهادات تستحق الدفع لحاملها، فازداد تداولها فانبثق منها كل من الشيك و البنكنوت في شكله الحديث.

و في بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك و كان أغلبيتها عبارة عن مؤسسات عائلية لحماية المودعين، حيث يمكن الرجوع للأموال الخاصة في حالة الإفلاس.[11]

و بظهور الثورة الصناعية في أوروبا، شهدت هذه البنوك تعديلات في إنشائها فسمحت بتكوين بنوك متخذة شكل شركة مساهمة.

تعريف البنوك:

معنى كلمة بنك: البنك كلمة ايطالية"**Banco**" و تعني مسطبة يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة و المتاجرة بالنقود. فالبنك يتاجر بأموال الناس مقابل فائدة، أي يقوم بالتسوية بين أصحاب الفائض و الاحتياج.

كما أن تعريفات البنك تختلف بحسب الأنظمة الاقتصادية للبلد.

---

[10] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود و البنوك "أسس و مبادئ"،دار الكندي، عمان،**2003**.

[11] الدكتور إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، **1997**، ص **32-33**.

فحسب المشرع المصري: "المصرف هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد آجال".

و حسب المشرع الأمريكي:"البنك هو منشئة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف، سواء حصلت على التصريح من الحكومة المركزية، الاتحادية أو الفدرالية".

أما حسب المشرع الجزائري: تنص المادة 114 من قانون القرض و النقد:

"البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات المصرفية في المادتين 110 و 113 من هذا القانون"[12].

المادة 110: "تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور، و عمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل".

المادة 113: "تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل التقني المستعمل".

فالبنك هو هيئة مالية تتاجر بالنقود حيث تختص بتجميع الودائع من الأفراد و تقديمها لأفراد آخرين يكونون بحاجة إليها على شكل قروض، و النقود هنا قيمة غير مادية.[13]

أنواع البنوك:

في بادئ الأمر كانت البنوك التجارية لأنها كانت تمول التجارة عن طريق قروض قصيرة الأجل، و مع التطور الحادث في الحياة و ظهور عدة قطاعات احتاجت هذه الأخيرة للتمويل كالتأسيس و الإنشاء و التي تتطلب مدة زمنية طويلة، فظهرت البنوك المتخصصة بهدف تمويل، تحمل فترة الدين و تقليل المخاطر التي تنتج عن الائتمان بفضل اهتمام المصرف بقطاع معين فقط. ومن أهم البنوك المتخصصة التي ظهرت نذكر:

أ-البنوك التجارية:

البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تهدف لتحقيق أقصى الأرباح، و تتميز هذه البنوك بالائتمان قصير المدى فهي بنوك الائتمان أو بنوك الودائع، و تعتمد في تمويلها للغير بالدرجة الأولى على ودائع الأفراد المودعة لديها.

ب-بنوك الاستثمار:

[12] قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 و المتعلق بقانون النقد و القرض.

[13] Michel Mathieu, L'exploitation bancaire et risque du crédit, France, 1995, P 27.

و هي عبارة عن بنوك للائتمان المتوسط الأجل، حيث تقرض من يعى لتجديد رأس ماله الثابت (مصانع، عقارات...) فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع بل تعتمد على رأس مالها الذي يكون كبيرا نسبيا بالدرجة الأولى، على ودائع لأجل، على الاقتراض من الغير لفترة محددة (سندات) و كذلك على المنح الحكومية. و كل هذه الموارد تستحق بعد فترة زمنية طويلة و معروفة مسبقا.

ج-بنوك التوفير و الاحتياط:

هي مؤسسات مالية تختص بجمع مدخرات الأفراد و المؤسسات التي تستحق عند الطلب و تأخذ شكل دفتر ادخار، و قد تكون لأجل فتأخذ شكل سندات أو أوذونات بحيث تقرضها على فترات مختلفة وفق استحقاق كل مدخرات. فهذه البنوك تعتمد على أموال المدخرين بالدرجة الأولى في تمويل الغير عن طريق القروض.

د-بنوك الأعمال:

تسمى أيضا بنوك التجارة، و هي بنوك لا يقبل عليها الجمهور. و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها و الاشتراك في رأس مالها ثم الاستحواذ عليها. فهي بنوك تعمل في سوق رأس المال، في حين البنوك الأخرى تعمل في السوق النقدي.

البنوك التجارية:

تعريفها، خصائصها و تصنيفها:

تعريف البنك التجاري:

هناك عدة تعريفات للبنوك التجارية أبرزها:

"البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات و السلطات العمومية، و يتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع".

"مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي الودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل".

فالبنوك التجارية هي المنشأة أو الشركة المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع من الأفراد و المؤسسات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في تمويل المستثمرين عن طريق منح القروض بقصد الربح. و قد استمدت تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية مشوارها، فهي أقدم البنوك تاريخا على الإطلاق.

و مع التطور الحاصل في النشاط الصناعي و التجاري تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض متوسطة و طويلة الأجل خاصة في ميدان الاستثمار و كذا تمويل عمليات التجارة الخارجية.

و يطلق على هذه البنوك اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها. فالبنك التجاري يعتبر وسيطا بين أصحاب الفائض في السيولة و أصحاب العجز.

2- تعريف البنك المركزي:

هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي و يشرف على جميع البنوك بالشكل الذي يساعدهم على القيام بوظائفها على أفضل وجه في المدى الطويل فهو يعنيها عند الحاجة و هي إما تكون مملوكة ملكية تامة أو جزئية للدولة، أو تكون ملكية خاصة و في هذه الحالة فإنها تخضع لرقابة و إشراف الدولة، و عادة ما تتولى الوظائف الأخرى للبنوك مثل: خدمة الحكومة و الإشراف على سياسة الائتمان و السياسة النقدية في الدولة، كما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار الذي يتمتع بحق إصدار العملة الورقية بمقتضى القانون و هو الذي يقبل الودائع من البنوك و يقوم بإقراضها.

خصائص البنك المركزي:

تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص و السمات الفريدة و التي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية و المصرفية و من هذه الخصائص ما يلي:

-تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.

-لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي، بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية و اقتصادية في اتجاه القطاعات و نشاطات المجتمع.

-لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية و المتخصصة، إذ تمتلك السلطة أساليب مختلفة تمكنها من التأثير في أنشطة و فعالية هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

لذلك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المالي و النقدي للدولة ضروريا و ذلك للسببين التاليين:

"لتحقيق سياسة نقدية رشيدة يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية".

"هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية الدولية".

- نشأة البنك المركزي:

هو وليد الأنظمة المصرفية التي نشأت في الدول الغربية، و قد نشأ أولا كبنك تجاري كبير، و توسعت معاملاته لتشمل كثيرا معاملات السوق المصرفي فأصبح يمكنه التأثير على السوق بعملياته المختلفة، و حيث أن المعاملات البنكية في أول نشأة البنوك هي عمليات قبول الودائع و الخصم، فإن هذا البنك التجاري الهام كان يتعامل في جزء كبير من هذه المعاملات و كان يعطي إيصالات بالودائع التي كان يقبلها، تطورات فيما بعد كما تبين من قبل إلى نقود ورقية، و أصبح مثل هذا البنك يقوم بإصدار الجزء الأكبر من النقود الورقية و زيادة للثقة فيها بدأت:

1- خدمة الحكومة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية.

2- الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي للبنوك.

3- إعادة خصم الأوراق التجارية و المالية للبنوك و إقراضها.

4- تسوية حسابات البنوك.

5- تنفيذ السياسة الائتمانية للدولة.

6- مراقبة أحوال التجارة الخارجية و إدارة الدولة من احتياط بالعملات الأجنبية.

وظائف البنك المركزي:

تتجلى وظائف البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك و تنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية.

و لكن تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى و ذلك وفقا لاختلاف الأوضاع و السياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة و من أبرز هذه الوظائف:

-بنك الإصدار:

فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، و له حق إصدار النقود المساعدة –المعدنية- و يقوم بوضع خطة الإصدار و حجم النقد المتداول و يشرف على تنفيذ الخطة و هو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب و العملات الصعبة.

-بنك الحكومة:

فهو مصرفها و مستشارها المالي و تحتفظ لديه بودائعها و هو يقدم لها ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال، و هو يمسك حسابات الحكومة و تنظم عن طريقه مدفوعاتها و يتولى خدمة الدين العام حيث يصدر الشيكات و الحوالات و ينظم تصريفها و يشرف على الإيفاء بالدين و دفع الفوائد و هو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، و ذلك عن طريق الرقابة على الائتمان و توجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة و سعر الخصم فهو يقف على رأس النظام المصرفي، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة و الفائضة عن الحاجة، و هذا ما يساعده على إجراء التسويات الكتابية من حقوق و ديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقايضة.[14]

بالإضافة إلى الوظائف التالية التي لا تقل أهمية على الوظائف الثلاثة السابقة الذكر:

- مراقبة المصارف و الضمان، تطبيق الشروط، تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها و مدى التزامها بالتشريعات المصرفية.
- يقوم البنك المركزي بتنظيم للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية.
- وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

3- مكونات النظام البنكي الجزائري.

يتكون الجهاز البنكي الجزائري من:

1- البنك المركزي الجزائري:BCA

تأسس هذا البنك بمقتضى المرسوم رقم 62-144 و المؤرخ في 13 ديسمبر **1962**. و قد حل محل بنك الجزائر ابتداء من 02 جانفي **1963**،فتم خلق عملة نقدية وطنية بتاريخ 10 أفريل **1964** و سحب الفرنك الفرنسي ليحل محله الدينار الجزائري.

و هو عبارة عن مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية من الناحية القانونية، و يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير و يتكون رأس ماله من تخصيص تكتتبه الدولة كلية، و يوجد مقره بالجزائر العاصمة و هو تحت وصاية الحكومة. و هو مكلف ب:

[14] مصطفى رشيد شيخي، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، الدار الجامعية، بيروت، **1995**، ص **188**.

- شراء و بيع العملات الأجنبية و الاحتفاظ بها.
- توزيع الائتمان، تطوير شروطه و مراقبته.
- المسؤول عن تطبيق السياسة النقدية بما يتفق و المصالح الاقتصادية الوطنية.
- المسؤول عن تحديد نسب الفائدة.
- الاحتفاظ برصيد إجباري (الاحتياطي القانوني) من رصيد البنوك التجارية للحفاظ على حقوق المودعين.
- مراقبة البنوك التجارية، وتزويدها بالسيولة.

2-البنك الجزائري للتنمية:BAD

تأسس هذا البنك بمقتضى المرسوم رقم 63-165 و المؤرخ في 07 ماي **1963** على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية تحت تسمية الصندوق الوطني للتنمية"**CAD**" ثم أصبح يسمى فيما بعد بالبنك الجزائري للتنمية "**BAD**" سنة **1972** حسب الإصلاحات التي تضمنها قانون المالية لسنة **1971/1970**. و قد ورث هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان قصير و متوسط الأجل و مؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الحقبة الاستعمارية. و وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية و كانت مهامه تتمثل في:

- تعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل.
- منح القروض متوسطة و طويلة الأجل.

و ازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية، و من هنا يمكن اعتباره بنك أعمال. و في واقع الأمر لم يستطع البنك بتعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل، فكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة العمومية.

و يهتم البنك حاليا في تسيير بعض القروض الخارجية لحساب الدولة، و يساهم أيضا في التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

3-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط:CNEP

تم إنشاؤه بموجب قانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت **1964** و هو مؤسسة مالية ذات نشاط ادخاري و تمثلت مهامه في:[15]

[15] عبد القدر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي "السياسات و التقنيات الحديثة في تمويل السكن"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص **33**.

- جمع الادخار من المواطنين، و استغلاله في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- منح القروض لتمويل البناء.
- تمويل السكن الاجتماعي.
- منح القروض لتمويل بعض العمليات ذات المنفعة الوطنية.
- تمويل الجماعات المحلية.
- الترقية العقارية.

و ابتداء من سنة **1971** و بقرار من وزارة المالية أصبح الصندوق عبارة عن بنك السكن و أجبر على المساهمة في تمويل مختلف برامج السكن الاجتماعي.

4-البنوك العمومية الأولية:

أ- البنك الوطني الجزائري"BNA":

تأسس هذا البنك بمقتضى المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان **1966**، و هو أول البنوك الجزائرية بعد الاستقلال و حل محل البنوك الأجنبية برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري معطى من طرف الدولة.و من أهم وظائفه:

قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.

منح قروض قصيرة الأجل لتمويل نشاطات وطنية و كذا المؤسسات الخاصة.

مراقبة مؤسسات القطاع المسير ذاتيا.

كما يعتبر هذا البنك أداة للتخطيط المالي فيما يخص تنفيذ سياسة الحكومة في مجال منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، كما يتكفل بمنح القروض لمؤسسات القطاع الاشتراكي و التجمعات المالية للاستيرادم، و باشر تمويل القطاع الفلاحي بدلا من البنك المركزي ابتداء من سنة 1967.

ب- القرض الشعبي الجزائري"**CPA**":

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 66-366 و المؤرخ في 29 ديسمبر **1966** و الذي حل محل البنوك الشعبية الأجنبية، و تم تدعيمه فيما بعد بضم البنك الجزائري المصري في **جوان 1968**، الشركة المرسيلية للبنوك في 30 جوان **1968** و كذا الشركة الفرنسية للتسديد و البنك سنة **1971** ليبلغ رأس ماله 15 مليون دينار جزائري.

و من أهم وظائفه:

- قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.
- تمويل القطاع العام (السياحة، الأشغال العمومية، البناء، الري...).
- تدعيم الصناعات المحلية.
- تسيير حسابات القطاع الحرفي و الصناعي.
- مراقبة مؤسسات القطاع المسير ذاتيا.
- المقرض الرئيسي للولايات و البلديات.

ت- البنك الخارجي الجزائري"BEA":

تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 و المؤرخ في 01 مارس **1967** برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري و من مهامه:

- قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.
- تنمية العلاقات المالية مع الخارج.
- منح اعتمادات الاستيراد للمصدرين.
- القيام بالاتفاقيات على القروض مع المتعاملين الأجانب.
- ترقية المعاملات التجارية بتقديم ضمانات.
- وضع نظام تأمين قروض التصدير.

ث- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية"BADR"**:

تأسس بموجب المرسوم رقم 82-106 و المؤرخ في 13 مارس **1982** انطلاقا من هياكل البنك الوطني الجزائري و يقوم ب:

قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.

تقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل للقطاع الفلاحي بهدف تكوين رأس مال ثابت.

تقديم قروض للأنشطة المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

تمويل الصناعات التقليدية و الحرف الريفية.

ج- **بنك التنمية المحلية"BDL"**:

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 و المؤرخ في 30 أفريل **1985** و هو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، و ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري.

و تتمثل مهامه في:

- قبول الودائع من الجمهور و القيام بالعمليات المصرفية الكلاسيكية.
- تمويل الاستثمارات المخططة لصالح الوحدات الجهوية و المحلية.
- منح القروض للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

-5الهيئات البنكية المختلطة و الخاصة:

5-1- الهيئات المختلطة:

أ- **البنك الخارجي المختلط**:

تأسس هذا البنك في 18 جوان **1988** و تم إنشاؤه بمشاركة كل من:

- البنك الوطني الجزائري.
- البنك الشعبي الجزائري.
- القرض الشعبي الجزائري.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- البنك الخارجي الجزائري و الذي يساهم بنسبة 50% من رأس مال البنك المختلط.

و كان نشاطه يتمثل في:

- ✓ ترقية الاستثمارات و تطوير التجارة في المغرب العربي.
- ✓ تحقيق كل العمليات البنكية، المالية و التجارية بالعملة الصعبة و المحولة بالعملة الوطنية.

ب- بنك البركة الإسلامي:

تم إنشاؤه بتاريخ 06 ديسمبر **1990** بمساهمة بنك البركة الدولي الموجود مقره الرئيسي بالسعودية بنسبة 49 من رأس مال هذا البنك، و الباقي بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و يعد هذا البنك بنكا إسلاميا، فيسعى لإتباع القواعد الإسلامية في التعامل بينه و بين عملائه تفاديا لأسعار الفائدة الربوية أخذا و عطاء بوصفه تعاملا محرما شرعا.

ت- بنك الأعمال الخاص:

تأسس هذا البنك بتاريخ 07 ماي **1995** برأس مال مكون بمساهمة رؤوس أموال أجنبية و وطنية تتمثل مهامه في:

- تمويل التجارة الخارجية.
- المساهمة في الأعمال المنجزة أو تلك التي توجد في طور الإنجاز.
- تجميع مدخرات الأفراد.

5-2- **الهيئات الخاصة:**

أ- سيتي بنك:

تأسس هذا البنك سنة **1992** و يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف، فتح فرعه بالجزائر سنة **1997** حتى يسمح بالاستجابة للمشاكل التي طرحها ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع المالي و قطاع المحروقات.

ب- آل خليفة بنك:

تأسس بمرسوم 98-04 المؤرخ في 27 جويلية **1998** برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري و هو من أحدث البنوك الخاصة في الجزائر، لكنه قام بعمليات مشبوهة (تبييض و تهريب الأموال) فتمت تصفيته سنة **2002**.

كما أنه هناك بنوك خاصة أخرى كالريان بنك، منى بنك "**Mouna Bank**"، عرب بنك (**ABC**)، يونين بنك "**Union Bank**"، (سحب منه الاعتماد في مارس **2005** و هو محل تصفية)، **Pris Bas BNP, Société Générale** .

الفصل السادس:

التنـــمية.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية

1- التنمية الاقتصادية:

لقد اختلفت تعاريف و مفاهيم التنمية الاقتصادية و ذلك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي و هي تعني أن التنمية الاقتصادية كذلك قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو الدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني و ذلك باستبعاد أثر التضخم.[16]

و تعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان واعية و معقدة طويلة الأمد شاملة و كاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية، و البيئية و تشترط تضافر و تكامل جهود القطاعين العام و الخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

و يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو و حسب بل تشمل توزيع خياراتهم و فرصهم و تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.[17]

و التنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على المشاركة من جميع أفراد المجتمع فيها (إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على النحو المنتج، و التنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها و أكثر أشكال المشاركة في السوق الكفاءة هو الحصول على عمالة منتجة و مأجورة و من ثم فإن الهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة.

التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع و مواصلته لفترة زمنية طويلة.

التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر و عدم المساواة.

---

[16] عبد الوهاب الأمين (التنمية الاقتصادية) دار حافظ للنشر و التوزيع، 2000، ص 17.

[17] برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي (ملامح التنمية البشرية) بيروت كتنون الثاني 1997، ص 15،ص16.

2-مراحل التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية و قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع البلدان لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض البلدان و لابد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن نتخلى عن بعض هذه العوامل في أي بلد معين إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع البلدان و التي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

1-المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل و توفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية و إقامة الهياكل الاقتصادية و التنظيمات الاجتماعية و السياسية ضمن إطار اقتادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2-المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي و الاستثمار في إنشاء الطرق و الموصلات و مشروعات الري و السدود و محطات توليد الطاقة الكهربائية....إلخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو الاتفاقيات مع بعض البلدان.

3-المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع و تطوير القطاع الزراعي و قد تجد معظم البلدان النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

-4المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير فبمواجهة متطلبات التنمية و تمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

3-أهداف التنمية:

نظرا لاختلاف ظروف كل دولة و اختلاف أوضاعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية يصعب علينا تحديد الأهداف إلا أنه يمكننا إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في ما يلي:

- تحقيق السيادة و الاستقلال الاقتصادي.
- رفع مستوى الدخل الفردي.
- توسيع الاستثمار و زيادة الرفاهية الاجتماعية.
- تشجيع الإنتاج المحلي و التنويع في الصادرات.
- استغلال الموارد الطبيعية و البشرية استغلال أمثل.
- تقليل التفاوت في الدخول و الثروات.
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد.

4- عناصر التنمية:

توجد عدة عناصر للتنمية نذكر منها:

***خلق الإطار الملائم لعملية التنمية**:تتطلب عملية التنمية الاقتصادية معطيات و متغيرات متعددة لتحقيق نجاحها ففي المجال السياسي تتطلب التنمية سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات مصلحة أساسية، و في المجال الاجتماعي و الثقافي تتطلب التنمية وجود كفاءات إدارية و تنظيمية ملائمة للوضع الجديد للتنظيمات و المؤسسات الاقتصادية و المالية و ذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

***التصنيع**: هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلافات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة و مظهر من مظاهر قوة الدولة و عظمتها و مجال لزيادة فرص العمل ووسيلة لاستثمار الموارد المحلية.

رفع مستوى الاستثمار (التراكم الرأس مالي): يتطلب هذا الرفع الاعتماد على التمويل الخارجي <معدات، آلات، استثمار> إذ أن مستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير الاحتياجات التموينية.

***الشمولية**: التنمية تغيير شامل يتطلب التحديث أي التغيير في العادات و تقاليد الغير عملية في اتخاذ القرارات، و زيادة دور المعرفة العلمية كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية و الديمقراطية و المشاركة اللامركزية و يتضمن هذا البعد مشاركة شعبية في صنع التنمية.

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي و هذا ما يوحي لنا بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- ضرورة التحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بهدف التخفيف من ظاهرة الفقر.
- حدوث تحسين في نوعية الخدمات المقدمة للأفراد و السلع أيضا.
- تعتر هيكل الإنتاج الذي يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.
- تواصل و استمرارية التنمية فالتنمية المتواصلة يقصد بها إشباع الأجيال الحاضرة وتلبية احتياجاتهم من سلع و خدمات دون أن تنقص من قدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم.

5- عقبات التنمية الاقتصادية:

قد تواجه البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة جملة من العقبات أثناء القيام بعملية التنمية الاقتصادية منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي و هذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

العقبات الداخلية:

العقبات الاقتصادية:

تتفشى ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان المتخلفة أي وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما البعض داخل الاقتصاد الوطني، أحدهما متقدم و الآخر متخلف و كلهما شبه مغلق أي انعدام الترابط بين القطاعات.

- ندرة رؤوس الأموال المستثمرة و يرجع ذلك إلى ضعف مستويات الادخار لدى الأفراد التي تحد و تقلل من الاستثمار.
- انخفاض الكفاية الإنتاجية و نقص موارد الثروة الطبيعية.
- انتشار البطالة في المجتمع مما يؤدي إلى انعدام الزيادة في الإنتاج الكلي.
- ضعف البنيان الصناعي.
- ضعف البنيان الزراعي.
- زيادة معدل التضخم و زيادة الواردات و المضاربة...إلخ.

العقبات الاجتماعية:

- النمو السكاني المرتفع و ما يقابله من محدودية التعليم.
- ندرة المهارات الفنية و الإدارية.
- عدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالسياسات التنموية البناءة.

- ركود النشاط الاقتصادي عامة و الإنتاجي خاصة.
- عدم توزيع الدخل الوطني.

العقبات الخارجية:

هذه العقبات مرتبطة بالظروف الدولية و العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية و المالية و تكمن هذه العقبات في سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية و كذلك شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه البلدان يضاف إلى ذلك عقبات الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا.

إن أهم عقبة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية هي العقبة السياسية بالدرجة الأولى و الداخلية بشكل خاص و التي تتمثل في عدم فعالية القيادات السياسية و عدم استقرارها.

و من خلال مفهوم التنمية الاقتصادية فإن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تتجسد إلا بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق سياسات تنموية ناجحة كما تقتضي وجود عوامل موضوعية و محددات أساسية للوصول إلى تنمية حقيقية.

6- أنواع التنمية:

***التنمية الاقتصادية:** تعمل على زيادة الإنتاج و الدخول القومية و الفردية أي زيادة الثروة.

***التنمية الاجتماعية:** تعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة و التعليم و المستوى المعيشي و غيرها من الخدمات، و هكذا التحمت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية و ظهر مصطلح التنمية الشاملة.

***التنمية الثقافية:** تهدف إلى تطوير كافة الجوانب المختلفة اجتماعيا و اقتصاديا بغية تحقيق ارتفاع في مستوى الحياة، حيث تهتم بتطوير الإنسان جسديا و فكريا و خلقيا و روحيا تأكيدا لمبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات.

***التنمية المحلية:** تعتبر هذه الأخيرة القاعدة الأساسية للتنمية الوطنية فالتنمية المحلية لن تتمكن من تحقيق الهدف المنشود ما لم يكن هناك توزيع للأنشطة المختلفة على كافة مناطق الدولة لمنع ظاهرة الهجرة إلى المدينة و كذا توسيع رقعة الخدمات على كافة المناطق الحضرية و الريفية، إن بذل الجهود المتضاعفة من قبل المواطن الذي يشعر بأنه يساهم في التنمية تساعد على تدعيم التنمية الشاملة و تطويرها لخدمة المجتمع المحلي.

***التنمية البشرية:** إن الملامح الأكثر أساسية لما يمكن أن ندعوه مفاهيم جديدة للتنمية هي تلك المهتمة بالجنس البشري، بحيث تفهم التنمية كحالة رفاه بشري أكثر منها كحالة نمو الاقتصاد الوطني و قد تم التعبير عن هذا الاهتمام صراحة في البيان المعروف ببيان عام 1974.و المظاهر الأخرى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية المتمركزة على الإنسان هي الاهتمام بتوزيع منافع التنمية. فإن تقليص درجة اللامساواة بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو الأقاليم يعتبر معيار لقياس التنمية و أحد أهدافها.

و تم في هذا الإطار توسيع مفهوم التنمية ليشمل جوانب جديدة كحقوق الإنسان و الحرية حيث وصفت التنمية في بعض المرات بأنها رديفة الحرية.

و يجب أن يلاحظ أيضا أن الاهتمام بالجوانب غير الاقتصادية لتنمية لا ينعكس فقط في زيادة التركيز على الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية أو البيئية منفصلة بل أيضا في مفهوم التنمية المتكاملة الذي يركز على العلاقات المتبادلة للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية و التنمية المستدامة و التنمية البشرية المتكاملة.

و مهما يكن الأمر فإن هناك توسعا في مفهوم التنمية و اعترافا متزايدا بلا نمطيتها إذ لا يوجد نموذجا للتنمية يتوجب على كل البلدان أن تستلهمه لاختلاف الهموم التنموية و بالتالي التوجهات و السياسات.

7- النمو الاقتصادي و أبعاده المختلفة:

التعريف بالنمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية تزيد أم تقل فمثلا فإذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة و متزايدة في دولة معينة كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله قليلة الفجوة بينه و بين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة و العكس صحيح.

و يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{تغيرات في الدخل أو الناتج بين المقارنة السنة و الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في السنة الأساس}} * 100$$

و هكذا يكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة.

و من ناحية أخرى يميل الاقتصاديون لأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

أهمية النمو:

- يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة.
- يوفر الزيادة في السلع و الخدمات و فرص العمل الإضافية و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث أن الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و بالتالي فرص أفضل من الخدمات و القضاء على الفقر و البطالة و التلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج.

8- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

يوجد عدة محددات للنمو الاقتصادي تعمل على إحداث النمو و من أهمها:

1-رأس المال المادي:

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، و ينتج سلعا أخرى كالآلات و التجهيزات و البنية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية. و رأس المال لأي دولة أو اقتصاد عبارة عن كمية رأس المال في التكوين الرأسمالي التي هي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى و هي تكشف عن معنى الاستثمار و في كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار هو أحد العوامل الرسمية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي و العكس صحيح، و يتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

2-رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي إذ أن عنصر السكان هو العنصر الأساسي في تكوين رأس المال البشري، بحيث أن زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو الاقتصادي على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي حيث يشكل مصدرا رئيسيا للطلب الفعال.

3-مدى توافر الموارد الطبيعية:

و هي الموارد التي دخل الإنسان في صنعها و هي تتكون من الأرض و ما عليها و ما بداخلها، فكلما زادت الموارد الطبيعية سواء باطنية و ظاهرية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

4-التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج:

يؤدي هذا المعامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء و توليد التكنولوجيا و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

5-التقدم التكنولوجي و الفني:

يلعب هذا المعامل دورا رئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج و تحسين أداء المعدلات و الآلات و تحسين نظم الإدارة و التنظيم و كلما زاد مستوى التقدم الفني و التكنولوجي كلما زاد النمو الاقتصادي.**- 9- الفقر وعلاقته بالتنمية:**

1-مفهوم الفقر:

على الرغم من أن الفقر كان سببا دافعا إلى العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى و لاضطرابات السياسية الممتدة وعلى الرغم من أنه أيضا كان مصدر إلهام للفكر الإنساني وللفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين ولظهور عديد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف دقيق لمفهوم الفقر , فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية .

والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وفي ما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوناته وحتي في التعريف الشامل الذي وضعه البنك الدولي للفقر والذي يقول فيه بأن (الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة) فإنه في هذا التعريف يعتمد إلى حد كبير على مفهوم الحد الادني ومفهوم مستوي المعيشة , كما يعتمد على مفهوم المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلا والذي يؤدي أحيانا إلى الموت بسب الجوع يختلف عن الفقفر في أقطار أوروبا الغربية والولايات المتحدة الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق .

وهناك مكونان مهمان لابد من إبرازهما لأي تعريف لمفهوم الفقر وهذان المكونان هما مستوي المعيشة والحق في الحصول على حد أدني من الموارد , ومستوي المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محدودة مثل الغذاء أو الملبس أو السكن التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء , أما الحق الثاني في الحصول على حد أدني من الموارد فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل , أي الحق في الحصول على هذه الحاجيات أو القدرة على الحصول عليه.

2- أنواع الفقر

وينقسم الفقر إلي عدة أنواع:

- **الفقر الإنساني**: هو عدم تمكن الفرد من الصحة, التربية , التغذية , الماء الصالح للشرب , المسكن .
- **الفقر السياسي** : يتجلي في غياب حقوق الإنسان (هدر الحريات الأساسية والإنسانية ....) .
- **الفقر السوسيو ثقافي** : الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة علي اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد في المجتمع .
- **الفقر الوقائي**: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية .

3- أسباب الفقر

يعزي ظهور الفقر في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية , سياسية , اجتماعية , ثقافية ومن أهم تلك العوامل سوء إدارة الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الدخل والثروات والضغط السكاني والكوارث الطبيعية وتهميش دور فئات من المجتمع كالمرأة وسكان الريف وبصفة مباشرة نقوم بتحديد الأسباب التالية :

1- البطالة : فالبطالة تعتبر أحد أهم أسباب الفقر < وأحد نتائجه أيضا > فازدياد البطالة معناه عدم توفر الأفراد العاطلين على أو الدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية.

2- حجم الأسرة: إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدى كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بأتم معناه .

3- التضخم : يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر .

4- التنمية والفقر

تتشابك قضية الفقر في العالم اليوم مع قضايا كثيرة معاصرة وكلها تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة لها وخاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي وأسلوب الحكم والمحددات والممارسات السياسية التي تتعلق بمتابعة الأمور اليومية للناس في الدول المخلفة والتي تؤدي إلى مزيد من الفقر أو إلى مزيد من التنمية والرخاء.

وقضية الفقر تعتبر قضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من دول عالمنا اليوم بشكل مخيف فالفقر الذي ينتشر في عالمنا اليوم بشكل مخيف لا يقل في حدته عن أخطار أخري يواجهها العالم مثل أخطار إنفجارات الأسلحة النووية , كما أنه يشكل تحديا لإنسانية وجميع الدول .

إن مستقبل الإنسانية مهدد بشكل عام بسبب تزايد وانتشار الفقر فبسببه تتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية وتتزايد أيضا بسببه الهوة بين الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوي إنساني أفضل توافر فيه الحياة الكريمة للأفراد وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة و المأكل والمشرب .... الخ.

إن إستراتيجية مكافحة الفقر واستئصاله من جذوره لا يمكن أن تحقق النجاح من غير إستراتيجية للاستثمار تراعي قاعدة الأولويات وتحقق النمو المتوازن.

ولا يختلف اقتصاديان على أن الاستثمار تحقيق للنمو والتنمية على حد سواء فهو مصدر تراكم وخلق القيمة المضافة والاستثمار يشمل إنشاء مؤسسات جديدة كما يشمل التوسع في مؤسسات موجودة كما يشمل الاستثمار في رأس المال والاستثمار في الموارد البشرية.

وفي الواقع فإن قرارات الاستثمار ليست تصرفا معزولا فمناخ الاستثمار العام له تأثير كبير على المستثمر , فضلا عن المؤثرات التسويقية , تلعب البيئة الاقتصادية والتشريعية وكذا البيئة السياسية والثقافية دورا حاسما في توجيه قرارات الاستثمار بل وفي إطلاقه وتثبيطه.

فعلى الصعيد السياسي يشترط الاستثمار جوا من الاستقرار السياسي فتغيير الحكومات والذي ينجر عنه تغيير التشريعات لا يجعل المستثمرين على راحة بال.

وعلى الصعيد الاقتصادي يشترط الاستثمار توفر بنية اقتصادية ملائمة من وسائل المواصلات والاتصالات ومؤسسات غير بيروقراطية ومصادر الإمداد بالخبرات والمواد ومختلف لوازم الإنتاج وكذا تواجد نظام مصرفي قادر على توفير التمويل اللازم للخدمات المصرفية الضرورية في أسرع الآجال وبأقل التكاليف.

ومع أن الاستثمار هو أساس النمو وأن القضاء على الفقر أو الحد منه إلى أدني مستوي وتحقيق معدل النمو أمران متلازمان إلا أن الحديث عن هذه المفاهيم بصورة مطلقة لن يؤدي إلى الغرض المطلوب ذلك أنه قد يتم تحقيق معدل نمو مرتفع ولكن دون أن يصاحب ذلك انخفاض من خط الفقر ولا حتى الحد منه.

ومن أجل ذلك فإن مكافحة الفقر تتطلب إجراء دراسة في كل مجتمع على حد لمعرفة أسباب الفقر والتوزيع الجغرافي والاجتماعي للفئات المتضررة منه فمن الملاحظ أن الأرياف هي المناطق الأكثر حرمان من المدن على وجه العموم ومن ثم لزم الاهتمام أكثر بالتنمية الريفية في مختلف البرامج المتعلقة بترقية الاستثمار ابتداء من دعم البنية التحتية إلى تقديم التحفيزات والمعونات (إعفاء ضريبي محدود , قروض .....) وهذا ما تسعي إليه التنمية المحلية أو بعبارة أخري يجسد دورها في القضاء على الفقر ومن هنا تظهر علاقة التنمية المحلية بالفقر.

المبحث الثاني :التنمية المستدامة.

1-التنمية المستدامة: [18]

إن مفهوم التنمية المستدامة يشير إلى معنى يختلف عن التنمية الاقتصادية. فقد استخدم لوصف مفهوم تسيير موردا ما من منظور الحفاظ عليه، مدمجا بين تنظيم الاستخدام و استغلال المورد بكيفية تكون الفائدة متوازنة لأكبر عدد ممكن من الأفراد، و لأطول مدة زمنية، و هكذا جاء المفهوم في إطار إستراتيجية الحفاظ على البيئة.

[18] د. معطى الله خير الدين و أ. جدي عبد الحليم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قالمة،التنمية الذاتية في البلديات.

فالتنمية المستدامة عبارة عن تغيير المحيط الحيوي، و تطبيق الموارد الإنسانية و المالية، لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين حياة الإنسان، و لأجل أن تتصف التنمية بالمستدامة، يجب أن تأخذ في الحسبان العناصر الاجتماعية و كذلك الاقتصادية للموارد الأساسية الحية و غير الحية.

و أكثر تعاريف التنمية المستدامة تداولا يصفها أنها تلك التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر بالاستجابة لحاجاتها أيضا.

2- المفهوم والأهداف والمتطلبات:

1 – مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب إزالة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي.

و نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستديمة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

التنمية المستدامة: Développement Durable الإنجليزي هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد **Sustainable Development** تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر **Edwerd Barbier** كما يعرفها ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي.

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصل تقرير بروتلاند[19] عام **1987** إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.[i]

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة ، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، و قد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد.[ii]

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

و من هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع.

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم و الرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

---

19 نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج ، رئيسة اللجنة .

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- ❖ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- ❖ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- ❖ السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

2 – متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- ❖ نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- ❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- ❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- ❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- ❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .
- ❖ نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

3 – أهداف التنمية المستدامة

- ❖ آن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة– ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية؛
- ❖ مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة؛
- ❖ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين؛
- ❖ نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

ثالثا: أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة

1 – أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

ا – البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة.[iii]

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- ❖ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
- ❖ إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
- ❖ التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- ❖ إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- ❖ إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع ؛
- ❖ تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.

و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- ❖ النظم الايكولوجية؛
- ❖ الطاقة؛
- ❖ التنوع البيولوجي؛
- ❖ الإنتاجية البيولوجية؛
- ❖ القدرة على التكيف؛

- ❖ الإعلام والثقافة للجميع ؛
- ❖ الصناعة النظيفة.

ب – البعد الاقتصادي

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا. [iv]

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

- ❖ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- ❖ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛
- ❖ تبعية البلدان النامية؛
- ❖ المساواة في توزيع الموارد؛
- ❖ الإنفاق العسكري؛
- ❖ التفاوت في المداخيل.

د – البعد الاجتماعي

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية[v]

- ❖ المساواة في التوزيع؛
- ❖ الحراك الاجتماعي؛
- ❖ المشاركة الشعبية؛
- ❖ التنوع الثقافي؛
- ❖ استدامة المؤسسات؛
- ❖ نمو وتوزيع السكان؛

- ❖ الصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

هـ – البعد التكنولوجي

- ❖ تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و اعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛
- ❖ تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛
- ❖ استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛
- ❖ تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- ❖ وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي :

- ❖ أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية؛
- ❖ أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية؛
- ❖ تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع؛
- ❖ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- د. أحمد ضياء الدين زيتون. مبادئ في علم الإقتصاد. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية**2002** .

2- د. أحمد رمضان نعمة الله/د. محمد سيد عابد/د. إيمان عطية ناصف. النظرية الإقتصادية الكلية. الدار الجامعية. الإسكندرية**2003**.

3- أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1999**.

4- د. أحمد محمد مندور /محمدي فوزي أبو السعود/ د. عفاف ع العزيز. النظرية الإقتصادية الجزئية. الدار الجامعية. الإسكندرية.**2004**.

5- أحمد زكريا صيام. مبادئ الإستثمار. دار المناهج للنشر و التوزيع. الأردن.**1997**

6- احمد خليل. معجم المصطلحات الاقتصادية/ عربي ،فرنسي، انجليزي/ دار الفكر اللبناني. بيروت.**1979**

7- د. ادريس خضير. مبادئ الإقتصاد في الإسلام. دار الغرب ن. ت. الجزائر.**2006**

8- د. إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، **1997**.

9- بلخريصات رشيد. الاقتصاد الكلي. دروس و تمارين. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سيدي بلعباس. **2006**

10- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود و البنوك "أسس و مبادئ"،دار الكندي، عمان،**2003**.

11-د. خالد واصف الوزني/د. أحمد حسين الرفاعي. مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق. دار وائل للنشر. عمان.**2001**

12- رشيد حيمران. مبادئ الإقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام. دار هومة ط ن ت. الجزائر.**2003** .

13- د .ع المنعم محمد مبارك. مبادئ علم الإقتصاد. الدار الجامعية. الإسكندرية.**1999**

14- د. ع القادر محمد ع القادر عطية. التحليل الإقتصادي الجزئي بين النظرية و التطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية**2003**

15- د: ع القادر محمد ع القادر عطية. النظرية الاقتصادية الكلية. الدار الجامعية للكتب. الإسكندرية.**1997**

16- د.م رياض الرشيد/ د. عامر الفيتوري المقري. مبادئ علم الإقتصاد.منشورات **.ELGA.1995**

17- د. محيي محمد مسعد. الوجيز في: مبادئ علم الإقتصاد. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية.2004.

18– د. محمد خليل برعي. مبادئ الإقتصاد. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة.1984 .

19– د. محمد علي الليثي/د. نعمة الله نجيب /د. ايمان محب زكي. النظرية الاقتصادية الجزئية. الدار الجامعية. الإسكندرية2003

20– د. محمد علي الليثي. النظرية الاقتصادية الجزئية. الناشر قسم الاقتصاد. . الإسكندرية2005.

21– د. محمد ع المنعم عفر/د. أحمد فريد مصطفى. الإقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية.1999

22– د. حماد محمد شطا. النظرية العامة للأجور و المرتبات: دراسة مقارنة بين النظامين الرأسمالي، الاشتراكي

ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1982

23– د. محمد ناجي حسن خليفة. النمو الإقتصادي : النظرية و المفهوم. دار القاهرة.2001.

24– د. محي محمد مسعد. ظاهرة العولمة : الأوهام و الحقائق. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية2004 .

25– د. محمد ع العزيز عجمية /د. محمد علي الليثي. التنمية الإقتصادية: مفهومها – نظرياتها – سياساتها.

الدار الجامعية. الإسكندرية2003

26– د. محمد ع العزيز عجيمة /د. إيمان عطية ناصف. التنمية الإقتصادية : دراسة نظرية و تطبيقية. قسم الإقتصاد. . الإسكندرية2000

27– د. محمد مدحت مصطفى/د. سهير ع الظاهر أحمد. النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية. مكتبة و مطبعة الغشعاع الفنية. مصر.1999

28– د. محمد ع العزيز عجمية/د. صبحي تاورس قريصة/متحت محمد العقاد. مقدمة في التنمية و التخطيط

دار النهضة العربية. بيروت.1983

29– د. محمد العربي ولد خليفة. النظام العالمي، ماذا تغير فيه ؟ ، و أين نحن من تحولاته : مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم من الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1998

30– د. محمد نصر مهنا. إدارة الأزمات : قراءة في المنهج. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية2004.

31– مصطفى رشيد شيخي، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، الدار الجامعية، بيروت، 1995.

32- د. معطى الله خير الدين و أ. جدي عبد الحليم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قالمة،التنمية الذاتية في البلديات.

33- د. سمير محمد ع العزيز. إقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي. مكتبة الاشعاع الفنية. الإسكندرية**1997**

34- سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،لبنان، **1996**.

35- د. سمير محمد ع العزيز.التكتلات الإقتصادية اللإقليمية في إطار العولمة :الكوميسا- مجموعة ال **15**- أروبا الموحدة -المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطية. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية**2001**

36- ع.ر, الوافي. معجم المصطلحات المتخصصة عربي فرنسي ، فرنسي عربي. دار النفيس. الجزائر.**2003**

37- عبد الوهاب الأمين (التنمية الاقتصادية) دار حافظ للنشر و التوزيع، **2000**.

38- عبد القدر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي "السياسات و التقنيات الحديثة في تمويل السكن"، ديوان المطبوعات الجامعية.

39- الميثاق الوطني، **1976**.

40- قانون **90-10** المؤرخ في **1990/04/14** و المتعلق بقانون النقد و القرض.

باللغة الفرنسية:

1- Michel Mathieu, L'exploitation bancaire et risque du crédit, France, 1995.

خاتمة: نرجو من الله غزوجل أن نكون قد وفقنا في تسهيل دراسة هذا المقياس،وسوف نعرض بعض نماذج امتحان مقياس مدخل للاقتصاد،كعصارة تدريس هذا المقياس لعدة سنوات.

بعض نماذج امتحانات مقياس مدخل للاقتصاد مصحح

وزارة الـــــتعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

2017-2016

إمتحان السداسي الأول الحل النموذجي

السنة الأولي: ل.م.د مقياس:مدخل للإقتصاد الرصيد: 05

Section (1-2-3)

الإسم و اللقب:..... ...../..... Nom et Prénom :

تاريخ و مكان الميلاد:.....الفوج:..... رقم بطاقة الطالب(ة):.....

أجب عن الأسئلة التالية:

1/ما هي الصعوبات النظرية و العملية التي تواجه الاقتصاديين عند حساب الدخل الوطني؟ [05 ن]

تعريف الدخل الوطني: هو مجموع المبالغ المنفقة0.25 من قبل كافة الأفراد و الجماعات علي استهلاك السلع و الخدمات و علي الاستثمار **0.25خلال سنة**.

الصعوبات النظرية و العملية:

- طرق اختلاف حساب الدخل القومي و الناتج الوطني بين الدول.**0.75**

- التغير في نوعية الإنتاج و التغير في ضرائب المبيعات و زيادة الضرائب.**0.75**

-عدم أخذ في الحسابات التطورات الطارئة و الغير المحسوبة مثل الزلازل و الفيضانات و الآفات الاجتماعية.**0.75**

- لا يستطيع قياس الآثار الضارة علي البيئة الناتجة من قبل المصانع التلوث و تدمير الأراضي الصالحة للزراعة.**0.75**

- عدم حساب الأنشطة الأخرى مثل الاقتصاد الخفي و اقتصاد الممنوعات و الأسلحة و التبييض الأموال و العمالة المهاجرة التي تشتغل في الخفاء.**0.75**

- حدود الإنتاج كما توجد بعض الخدمات يصعب معاملتها و احتسابها و ما هي مردوديتها في الدخل الوطني.**0.75**

2/ هل ينطبق تعريف السوق علي جميع الأسواق المعروفة في العصر الحديث ؟ مع إعطاء أمثلة [04 ن]

1- **تعريف السوق** :هو مكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون لتبادل السلع بين البائعين و المشترين و يخضع لضوابط و قوانين معين تسيره.**01**

2- لا **ينطبق تعريف السوق** علي جميع الأسواق المعروفة في العصر الحديث.**01**

3- **تعريف السوق الحديث:** ليس بالضرورة أن يكون حيزا جغرافيا فالسوق يتكون من مجموعة عناصر هي مجموعة من المشترين سواءا أشخاص طبيعين أو منشاة وسيطة من الوسطاء الصناعيين و الحكومة، هم هدف كل المجهودات التسويقية للمنشأة أو هو مجموعة طلب المستهلكين المحتملين لسلعة معينة أو خدمة.**01**

أمثلة: السوق الالكترونية المعروفة بشبكة الانترنت0.25،سوق الذهب0.25،سوق المحروقات0.25 ،سوق العمل0.25.

3/ من بين السياسات الاقتصادية المنتهجة لعلاج ظاهرة التضخم مر اقبة الإصدار النقدي ؟ [06 ن]

أ- من المسؤول عن هذه العملية ؟ ب- اذكر الإجراءات المتخذة في ذلك؟

تعريف التضخم : وهو مفهوم يُستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصاديّة، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائيّة المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في قطاع الأعمال. **01**

تعريف البنك المركزي:هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي ويشرف على جميع البنوك. **0.5**

أ- البنك المركزي هو المسؤول عن مراقبة الإصدار النقدي. 0.5

ب- الإجراءات المتخذة في ذلك هي :

1- رفع سعر إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير بالقدرة الإئتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق. **01**

2- سياسة السوق المفتوحة**0.5** : يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق**0.5**.

3- رفع نسبة الإحتياطي القانوني**0.5**: المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع التي تستلمها من الجمهور لدى البنك المركزي ويسمى هذا الجزء بالإحتياطي القانوني من أجل تخفيض القدرة الإئتمانية لدى المصارف التجارية**0.5**.

4- رفع سعر الفائدة**0.5** : يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الإدخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية**0.5**.

4/ وفق النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية ترجع لتناقض بين شكل الإنتاج الجماعي و علاقات التوزيع الفردية اشرح ذلك؟ ووضح كيف يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية؟ [05 ن]

1- التناقض بين شكل الانتاج الجماعي و علاقات التوزيع الفردية: ان طابع عملية الإنتاج الاجتماعي يستدعي ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعية ، غير أن ملكية وسائل الإنتاج تظل ملكية فردية رأسمالية لا تتفق وطابع عملية الإنتاج الإجتماعي و عدم توزيغها علي الافراد. **01**

كيفية علاج النظام الإشتراكي للمشكلة الإقتصادية:

فالمشكلة الاقتصادية تعني أن :" الموارد محدودة و الحاجات متعددة و تصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على أقصى إشباع ممكن أو أكبر عائد ممكن".**0.5**

يمكن أن نجد أن علاج المشكلة الإقتصادية (**المشكلة هي التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع**) سيكون من خلال الأجوبة على الأسئلة التالية :

ماذا ننتج 0.25؟ قد أجاب النظام الإشتراكي على هذا من خلال قيام الهيئة العليا للتخطيط و في إطار الخطة القومية بتحديد الأولويات الخاصة بالمجتمع**0.5.**

كيف ننتج 0.25؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج، فإن جهاز التخطيط أيضا هو الذي يتخذ القرار النهائي في هذا المجال**0.5**

لمن ننتج0.25 ؟ أي كيفية توزيع الناتج بالإستناد إلى أن مبدأ العمل هو المصدر الوحيد للدخل و هنا في هذا النظام الدولة هي التي تتخذ القرار النهائي . **0.5**

كم ننتج0.25؟ تحديد الكميلت المنتج من السلع و الخدمات**0.5**.

ملاحظة : لم يتمكن النظام الإشتراكي من معالجة المشكلة الإقتصادية ،لأنه من الصعب إرضاء جميع الأذواق و الدولة مضطرة لوضع ترتيب متحكم فيه للحاجات على أساس أهميتها بالنسبة للأغلبية، وأن الأسعار المحاسبية التي تحددها الدولة لا تعكس بصدق مدى وفرة أو ندرة السلعة ، و بالتالي قد لا يتحقق التوزيع الأمثل للموارد الذي يكفل أقصى إشباع ممكن للأفراد.**0.5**

وزارة الـــــتعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

إمتحان السداسي الأول **2012-2011** **مقياس:مدخل للإقتصاد**

أجب عن الأسئلة التالية

1- وجد علم الاقتصاد لحل المشكلة الاقتصادية (04ن)

أ- وضح ذلك مبينا العلاقة الموجودة بينهما

2- تعاقبت علي أوروبا عدة تيارات الفكر الاقتصادي من تجاريين إلي الفزيوقراطيين إلي الكلاسيك و كلهم ينصبون في الرأسمالية. (10ن)

أ- قيم هذه المذاهب مرتكزا عن النظرة لكل منهم حول الثروة و خصائص الرأسمالية.

3- أعطي تعريفا موجزا لما يلي :(06 ن)

أ- فسر كل من قانون الطلب و قانون العرض.

ب- ما الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

ج- البنك المركزي.

د- الخزينة العمومية.

وزارة الـــــتعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تصحيح امتحان السداسي الأول

2011-2010

مقياس :مدخل إلي علم الاقتصاد

ميدان:علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

السنة الأولي:**LMD** المدة :1:30 سا

1- تصنيف الأنظمة الاقتصادية في جدول للتفرقة بينها وفق معايير علمية. 11.5 ن

معيار تصنيف الأنظمة	النظام الاشتراكي	النظام الرأسمالي	النظام الإسلامي
	0.5	**0.5**	**0.5**
السعر **0.5**	انعدام الدور الفعال للسعر 0.25	الدور الفعال للسعر 0.25	الثمن العادل 0.25
من حيث المقصد **0.5**	تحقيق أقصي إشباع مادي و تكوين الثروات دون الإشباع الروحي 0.25	تحقيق أقصي إشباع مادي و تكوين الثروات دون الإشباع الروحي 0.25	تحقيق الإشباع الروحي و المادي للإنسان 0.25

من حيث المنهج **0.5**	الفصل بين الدين وحلبة الحياة فلا دخل للعقيدة و الأخلاق بالاقتصاد0.25	الفصل بين الدين وحلبة الحياة فلا دخل للعقيدة و الأخلاق بالاقتصاد 0.25	منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال و الطيبات و الأمانة و الصدق و الطهارة.....0.25
الملكية **0.5**	ملكية عامة0.25	ملكية خاصة0.25	الملكية الخاصة و العامة0.25
حركية السوق **0.5**	سوق مخطط من حيث العرض و الأسعار0.25	حرية السوق(اقتصاد الطلب)سوق بدون ضوابط أو حدود0.25	سوق حرة خالية من الغش و الاحتكار و الاستغلال0.25
من حيث التشريع **0.5**	استنباط و استقرار البشر0.25	استنباط و استقرار البشر0.25	أسس مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية .القرآن و السنة و الاجتهاد0.25
من حيث المقومات **0.5**	الفائدة و نظام الضرائب المباشر و غير مباشر 0.25	الفائدة و نظام الضرائب المباشر و غير مباشر 0.25	زكاة المال وتحريم الربا و التكافل الاجتماعي0.25
من حيث الأساليب و الوسائل **0.5**	إدارة الدولة للموارد الاقتصادية و عمليات الإنتاج 0.25	منافسة حرة و حرية الإنتاج 0.25	مشروعية الغاية و مشروعية الأساليب و الوسائل 0.25

2- المشكلات النظرية و العملية التي تواجه حساب الدخل الوطني. 1.5ن

1- حدود الإنتاج ففي البلدان النامية الزراعة يشكل الاستهلاك الذاتي نسبة غير قليلة كما توجد بعض الخدمات 0.25

2- لا تأخذ حسابات الدخل الوطني الأنشطة التي تتم خارج السوق 0.25

3- الدخل الوطني لا يستطيع قياس الآثار الضارة علي البيئة 0.25

4- الدخل الوطني لا يأخذ بالحسبان التطورات الطارئة و الغير المحسوبة 0.25

5- التغير في نوعية الإنتاج و التغير في الضرائب المبيعات. 0.25

6- طرق اختلاف حساب الدخل القومي من بلد لآخر . 0.25

3- مكونات الإنفاق الوطني. 2ن

1-الإنفاق الاستهلاكي الشخصي 0.5

2-الإنفاق الاستثماري المحلي الإجمالي 0.5

3-المشتريات الحكومية للسلع و الخدمات 0.5

4-صافي الصادرات (الصادرات-الواردات) 0.5

4- عناصر تكامل الدورة الاقتصادية. 1.25 ن

1-المؤسسات(الشركات أو المشروعات)قطاع الأعمال (مهمتها: الإنتاج) 0.25

2-العائلات (الأسر) (مهمتها: الاستهلاك +الادخار) 0.25

3-المؤسسات المالية (مهمتها:الاستثمار+ الادخار) 0.25

4-الخارج (التبادل) 0.25

5-الإدارات 0.25

5- مراحل الدورة الاقتصادية و أنواعها . **.2.75 ن**

أ/ مراحل الدورة الاقتصادية

- مرحلة الانتعاش 0.5
- مرحلة الرواج 0.5
- مرحلة الأزمة 0.5
- مرحلة الكساد 0.5

ب/ أنواعها

- دورة **قصيرة** الأجل **تتراوح ما بين 10 إلى 15عاما** 0.25ً
- دورة **متوسطة** الأجل **تتراوح ما بين 25 إلى 30 عاماً** 025
- دورة **طويلة** الأجل **تتراوح ما بين 60 إلى 70عاما** 0.25

6- آثار انهيار بورصة نيويورك 1987 . **1ن**

الخسارة الكبيرة في احتياطي الشركات الكبرى للدول المعنية بالأزمة. 0.25

فقدان جزء مهم من الادخار المحلي الذي كان يحتفظ به الأفراد و الشركات. 0.25

تعرض البنوك الدائنة إلى أزمة إفلاس. 0.25

بطالة خاصة في القطاع المصرفي و الشركات الكبيرة. 0.25

بالتوفيق للجميع **الأستاذ: لحول.ع**